

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البنك المركزي الموريتاني



تقرير السنة المالية 2010

يونيو 2011

## تقرير السنة المالية 2010

مقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية

من طرف محافظ البنك المركزي الموريتاني

السيد الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، يشرفني أن أرفع إليكم التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي لعام 2010. ويضم هذا التقرير في جزئه رقم 9 الحسابات السنوية بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني المذكور أعلاه.

## السيد الرئيس،

بعدما عرفه الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية، شهد العام 2010 عودة انتعاش النمو الاقتصادي انطلاقاً من النصف الثاني من العام 2009، وذلك بفضل سياسات دفع الميزانية والسياسات النقدية الملائمة. ومع نسبة نمو بنحو 5%، فقد تعافى الاقتصاد العالمي إلى حد معين مقارنة مع 2009 حيث عرف تقلصاً بنسبة 0,5% تقريباً.

وفضلاً عن تأثيره الضعيف على تخفيف البطالة، سار انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل غير متساو في مختلف مناطق العالم وبقي النمو في الدول المتقدمة متواضعاً حيث استقر عند 2,5% خلافاً للدول الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو حيث ارتفع فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,3%. بينما عرفت البلدان الآسيوية أكبر نسب النمو على الإطلاق تليها دول إفريقيا جنوب الصحراء.

كما تميزت الأسواق العالمية عموماً بالاستقرار، خلال نفس الفترة، وذلك على الرغم تفاقم أزمة مديونية بعض الدول الأوروبية التي تم التحكم فيها بفضل تدخل السلطات العمومية في الربيع وفي شهر نوفمبر.

وسجلت مستويات التضخم ارتفاعاً عام 2010 نظراً لغلاء أسعار المواد الأولية مع بقائها تحت السيطرة. وفي الدول المتقدمة كان الارتفاع العام للأسعار بحدود 1,4%. وقد استقر عند 6,2% في الدول الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو.

أما على الصعيد الوطني، فقد وصل النمو إلى نسبة 5,2% بعدما شهد النشاط الاقتصادي من تراجع خلال العام 2009 نتيجة للأزمة التي لحقت بالاقتصاد العالمي ولمختلف الصدمات الخارجية التي سبقتها. وقد واكب هذا الأداء الأهداف المرسومة في إطار برنامج الحكومة المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي وهو ما يعكس فعالية السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة من أجل تسريع وتيرة النمو وتخفيف الفقر.

وباستثناء القطاع النفطي الذي تراجع بنحو 26,3%، فإن جميع القطاعات شهدت نمواً خلال العام 2010. وقد سجلت أرفع الأداءات في قطاع الزراعة (19%) وقطاع الصيد (13,3%) تليهما التجارة (11%) ثم البناء والأشغال العامة (10,8%) والنشاطات المعملية (7%) والمعادن 5,7%. وكقيمة اسمية سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة 25%. وقد احتل النشاط الاستخراجي السبق في زيادة القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية حيث يعود السبب في الأساس إلى الارتفاع القوي في أسعار المعادن والنفط.

وقد بقي التضخم في عام 2010 رغم سياق عام يطبعه غلاء أسعار المواد الأساسية في الدول المصدرة بمستوى متواضع حيث استقر عند 6,1% من سنة لأخرى وبحدود 6,3% حسب تغير المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك.

ويعزى هذا التحكم النسبي في التضخم إلى الحذر الذي ميز السياسة النقدية وإلى العناية التي أعطيت لانتظام تمويل السوق بالمواد الغذائية وبالطاقة.

وعلى مستوى المالية العامة، تميزت السنة المنصرمة بمواصلة دعم الميزانية، حيث بلغت الإيرادات الإجمالية 263,7 مليار أوقية في نهاية 2010 أي ما يمثل 27,7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 200,2 مليار لعام 2009 أي ما يمثل 26,7% من نفس الناتج) أي بزيادة 30,4% مقابل تراجع خفيف

بنحو 2% عام 2009. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع قوي في حماية الضرائب<sup>1</sup> (+36,6%) التي نتجت عن انتعاش النشاط الاقتصادي من جهة وعن الجهود المتواصلة في مجال التحصيل من جهة ثانية. ويلاحظ أن الضغط الجبائي الذي مثل 15,3% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل 14,1% عام 2009 قد زاد قليلا.

أما نفقات الدولة فقد بلغت 282,9 مليار أوقية أي بزيادة 16,5%. وكأرقام نسبية فقد مثلت 29,7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 32% من نفس الناتج عام 2009. وكان هذا الانخفاض النسبي أكبر على مستوى نفقات التشغيل (21,5% مقابل 24,6% من الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى) رغم تزايد كتلة الرواتب بعد تصحيح العلاوات وعلى مستوى النفقات الاستثمارية التي استقرت بحدود 6,8%. ومع نهاية 2010 سجلت العمليات المالية للدولة عجزا إجماليا قدره 19,2 مليار أوقية أي 2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 40,7 مليار عام 2009 (5,4% من نفس الناتج). وقد تم تمويل هذا العجز أساسا بموارد داخلية.

أما فيما يتعلق بالمركز الخارجي، فيلاحظ أن الرصيد الجاري لميزان المدفوعات سجل تحسنا ملحوظا حيث انتقل من -14,5% عام 2009 إلى -8,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 وذلك مقابل -14,8% عام 2008. وبمراجعة حساب رأس المال والعمليات المالية، فإن رصيد المدفوعات الخارجية<sup>2</sup> قد أصبح دائما حيث استقر عند حوالي 232 مليون دولار مقابل عجز بلغ في 2009 نحو 9,8 مليون دولار. ويعزى التحسن الكبير في الرصيد الشامل إلى تطور الميزان التجاري الذي سجل فائضا قدره 138,2 مليون دولار مقابل عجز 133,7 مليون دولار عام 2009 وكذلك إلى زيادة في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في مجال البحث عن النفط الذي سجل تدفقا إيجابيا بلغ 81,1 مليون دولار مقابل 15,1 مليون دولار عام 2009. وقد سمح الفائض المسجل برفع مستوى احتياطي الصرف الرسمي إلى 287,3 مليون دولار أي تراكم 49,3 مليون دولار. ويعود ارتفاع مستوى احتياطي الصرف أيضا إلى الإبقاء على مرونة سياسة الصرف وعودة الثقة نتيجة استئناف السير الطبيعي لسوق الصرف.

وقدر مخزون الدين العمومي الخارجي بحوالي 3189 مليون دولار في نهاية 2010 وهو ما يمثل 87,9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 100,3% منه في 2009. وتمثل الديون العالقة ثلث هذه المستحقات. وهكذا تواصلت جهود معالجة المتأخرات بالنسبة للديون العالقة مع مراعاة الهوامش في مجال القدرة على الاستدانة والتي يمكن رصدها بعدما يمكن الحصول عليه من تخفيف للمديونية من قبل البلدان المعنية. ويجدر التنويه في هذا المنحى باتفاقيات تخفيف أو جدولة الديون مع ثلاثة دائنين ثنائيين حيث استقادت بلادنا من إلغاء ما يقارب 209 مليون دولار من الديون. وفيما يتعلق بخدمة الدين فقد مثلت 5,2% من صادرات السلع والخدمات في 2010 وهو مستوى يفوق قليلا ما تحقق في عام 2009 أي 4,5%.

وبعد تخفيض نسبة الفائدة المركزية التي تقرر في نوفمبر 2009 لدفع النشاط الاقتصادي، التزمت السلطات النقدية على امتداد عام 2010 جانب الحيطة لمواجهة الضغوط التضخمية التي من شأنها أن تتزامن مع هذا النوع من تسيير الشروط النقدية. وقد تم بلوغ الأهداف النقدية المرسومة للمتغيرات

<sup>1</sup> - يتعلق الأمر بالناتج المحلي الإجمالي بدون النفط

<sup>2</sup> - دون مراعاة تخفيف المديونية

الوسيطه والعمليائيه التي تقررت ضمن البرمجه الماليه بما ساهم في تحقيق استقرار الاسعار. وهكذا، زادت الكتله النقديه بـ 13% حيث استقرت عند 312,1 مليار أوقيه. أما مقابل الكتله فقد تميز بتقديم قوي على مستوى كل من العائدات الخارجيه الصافيه من -3,3 إلى 9,4 مليار أوقيه والقروض إلى الدوله حيث انتقلت من 175 مليار إلى 186,8 مليار أوقيه والقروض إلى الاقتصاد من 248,7 مليار إلى 284,1 مليار أوقيه. وقد كان الارتفاع المعبر للمساعدات إلى الاقتصاد بنسبه 14,2 مليار أوقيه مقابل ارتفاع متواضع بنحو 3,7% عام 2009، دليلا على أن تخفيض نسبه الفائده المركزيه قد أدى مفعوله المرتقب.

وقد عمل البنك المركزي وهو يواصل مهمته المتمثله في مراقبه البنوك والمؤسسات الماليه وهيئات التمويل الخفيف عبر الرقابه عن بعد وعن كثب، بصفه نشطه على الاستمرار في برنامج إصلاحات النظام المالي.

وهكذا تم دعم الإجراءات التنظيميه عام 2010 باعتماد أوامر وتعليمات تتعلق بالإداره المؤقتة لمؤسسات القرض وبالتدقيق الخارجى وبنظام للأسعار تفاديا لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وفي نفس المعنى وضمانا لاستقرار النظام المالي، عكف البنك المركزي على تنفيذ اتفاق بازل رقم 2 لتحسين قدرة البنوك على الوفاء والتمهيد للانتقال إلى ضوابط IFRS.

ويشكل الانتقال إلى ضوابط IFRS ودعم التدقيق الداخلي والاستعانة بمدقق خارجي لاعتماد حسابات البنك المركزي إجراءات لدعم الشفافيه يراد لها أن تتواصل خلال السنوات المقبله. وتدخل جهود ترشيد نفقات البنك وعصرنة تسيير احتياطه عبر تنشيط لجنة توظيف الأموال في إطار المساعي الراميه إلى تفعيل ونجاحه نشاط البنك المركزي.

ويجدر التنويه كذلك بأن الكشوف الماليه للبنك المركزي التي يدققها مكتب خبره دولي مستقل قد تم إعدادها في الآجال المطلوبه ويمكن الرجوع إليها في موقع المؤسسة على الشبكه. ويصدق الشيء ذاته على التقرير السنوي حول الوضع الاقتصادي والمالي وعلى التقارير الفصلية حول الظرفيه الاقتصاديه.

كما تم بذل جهود معتبره لعصرنة نظام الدفع وانتشار شبائيك النقود الإلكترونيه في المعاملات اليوميه. وفي مجال مكافحه غسل الأموال تواصلت الجهود الراميه إلى دعم منظومه النصوص التنظيميه والتعاون الدولي.

وقد سمحت الإصلاحات والتصحيح لعام 2010 بعودة توازن تشغيل المؤسسة وإشاعة ثقافه حسن الأداء والتسيير الجيد للموارد. وهكذا، فقد سجلت السنه الماليه الماضيه نتيجه صافيه موجبه بمبلغ 2,558 مليار أوقيه حيث تمت القطيعه مع العجز المتكرر في السنوات السابقه. وبالنظر إلى ضروره التوفر على الموارد الذاتيه الضروريه للقيام بالمهام المسنده إلى البنك المركزي بموجب القانون المتضمن نظامه الأساسى، فقد تم الشروع في التفكير حول اعتماد سياسه خاصه بعائدات المؤسسة.

ويأتي هذا التفكير دعما للتوجه الاستراتيجى للتحكم التدريجى في الأعباء وترشيد الإنفاق ودعم الاستقلاليه العمليائيه للمؤسسة.

وفي مجال الشراكة مع الهيئات المالية الدولية، تميز عام 2010 بتقوية علاقاتنا مع الشركاء التقليديين كصندوق النقد الدولي الذي أقر مجلس إدارته في شهر مارس برنامجا اقتصاديا على مدى ثلاث سنوات تدعمه تسهيلة قرض موسع بمبلغ 118 مليون دولار أمريكي.

وقد أفضت المراجعة الأولى لهذا البرنامج إلى نتائج إيجابية في شهر نوفمبر بعد التأكد من التقيد بالمعايير والضوابط المتفق عليها مع الحكومة مما أفسح المجال لسحب الدفعة الثانية من المساعدة المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي. واستفاد البنك المركزي كذلك من مساعدات فنية أخرى في مجالات ذات أولوية كإحصاءات النقدية والصرف والإشراف المصرفي ونخص بالذكر تحديث تقييم ما تقوم به مصالح البنك المركزي بما فيه آلية التدقيق الخارجي للحسابات والبنية القانونية والممارسات الخاصة بالبيانات المالية وآلية التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.

وقد كان الاتصال الدائم مع الهيئات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال المساعدات المالية والفنية فرصة سانحة لتعزيز البنك علاقات التعاون وليجني أفضل الثمار من الفرص المتاحة.

وهكذا، شارك البنك المركزي في الجمعيات السنوية الكبرى أو في اللقاءات الدولية المهمة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الإفريقي للتنمية وبنك التسويات الدولية.

وواصل البنك تعزيز أواصر التعاون مع البنوك المركزية في البلدان الشقيقة والصديقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد عبر رابطة البنوك المركزية الإفريقية واجتماع البنوك المركزية في البلدان الناطقة بالفرنسية والبنوك المركزية في الفضاء اليورومتوسطي.

وبفضل التنسيق الجيد الذي تم مع الهياكل الحكومية الأخرى وخصوصا وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية استطاع البنك أن يضطلع بالدور المنوط به في تنفيذ السياسات الاقتصادية الناجحة. وبفضل التنسيق المذكور، جرى أيضا وبنجاح إعداد الطاولة المستديرة المنعقدة في يونيو 2010 في بروكسيل والتي التزم شركاء التنمية بعدها في إطار إكمال تمويل برنامج الاستثمار العمومي بما يناهز 3,2 مليار دولار أمريكي.

وبفضل مثل هذه النتائج، تميز عام 2010 بتطورات هامة على الصعيدين الوطني والدولي. وسعى البنك المركزي جادا من منطلق حرصه على أداء المهام الموكلة إليه في المجالات النقدية والمالية والاقتصادية إلى الإسهام على مدار السنة الماضية في نهضة الأمة وإلى تيسير شروط النمو المطرد والمستدام والموزع توزيعا منصفا.

نواكشوط 27 يونيو 2011

سيد أحمد ولد الرايس

## الفهرس

10	الجزء الأول:
10	المحيط الدولي
11	I. النمو العالمي
12	II. التضخم
13	III. التجارة الدولية
14	IV. الأسواق المالية
14	4.1 تطور أهم الأسواق المالية العالمية
15	4.2 نسب الفائدة
15	4.3 سوق الصرف
15	4.3.1 الدولار الأمريكي
16	4.3.2 اليورو
16	4.3.3 الجنيه الاسترليني
17	4.3.4 الدين
17	V. سوق المواد الأولية
17	5.1 النفط
18	5.2 الذهب
18	5.3 النحاس
19	5.4 الحديد
19	5.5 السكر
20	5.6 القمح
20	5.7 الأرز
21	الجزء الثاني:
21	الوضع الاقتصادي والمالي الوطني
22	1.1 القطاع الأول
22	1.1.1 الزراعة
23	1.1.2 تنمية المواشي
23	1.1.3 الصيد
23	1.2 القطاع الثاني
23	1.2.1 النفط
24	1.2.2 المعادن
25	1.2.3 الصناعات المعملية
25	1.2.4 البناء والأشغال العامة
25	1.3 القطاع الثالث
26	1.3.1 النقل والمواصلات
26	1.3.2 التجارة، المطاعم والفنادق
26	1.3.3 الإدارات العامة
26	1.4 الطلب الداخلي
26	1.4.1 الاستهلاك
27	1.4.2 الاستثمار
27	II. الأسعار
29	III. القطاع الخارجي
30	3.1 التعاملات الجارية
31	3.1.1 الميزان التجاري
34	3.1.2 الخدمات

35	3.1.3	العائدات
35	3.1.4	التحويلات الجارية
35	3.2	حساب رأس المال والعمليات المالية
36	3.3	احتياطي الصرف
39	3.4	تطور سعر الصرف
40	IV.	الدين الخارجي العام
40	4.1	مخزون الديون الخارجية
40	4.2	رصيد الدين القائم
41	4.2.1	الديون متعددة الأطراف
41	4.2.2	الديون الثنائية
41	4.2.3	الرصيد القائم حسب العملات
42	4.2.4	الديون حسب المقترض
43	4.3	خدمة الدين العام الخارجي
43	4.3.1	خدمة الدين حسب هيئة التمويل
43	4.3.2	خدمة الدين حسب المدين
44	4.3.3	خدمة الدين بالعملات
45	4.4	السحب على القروض الخارجية
46	4.4.1	السحب على القروض متعددة الأطراف
46	4.4.2	السحب على القروض ثنائية الأطراف
47	4.4.3	السحب حسب الجهة المستفيدة
48	4.4.4	السحب حسب العملات
49	4.5	متأخرات الدين الخارجي
49	V.	المالية العامة
49	5.1	الإيرادات
49	5.1.1	الإيرادات الضريبية
50	5.1.2	الإيرادات غير الضريبية
51	5.1.3	الهبات
51	5.2	الإنفاق
52	5.2.1	النفقات الجارية
52	5.2.2	النفقات الاستثمارية والقروض الصافية
52	5.3	رصيد العمليات المالية للدولة وتمويله
53	VI.	النقود
53	6.1	السياسة النقدية
53	6.2	المجاميع النقدية
54	6.2.1	الكتلة النقدية M2
54	6.2.2	مقابلات الكتلة النقدية
56	6.3	تطور السيولة المصرفية
56	VII.	سوق رأس المال
57	7.1	سوق أدونات الخزينة العامة
58	7.2	السوق المصرفي البنّي
58	7.3	نسب الفائدة
59	7.3.1	نسب الفائدة على ادونات الخزينة العامة
59	7.3.2	نسبة الفائدة المصرفية البنّية
59	7.4	وسائل الدفع
59	7.4.1	الأوراق والنقود في التداول



60	7.4.2 وسائل الدفع المصرفية	60
60	7.4.3 عمليات غرفة المقاصة	60
61	7.4.4 عمليات التتقيد الإلكتروني	61
63	VIII. الإشراف المصرفي	63
63	8.1 مكونات القطاع المالي	63
63	8.1.1 البنوك	63
64	8.1.2 المؤسسات المالية الأخرى	64
64	8.1.3 نشاط الرقابة والإشراف	64
64	8.1.4 قواعد الحيلة	64
65	8.1.5 مردودية البنوك	65
66	8.2 نشاط القطاع المالي	66
66	8.2.1 البنوك	66
71	8.2.2 هيئات التمويل الصغير	71
73	8.3 مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	73
74	الكشوف المالية للبنك المركزي عام 2010	74
74	8.4 حساب الموازنة	74
74	8.4.1 الأصول	74
82	8.4.2 الخصوم	82
89	8.5 حساب الأرباح والخسائر	89
89	8.5.1 حسابات التسيير	89
94	8.6 العمليات خارج الموازنة	94
96	8.7 تقرير المدقق الخارجي لحسابات البنك المركزي الموريتاني	96
101	8.8 المصادقة على الكشوف المالية من طرف المجلس العام	101
102	IX. الملحق	102

## الجزء الأول: المحيط الدولي

تميز عام 2010 بانتعاش النمو الاقتصادي العالمي بعد كساد 2009 الذي سببته الأزمة المالية في 2008. وهكذا، توطد تحسن الوضع في الأسواق المالية رغم استمرار بعض مصادر الاضطراب وخاصة في أوروبا. وقد طرأ بعض المرونة على شروط النفاذ إلى القروض المصرفية في البلدان المتقدمة وانتعش الإنتاج إلا أن النمو بقي متواضعا كما ظلت مستويات البطالة مرتفعة.

وفي العديد من البلدان الصاعدة بقي النشاط الاقتصادي ديناميكيا ومطردا وإن كانت الضغوط التضخمية ومؤشرات التوتر قد ظهرت بالارتباط مع التدفق القوي لرؤوس الأموال.

ومن جانبها، حققت البلدان النامية وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء نموا مطردا بفضل قوة الطلب العالمي.

وعلى العموم، تميز عام 2010 بانتعاش النشاط الاقتصادي العالمي الذي رافقته زيادة شبه شاملة لأسعار المواد الأولية وخاصة في النصف الثاني من العام.

## 1. النمو العالمي

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نسبة 5% عام 2010 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي<sup>3</sup>. ويعتبر هذا التطور بمثابة قطيعة مع كساد 2009 (انخفاض 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم) وذلك بفضل حسن الأداءات في البلدان الصاعدة والنامية بدرجة أقل، بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة. غير أن الضغوط التضخمية التي ظهرت في النصف الثاني من السنة ومؤشرات التوتر وزيادة البطالة وأزمة مديونية الدول واختلال الموازنات ألقت بظلالها على النمو عام 2010.

وفي الولايات المتحدة، زادت نسبة النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام في الفصل الأخير بنسبة بلغت 2,8%. وخلال 2010، وصلت نسبة النمو إلى 2,9% بعد تراجع بنسبة 2,6 سجل عام 2009. ويعزى هذا الأداء إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

أما اقتصاد منطقة اليورو الذي تأثر بمصاعب مديونية بعض الدول، فقد سجل الناتج نموا بنحو 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي حيث كان الانتعاش ملموسا بعد تراجع بنسبة 4,1% عام 2009.

وفي اليابان، عاد الاقتصاد مجددا إلى النمو بنحو 3,9% بعد كساد اقتصادي عميق أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6,3% عام 2009، ويعزى مستوى هذا الأداء في الأساس إلى الزيادة القوية في مستوى الصادرات في الفصل الثاني من عام 2010، ورغم هذا الأداء، فقد خسر الاقتصاد الياباني مرتبة ثاني اقتصاد عالمي لصالح الصين التي بلغ ناتجها الداخلي الإجمالي 5878,21 مليار دولار مقابل 5458,87 مليار لليابان.

ويعود تراجع الاقتصاد الياباني في الربع الثالث من السنة إلى انخفاض الصادرات الذي يعزى، من بين أمور أخرى، إلى ارتفاع الين الياباني وإنهاء العمل ببرامج دعم الاستهلاك واقتناء التجهيزات.

وفيما يخص البلدان الصاعدة، فقد أدت ديناميكية نشاطها الاقتصادي إلى دعم النمو العالمي خلال العام. وهكذا، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين 10,3% في 2010 مقابل 9,2% في العام السابق. وكان مدعوما بانتعاش الطلب العالمي وبتزايد الطلب على المستوى الداخلي. وحققت الهند وهي رابع قوة اقتصادية في

<sup>3</sup> - صندوق النقد الدولي: حالة الاقتصاد العالمي، إبريل 2010.

آسيا نموا بنسبة 10,4% وكانت نسبة النمو في البرازيل 7,5% عام 2010. وشهدت جنوب إفريقيا انتعاشا في نمو ناتجها المحلي الإجمالي حيث بلغ 2,8% عام 2010 بعد تراجع بنسبة 1,7% عام 2009.

وفي إفريقيا، استعادت الاقتصادات مستويات النمو ما قبل الأزمة بسبب انتعاش الاقتصاد العالمي وحقت أفريقيا جنوب الصحراء نموا بلغ 5% من ناتجها المحلي الإجمالي مقابل 2,8% عام 2009. وسجلت البلدان المصدرة للنفط والبلدان ذات الدخل المنخفض الزيادات الأعلى، في حين تعافت اقتصادات الدول ذات الدخل المتوسط مجددا.

وسجلت بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية نموا بنسبة 3,8% من ناتجها المحلي الإجمالي مقابل 1,8% في العام الماضي.

## II. التضخم

عاد التضخم خلال العام 2010، إلى الارتفاع من جديد بعد استقراره خلال الفصل الأول من العام أو حتى إلى حد الانخفاض في عدد من البلدان. وساهمت زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة في زيادة الضغوط التضخمية في أماكن كثيرة في الفصل الثاني من عام 2010. وترتبط هذه الزيادة في الأسعار بقوة الطلب العالمي وخاصة في الدول الصاعدة وتسيير شروط إقراض الأسواق المالية الدولية وكذلك إلى صدمات تتعلق بعرض بعض المنتجات.

وهكذا بلغ التضخم العالمي 3,7% كمتوسط سنوي في 2010 مقابل 2,5% عام 2009. وكانزلاق سنوي بلغ التضخم 4,1% مقابل 3% في ديسمبر 2009.

ففي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 1,6% كمعدل سنوي مقابل تراجع بنحو 0,3% في العام الماضي. ويعود هذا التطور إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية وخصوصا خلال النصف الثاني من السنة. وكانزلاق سنوي زاد مؤشر أسعار الاستهلاك بنحو 1,4% في ديسمبر 2010 مقابل زيادة 1,9% في نفس الفترة من 2009.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، تسارع التضخم في نهاية العام واستقر عند 1,6% كمتوسط سنوي مقابل 0,3% في 2009. وكانزلاق سنوي فاق توقعات البنك المركزي حيث بلغ 2,2% في ديسمبر 2010 مقابل 0,9% عام 2009.

وبالنسبة لمجموع الدول الأوروبية، سجل المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك ارتفاعا بمعدل سنوي قدره 2,1% أي بتسارع مقارنة مع نسبة 1% المسجلة في 2009. وكانزلاق سنوي استقر عند 2,7% مقابل 1,4% نهاية 2009.

وفي اليابان، تراجع التضخم بـ 0,7% كمعدل سنوي خلال العام 2010 مقابل تراجع بـ 1,4% عام 2009. وكانزلاق سنوي كان تغير مؤشر أسعار الاستهلاك مقاربا للصفر مقابل انخفاض بنحو 1,7% في نهاية 2009.

أما الاقتصاديات الصاعدة فتميزت نهاية العام بنوبات تضخمية قوية حيث زادت الأسعار في ديسمبر 2010 بنحو 4,7% في الصين و 5,9% في البرازيل و 8,6% في الهند و 3,5% في جنوب إفريقيا. وبالنسبة لجميع الدول

الناهضة والنامية كان التضخم بحدود 6,2% في ديسمبر. وفي هذا الإطار قامت الصين بتدابير نقدية Resserrement رفعت بموجبها نسبة الفائدة المركزية بنحو 0,25% في ديسمبر 2010.

### III. التجارة الدولية

سجلت حركة البضائع العالمية عام 2010، زيادة قياسية هي الأكبر منذ عام 1950.<sup>4</sup> وهكذا زاد حجم كل من الصادرات والواردات على التوالي بـ 14,5% و 13,5%. وقد تحقق هذا الأداء بعد انخفاض قوي بنسبة 12% عام 2009، وذلك بفضل انتعاش الإنتاج العالمي. وهكذا عادت هذه القفزة النوعية في التجارة العالمية إلى مستوياتها القياسية لعام 2008، وإن كانت تأثيرات الأزمة الاقتصادية ما تزال ماثلة.

وقد شهدت اقتصادات الدول النامية ومجموعة البلدان المستقلة زيادة نوعية في نصيبها من الصادرات العالمية حيث حققت حصة الكنتنين مجتمعة رقما قياسيا عام 2010 بلغ 45%.

وقد تحقق هذا الأداء بفضل زيادة أسعار المواد الأولية والنمو الاستثنائي لتجارة الدول الآسيوية.

غير أن انتعاش المبادلات التجارية لم يكن متساويا في مناطق العالم. وكانت آسيا وأمريكا الشمالية هما المنطقتان الوحيدتان اللتان فاقت زيادة صادراتهما المعدل العالمي.

وهكذا سجلت آسيا ارتفاعا في صادراتها وواراداتها بلغ 23,1% و 17,6%. وتعزى هذه الزيادة القوية إلى حسن أداء التبادلات التجارية كل من الصين واليابان والهند حيث زادت صادراتهما على التوالي بـ 28,4% و 27,5% و 19,9% أما وارداتها فقد كانت تباعا 22,1% و 10% و 11,2%.

كما أن صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت بنسبة 15,4% و 14,8%. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي كان ارتفاع الصادرات بنحو 11,4% مقابل 9,2% للواردات. ومن جانبها حققت مجموعة الدول المستقلة زيادة في صادراتها بلغت 10,1% وارتفاعا قويا في وارداتها بنسبة 20,6%.

وفي الشرق الأوسط زادت الصادرات والواردات بنحو 9,5% و 7,5% تباعا. أما إفريقيا فقد ارتفعت صادراتها بنسبة 6,4% فيما زادت وارداتها بـ 7,1%.

ويعزى ضعف الأداء لمنطقتي أفريقيا والشرق الأوسط مقارنة مع باقي مناطق العالم إلى كون المنطقتين سجلتا عام 2009 انخفاضا أقل من مبادلاتهما التجارية مع باقي العالم.

وبالأرقام، ارتفعت الصادرات والواردات السلعية العالمية في عام 2010 بـ 22% و 21%. وسجلت جميع مناطق العالم زيادات برقمين لكل من صادراتها وواراداتها.

وقد زادت صادرات وواردات آسيا من حيث القيمة بنسب 31% و 32%. وبالنسبة لمجموعة البلدان المستقلة كانت الزيادة 30% للصادرات و 24% للواردات. ومن جانبها، سجلت الولايات المتحدة ارتفاعا بنسبة 21% لصادراتها و 23% لواراداتها. أما الاتحاد الأوروبي فقد كان الارتفاع بالنسبة له 12% لكل من الواردات والصادرات.

<sup>4</sup> - المصدر: منظمة التجارة العالمية، بالنسبة لجميع الأرقام الواردة في هذا القسم.

وبالنسبة للشرق الأوسط، زادت الصادرات والواردات على التوالي بنسبة 30% و 13% فيما ارتفعت الصادرات والواردات الإفريقية بـ 28% و 14% على التوالي.

وبالنسبة للتجارة والخدمات، فقد شهدت ارتفاعا من حيث قيمة الصادرات والواردات على التوالي بنسب 8% و 9% عام 2010.

وكما هو حال الصادرات، سجلت آسيا أحسن أداء في مجال الخدمات حيث زادت صادراتها وواراداتها بنسب 21% و 20% عام 2010. وحقت إفريقيا زيادة 11% في الصادرات و 12% في واردات الخدمات لعام 2010. ومن ناحيتها شهدت مجموعة البلدان المستقلة ارتفاعا في الصادرات والواردات بنحو 10 و 14% تباعا.

أما منطقة الشرق الأوسط فقد سجلت زيادة بلغت 9% لكل من صادراتها وواراداتها من الخدمات. وفي الولايات المتحدة كانت الزيادة 8% للصادرات و 7% للواردات. وفي المقابل، لم ترتفع صادرات ووارادات الاتحاد الأوروبي من الخدمات إلا بنسب 2% و 1% على التوالي عام 2010.

وفيما يخص الترتيب العالمي تحتل الصين الرتبة الأولى عالميا لصادرات السلع تليها الولايات المتحدة ثم ألمانيا. وبالنسبة للواردات تحتل الولايات المتحدة الصدارة تليها الصين وألمانيا.

وبالنسبة لصادرات الخدمات، تحتل الولايات المتحدة الرتبة الأولى تليها ألمانيا والمملكة المتحدة. وبالنسبة لاستيراد الخدمات نجد الولايات المتحدة في الصدارة تليها ألمانيا وتأتي الصين في الرتبة الثالثة.

## IV. الأسواق المالية

### 4.1 تطور أهم الأسواق المالية العالمية

رغم الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في صيف 2010، فقد أنهت مؤشراتها السنة مسجلة ارتفاعا قويا. وفي نيويورك، كسب الداوجونز 11% والنازداك 17%. ويعزى هذا الارتفاع القوي إلى سنة هادئة نسبيا وإلى السياسة النقدية المرنة التي اعتمدتها الخزينة الأمريكية. وفي ألمانيا، فإن مؤشر داكس كسب 14% مدفوعا بأداء الصناعة الألمانية التي تحتل المرتبة الأولى في منطقة اليورو، أما الفوتسي اللندني فقد كسب 9% بفضل تعافي الاقتصاد البريطاني من الكساد بداية 2010. فقد انتعشت البورصة في الربعين الثاني والثالث بفضل حوافز الميزانية الضخمة والسياسات المالية الجريئة حيث أبقى بنك إنجلترا على نسب فوائد منخفضة جدا وقام بعمليات إعادة شراء الديون العمومية بلغت نحو 200 مليار جنيه استرليني في إطار سياسة التيسير الكمي. ومن جانبها أنهت الأسواق المالية في كل من باريس وطوكيو السنة بانخفاض بلغ على التوالي 5% و 4%.

جدول 1 : تطور أهم مؤشرات الأسواق المالية		
مؤشر	آخر أسعار 2010	تغير سنوي
داوجونز	11577	11.0%
ناسداك	2217	17.6%
فوتسي	5899	9.2%
نيكاي	10228	-4.0%
داكس	6914	14.3%
كك 40	3804	-5.2%

المصدر: رويترز

## 4.2 نسب الفائدة

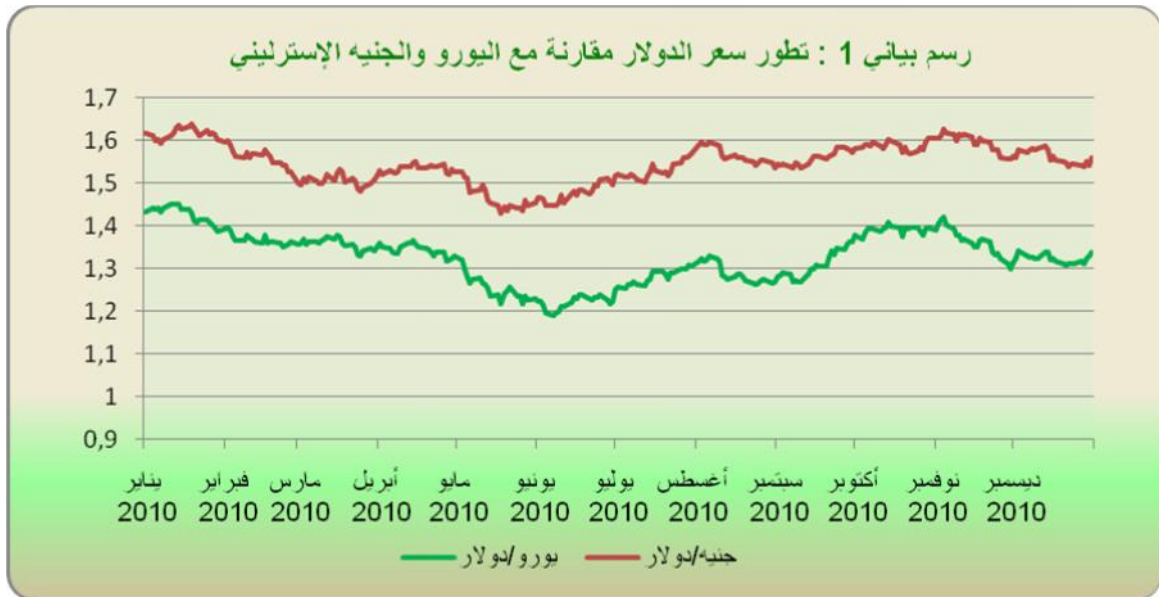
بقيت نسب الفائدة بدون تغيير طوال عام 2010 في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة في غياب ضغوط تضخمية ونتيجة للخوف من تباطؤ الاقتصاد وخاصة في النصف الثاني من 2010. وقد عززت أزمة ديون الدول الأوروبية مواقف البنوك المركزية الرامية إلى الإبقاء على نسب فائدتها بنفس المستوى. وقد بقيت نسبة الفائدة المركزية لدى الخزانة الأمريكية عند 0,25% والبنك المركزي الأوروبي عند 1% وبنك إنجلترا عند 0,5%. وفي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان تم الإبقاء على سياسة التسيير الكمي طيلة العام.

## 4.3 سوق الصرف

تأثر سوق الصرف عام 2010 بأزمة ديون الدول الأوروبية وبالتدخلات الرامية إلى الحيلولة دون زيادة قيمة الصرف (سويسرا، اليابان) ومراقبة رساميل بعض البلدان الصاعدة وتنوع السياسات النقدية.

### 4.3.1 الدولار الأمريكي

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو 1,38 في الربع الأول من 2010، ثم 1,27 و 1,29 في الربعين الثاني والثالث قبل أن تنخفض قيمته من جديد في الربع الأخير ليصبح 1,36 دولار مقابل اليورو. وكمتوسط ارتفعت قيمة الدولار خلال 2010 بنسبة 4,9% أي 1,33 دولار لليورو مقارنة مع 2009.

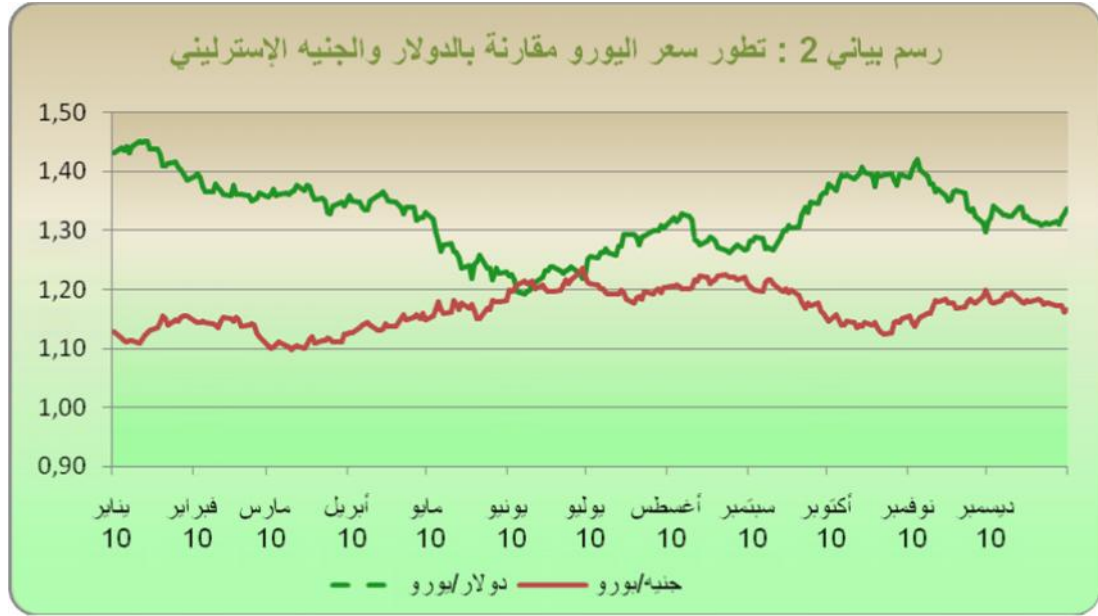


المصدر: رويترز

وشهد تطور سعر صرف الدولار مقابل الاسترليني نفس الاتجاه. وقد تمت مبادلة الجنيه بمعدل 1,55 مقابل 1,57 عام 2009. وبالمقارنة مع الين، فإن الدولار قد انخفض حيث كان متوسط سعر صرفه 87,8 ين للدولار مقابل 95,2 ين/دولار عام 2009.

### 4.3.2 اليورو

انخفضت قيمة اليورو مقابل أهم العملات العالمية متأثراً بتفاقم ديون الدول التي واجهت صعوبات في ميزانياتها. وقد انخفض اليورو بنسبة 4,9% مقابل الدولار وبـ 11% مقابل العملة اليابانية حيث تمت مبادلتها بـ 116,4 ين فيما تراجع مقابل الجنيه الاسترليني بـ 3,8% حيث بلغ سعر صرفه 1,17 للجنيه.



المصدر: رويترز

### 4.3.3 الجنيه الاسترليني

ارتفعت قيمة الجنيه بنحو 3,8% مقابل اليورو فيما انخفضت بنحو 1,4% مقابل الدولار و 11% مقابل الين على مدار 2010.



المصدر: رويترز



#### 4.3.4 الين

في عام 2010، ارتفع متوسط سعر تبادل الين مقارنة بجميع العملات الرئيسية الأخرى حيث زاد بـ 6% مقابل الدولار و 11% مقابل اليورو و 7,5% مقابل الجنيه الاسترليني.



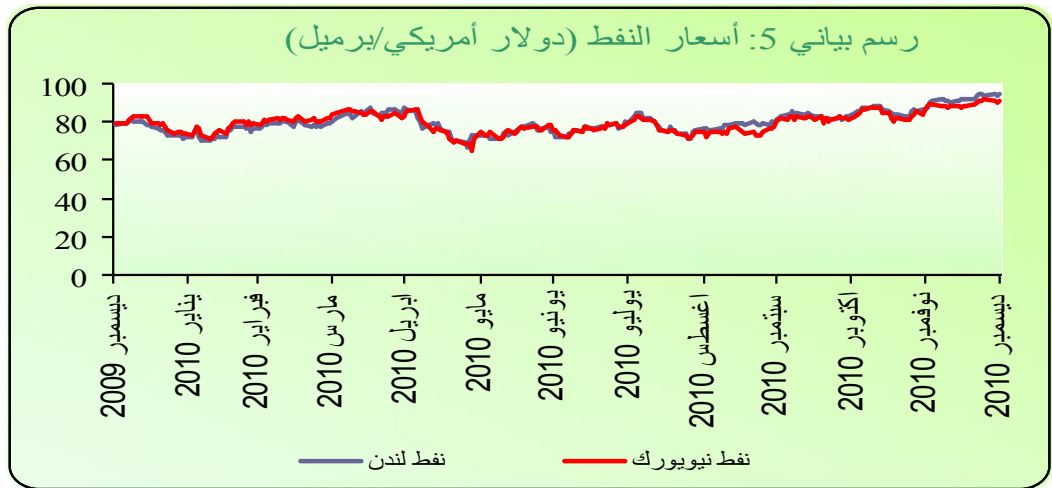
المصدر: رويترز

#### ٧. سوق المواد الأولية

شهدت أسعار المواد الأولية ارتفاعا قويا اعتبارا من صيف 2010، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية باستثناء الأرز. وتعزى الزيادة أساسا إلى اتساع الظواهر المناخية وزيادة الطلب العالمي على الوقود الحيوي.

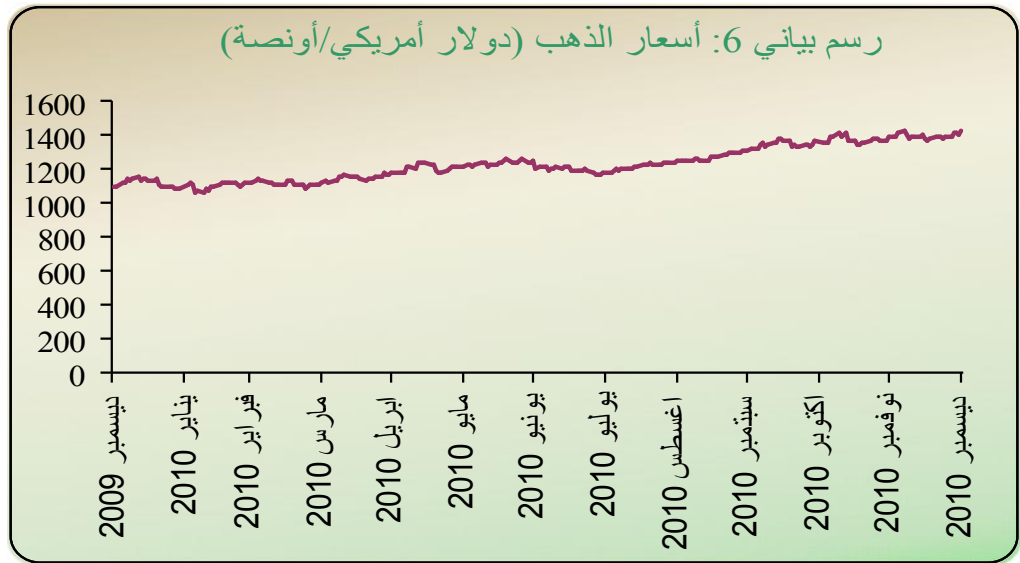
#### 5.1 النفط

زادت أسعار النفط في بورصة نيويورك على امتداد عام 2010 بأكثر من 15% كإنزلاق سنوي لتصل إلى 91 دولار للبرميل في ديسمبر 2010. ويختلف هذا الارتفاع مع التطورات التي حصلت في صيف 2010. وكان سعر البرميل قد هبط بشدة بمحاذاة اليورو حيث حقق أدنى سعر له في بداية شهر يونيو عند 64,70 دولار أي بانخفاض 20% من ثمنه مقارنة بشهر يناير 2010. وقد ارتفع سعر برنت في لندن بنحو 20% في مدة سنة واحدة أي إلى 94,2 دولار/برميل.



## 5.2 الذهب

لعب الذهب دوره كملاذ آمن وسط ظرفية اقتصادية صعبة تميزت بتفاقم الديون الأوروبية وارتفاع التضخم. وقد زاد سعر المعدن الأصفر بنحو 30% (+324 دولار) خلال عام 2010 ليصل 1420 دولار للأونصة في 2010/12/31.



## 5.3 النحاس

شهدت أسعار النحاس ارتفاعات قوية على مدار السنة حيث انتقلت من 7375 دولار للطن في 2009/12/31 إلى 9600 دولار للطن في 2010/12/31. وارتفع متوسط سعر هذا المعدن من 7313 دولار للطن عام 2009 إلى 9106,5 دولار/طن في ديسمبر 2010.

ويعزى هذا التطور المتذبذب إلى قوة الطلب من الدول الصاعدة وخاصة زيادة الواردات الصينية فضلا عن مضاربات المستثمرين.



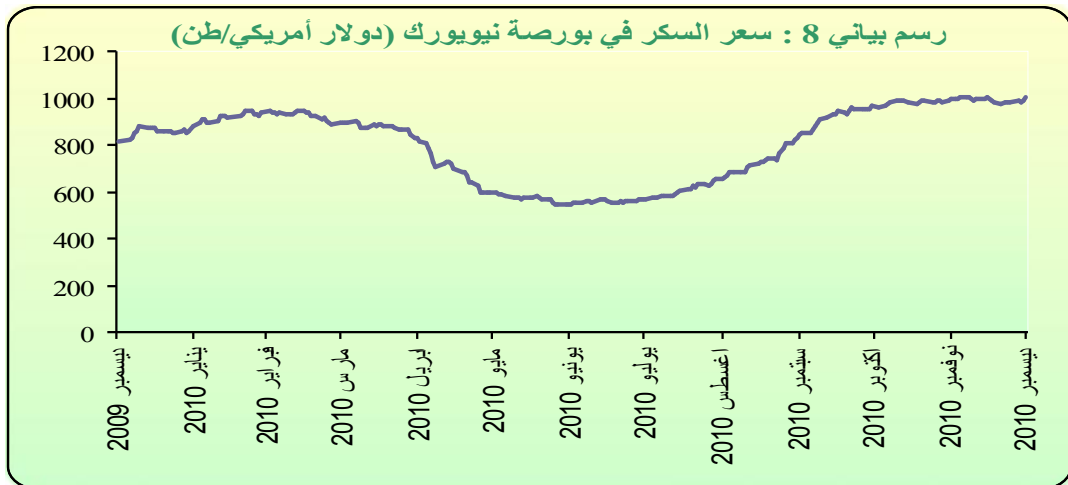
المصدر: رويترز

#### 5.4 الحديد

عادت أسعار الحديد إلى الارتفاع لتصل 153,4 دولار كمتوسط للطن الواحد خلال العام 2010، بينما كان بحدود 108 دولار عام 2009. ويعزى هذا التطور أساسا إلى قوة الطلب في البلدان الصاعدة.

#### 5.5 السكر

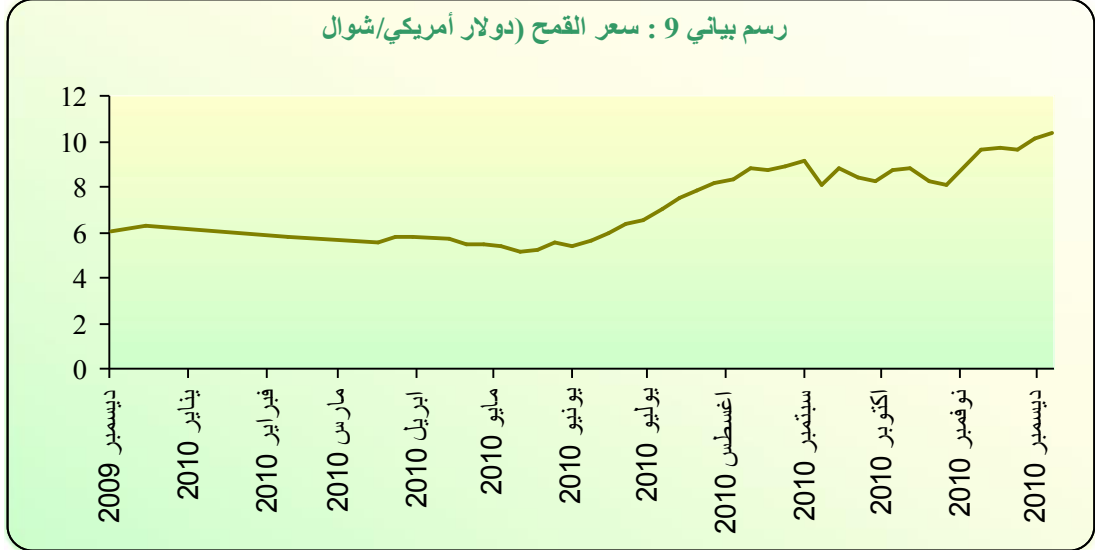
كان متوسط السعر المرجعي للسكر الذي يحدد في بورصة نيويورك هو 800 دولار للطن في 2010 بفعل الانخفاضات الملاحظة في الربعين الثاني والثالث من السنة والارتفاعات القياسية بحدود 1000 دولار/طن في شهر ديسمبر، وفي آخر يوم من العام 2010 بلغ سعر التداول 1002 دولار مقابل 812 دولارا في نفس الفترة في العام السابق أي بزيادة 23,4%.



المصدر: رويترز

## 5.6 القمح

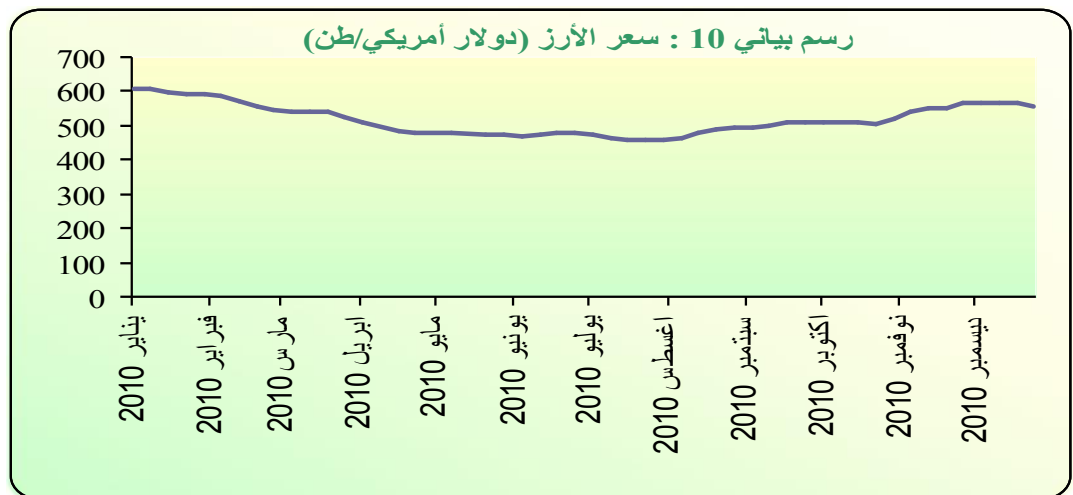
ارتفع سعر القمح بشكل لافت خلال العام 2010 بنسبة 72% في الفترة ما بين 2009/12/25 و 2010/12/31. ويعود سبب الزيادة إلى القوة في الطلب العالمي الذي يعود إلى الجفاف في روسيا وهي ثالث مصدر عالمي.



المصدر: رويترز

## 5.7 الأرز

في العام 2010، وخلافا لما كان عليه الحال في العام 2009 حيث لوحظ عدم انتظام التساقطات الموسمية وعودة ظاهرة النينو في آسيا لم يتعرض إنتاج الأرز لأية كارثة طبيعية تذكر. وقد سمحت زيادة العرض بهبوط الأسعار بحوالي 6% وفي بعض الحالات بتجدد المخزون. وقد تراجع سعر الأرز من 601 دولار/للطن إلى 563 دولار/للطن في ديسمبر 2010.



المصدر: رويترز

**الجزء الثاني:**  
**الوضع الاقتصادي والمالي الوطني**

## الإنتاج

تميز عام 2010 بتعافي النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات. وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 10% في نهاية العام. ويعزى هذا النمو الذي جاء بعد تقلص بـ 1,2% المسجل عام 2009 أساساً إلى حسن أداء قطاعات البناء والأشغال العامة والمعادن والمعامل والزراعة والصيد.

وهكذا لوحظ هذا النمو في جميع القطاعات باستثناء قطاع النفط الذي ظل إنتاجه ينخفض من سنة لأخرى. وباستبعاد النفط، يكون الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بنحو 5,7% مقابل تراجع بنسبة 1,1% عام 2009.

وعلى مدى الأعوام الأربعة السابقة، عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمعدل 2,1% رغم الهبوط الذي سجل عام 2009. ويعكس هذا التطور التوجه الصحيح لنشاطات القطاعين الأول والثالث مع الإشارة إلى أن نشاط القطاع قد تباطأ خلال الفترة.

وبالأرقام، قدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 997 مليار أوقية أي بزيادة 25,5% مقارنة بمستواه البالغ 794,2 مليار عام 2009. ونتج حسن الأداء أساساً عن زيادة نشاط القطاعين الأول والثالث.

وقياساً إلى السكان يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد سجل زيادة بنسبة 17% بعد تراجع بنحو 16% عام 2009. وإذا ما عبر عنه بالدولار الأمريكي يكون نصيب الفرد هو 1099 دولار عام 2010 مقابل 940 دولار في 2009.

### 1.1 القطاع الأول

زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول بنحو 7% وهو ما يعني أنه تسارع مقارنة بضآلة نموه البالغة 0,4% عام 2009. وقد مثلت قيمته المضافة 18,4% من الناتج المحلي الإجمالي وساهم بنحو 1,3 نقطة في النمو الكلي. واستفاد القطاع الأول أساساً من حسن أداء النشاط الزراعي وتنمية المواشي والصيد. ومن حيث القيمة، فقد ارتفع الناتج القطاعي من 146,6 مليار أوقية إلى 157,9 مليار أوقية أي بزيادة 7,7%.

#### 1.1.1 الزراعة

في نهاية عام 2010، سجل الناتج المحلي الإجمالي للزراعة من حيث الحجم ارتفاعاً بنسبة 19% بدل التباطؤ الحاد الذي لوحظ عام 2009 وبعد تسارعه بنحو 29% عام 2008.

وارتفعت مساهمته في نمو القطاع الأول من 0,3 إلى 3,5 نقطة عام 2010. وتعزى هذه النتيجة إلى زيادة الإنتاج الصافي بحدود 18,4% أي 175,4 ألف طن مقابل 148,2 ألف طن عام 2009. وتزايد الإنتاج الإجمالي بنحو 22,1% حيث بلغ 242,6 ألف طن بفضل زيادة المساحات المزروعة بنحو 18% مع بقاء المحاصيل ثابتة.

ومن حيث القيمة استقر الناتج المحلي الإجمالي لهذا الفرع عند 40,4 مليار أوقية أي بزيادة 19,7% وهو ما يعتبر تسارعاً بعد زيادة 4% عام 2009. وبلغت مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي للقطاع الأول 25,6% عام 2010 متجاوزاً معدل السنوات الأربع السابقة (20%). وبقيت مساهمته في الناتج الإجمالي مستقرة عند 4% كمتوسط في الأعوام الثلاثة السابقة.

### 1.1.2 تنمية المواشي

سجل نمو فرع تنمية المواشي من حيث حجمه تباطؤا طفيفا بنسبة 2,5% مقابل 3% في عام 2009. وبقيت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة عند معدل 2% خلال السنوات الثلاث الماضية وإن كانت هذه المساهمة قد انخفضت قليلا إلى 1,7 نقطة في عام 2010.

وننتج التطور الضعيف نسبيا للناتج الداخلي الخام لتنمية المواشي عن التباطؤ الضعيف نسبيا لنمو القطاع خلال السنتين الماضيتين. وهكذا لم تزد أعداد الأبقار والإبل والأغنام إلا بنسب 1,4% و 0,8% و 5% على التوالي.

ومن حيث القيمة استقر الناتج المحلي الإجمالي للفرع عند 79,7 مليار أوقية مقابل 77,4 مليار أي بزيادة 3%. وبلغت حصة الفرع من الناتج المحلي للقطاع الأول حوالي 50% بينما مثلت نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.

جدول 2: تطور قطاع المواشي (ألف رأس)		
2010	2009	
1723	1699	الأبقار
14073	13403	الأغنام
1190	1181	الإبل

المصدر: تقديرات وزارة التنمية الريفية

### 1.1.3 الصيد

تميز إنتاج الصيد بزيادة 13% من قيمته المضافة بعد انخفاض بلغ 11,3% عام 2009. ويعزى هذا التطور إلى تحسن إنتاج المصايد حيث ارتفعت الكميات المصطادة بنسبة 15% عام 2010. وأصبحت حصته في نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول موجبة عند 1,9 نقطة خلافا لعام 2009.

ومن حيث القيمة كانت الزيادة بنسبة 6,6% أي ما يعادل 37,9 مليار أوقية أي 24% من الناتج الإجمالي للقطاع الأول و 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي.

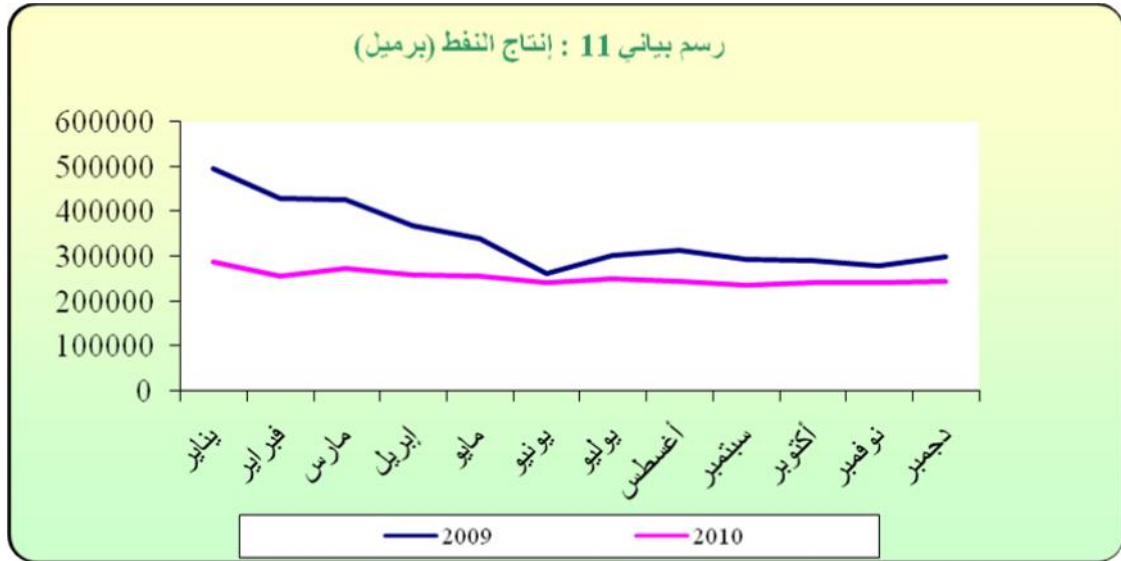
## 1.2 القطاع الثاني

شهد الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع انتعاشا من حيث الحجم بنحو 5% بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض. وينسب هذا الأداء إلى حسن سير أنشطة فروع المعادن والبناء والصناعات المعملية. وكانت حصته في الناتج المحلي الإجمالي 1,2 نقطة رغم الانخفاض المستمر للإنتاج النفطي. وكانت المساهمة سالبة عند نقطة واحدة عام 2009.

### 1.2.1 النفط

في العام 2010، استمر الاتجاه التنازلي للإنتاج النفطي لدرجة أنه هبط بشدة إلى 26% مقابل 7% في عام 2009. وقد انخفض الإنتاج من 4,1 مليون برميل عام 2009 إلى 3 مليون برميل عام 2010. وهكذا تراجعت القيمة المضافة بنحو 26,3% مقابل 7,3% عام 2009، وأدى هذا التطور إلى اقتطاع 1,8 نقطة من نمو القطاع الثاني و 0,4 من النمو الكلي.

ومن حيث القيمة قدرت القيمة المضافة لفرع النفط بنحو 44,2 مليار أوقية مقابل 36,6 مليار عام 2009. وهكذا تراجعت حصته في القطاع الثاني من 51,1% إلى 10,9% ما بين 2006 و 2010 أي على التوالي 22% و 4% من الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: اللجنة الوطنية لمتابعة العائدات النفطية

### 1.2.2 المعادن

شهدت القيمة المضافة الحقيقية للصناعات المعدنية التي بلغت 45,6 مليار أوقية زيادة بنحو 5,7% مقابل انخفاض 1,2% عام 2009. ونتجت هذه الزيادة عن ارتفاع إنتاج مختلف أنواع المعادن.

وقد أصبح إسهام النشاط المعدني في النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي موجبا حيث زاد بنحو 0,7% أما حصته في نمو القطاع الثاني فقدت بـ 2,8 نقطة.

ومن حيث القيمة بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرع 276 مليار أوقية بدل 148,4 مليار أوقية عام 2009 أي بزيادة 86% متأثرا بالدرجة الأساسية بارتفاع الأسعار العالمية للحديد والنحاس والذهب.

وبالنسبة للحديد، بلغ الإنتاج 11,5 مليون طن عام 2010 أي بزيادة 9,6% بعد انخفاض 7% الذي سجل عام 2009. وقدرت قيمته المضافة الحقيقية بنحو 34,6 مليار أوقية مقابل 32,7 مليار عام 2009 أي بزيادة 6% وكانت مساهمته في نمو القطاع بحدود 2,3 نقطة فيما كانت حصته في نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدني 4,6 نقطة.

ومن حيث القيمة استقر الناتج المحلي الإجمالي لفرع الحديد عند 179,8 مليار أوقية عام 2010 أي بزيادة 89,9% مقابل انخفاض 35,4% في العام 2009.

وفيما يتعلق بإنتاج الذهب، فقد بلغ 267,7 ألف أونصة مقابل 250,9 ألف أونصة في العام السابق أي بزيادة 6,7% وهو ما يعتبر تباطؤا بالمقارنة مع زيادة 24,2% عام 2009.

وبلغت القيمة المضافة الحقيقية لإنتاج الذهب 7 مليار أوقية عام 2010 أي بزيادة 6,7% حيث تباطأ قياسا إلى زيادة 32,5% المسجلة عام 2009.



وبالأرقام، بلغت القيمة المضافة 60,2 مليار أوقية أي بزيادة 97,4% بفضل ارتفاع الأسعار عالمياً. وقد بلغت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي المعدني 21,8%.

وفيما يخص استخراج النحاس، كانت القيمة المضافة ثابتة عند 3,9 مليار أوقية نتيجة شبه استقرار الإنتاج الذي لم تتجاوز زيادته 1%. وكانت مساهمته في كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدني والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثاني ضئيلة حيث بلغت على التوالي 0,09 و 0,04 نقطة.

وبالأرقام، بلغت القيمة المضافة 36 مليار أي بزيادة 55,10% مقارنة مع 2009. وتعزى الزيادة إلى ارتفاع أسعار النحاس.

وخلاصة، فقد استعاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات الاستخراجية معافاته بزيادة 1,9% حيث بلغ 49,9 مليار أوقية رغم انخفاض القيمة المضافة النفطية. وبلغت حصة هذه الصناعات من ناتج القطاع الثاني 1,05 نقطة و 0,3 نقطة من النمو بصفة عامة.

وبالأرقام، كانت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 320,2 مليار أوقية عام 2010 أي بزيادة 73,1% مقابل انخفاض بلغ 24,1% عام 2009. وتعزى الزيادة إلى انتعاش الطلب العالمي على المواد الخام.

### 1.2.3 الصناعات المعملية

سجل نشاط الوحدات الصناعية في عام 2010 تقدماً بنسبة 7% مقارنة بعام 2009. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الإنتاج في مجالات المواد الغذائية والماء والكهرباء وصناعات التعدين الأساسية والنشر والطبع وصناعة المواد الكيميائية والبلاستيكية.

وقد تنامت القيمة المضافة للفرع بنحو 7% أي حوالي 18,03 مليار بعد انخفاض بنسبة 2,1% عام 2009. وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثاني 1,3 نقطة.

وبالأرقام، فإن وتيرة تنامي القيمة المضافة للوحدات المعملية تسارعت بنحو 13,8% مقابل التباطؤ الذي سجل في 2009. وبلغت 33,8 مليار أي 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثاني و 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي ككل.

### 1.2.4 البناء والأشغال العامة

عاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى النمو بحدود 10,8% بعد عامين متتاليين من التراجع. وبلغت هذه الزيادة 23,5 مليار أوقية مقابل 21,2 مليار في 2009. وكانت مساهمته في نمو القطاع الثاني موجبة عند 2,6 نقطة.

وبالأرقام بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرع 50,4 مليار أوقية أي بزيادة 23,8% بدل انخفاض 1,6% عام 2009. وكانت حصته في الناتج القطاعي والناتج المحلي الإجمالي على التوالي 12,5% و 5,1%.

## 1.3 القطاع الثالث

سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثالث عام 2010 نمواً بنحو 4,4% مقابل انخفاض 0,3% عام 2009. وبلغ 172,2 مليار مقابل 164,9 مليار. ويعود سبب الانتعاش إلى حسن أداء فروع "التجارة، المطاعم والفنادق"

و "النقل والمواصلات" و "الخدمات الأخرى". وقد أصبح إسهامه في النمو الحقيقي موجبا عام 2010 بزيادة 2,1 نقطة مقابل مساهمة سالبة (-0,1 نقطة) عام 2009.

وبالأرقام قدر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بـ 358,9 مليار أوقية مقابل 325,2 مليار عام 2009، أي بزيادة 10,4%. وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 39,2%.

### 1.3.1 النقل والمواصلات

شهد فرع "النقل والمواصلات" زيادة بنحو 1,7% في ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت 27,2 مليار. وساهم في النمو الحقيقي للقطاع الثالث بنحو 0,3 نقطة بدل -0,7 نقطة في 2009.

وبالأرقام، قدرت القيمة المضافة بـ 36,9 مليار أي بزيادة 5,2% مقابل انخفاض 3,4% عام 2009. وكانت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ثابتة بحدود 10,5% كمعدل في السنتين الماضيتين وبلغت حصته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 4% على مدى الأعوام الخمسة الماضية.

### 1.3.2 التجارة، المطاعم والفنادق

شهدت القيمة المضافة لفرع "التجارة، المطاعم والفنادق" نموا في حجمها بنسبة 11% وبمبلغ 44,6 مليار أوقية مقابل انخفاض 7,2% عام 2009. وقد أدى ذلك إلى مساهمته بنحو 0,3 نقطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثالث.

ومن حيث القيمة قدر ناتج الفرع بمبلغ 95,8 مليار أي بزيادة 18,1%، ومثلت القيمة المضافة 26,7% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطاع الثالث و 9,6% من الناتج المحلي الإجمالي ككل.

### 1.3.3 الإدارات العامة

سجلت القيمة المضافة للخدمات غير السلعية للإدارات العمومية زيادة بحدود 3,8% بعد انخفاض 0,7% عام 2009. وأدى هذا التطور إلى رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثالث بنحو 1,1 نقطة.

وبالأرقام، بلغت القيمة المضافة للفرع 127 مليار أي بتسارع 8,7% مقابل ارتفاع بنسبة 4,3% عام 2009. وكانت حصته في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الثالث 35,4% وفي الناتج المحلي الإجمالي ككل 12,7%.

## 1.4 الطلب الداخلي

في عام 2010، بلغ الطلب الداخلي 1109,8 مليار أوقية أي بزيادة 19,7% مقارنة مع 2009. وبلغ عجز الموارد 113 مليار أوقية في عام 2010 أي 11,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 133 مليار أوقية عام 2009. وقد نتجت الزيادة في الطلب الداخلي عن ارتفاع الاستهلاك والاستثمار.

### 1.4.1 الاستهلاك

بلغ إجمالي الاستهلاك 865,9 مليار أوقية أي بزيادة 18,4% مقارنة مع مستواه المسجل عام 2009 وهو 731 مليار.

ويتأتى هذا الارتفاع من قوة الاستهلاك الخاص الذي تقدم بنحو 21,5% ومن ارتفاع الاستهلاك العمومي الذي زاد بحوالي 6,8%.

### 1.4.2 الاستثمار

شهد الاستثمار طفرة بنسبة 25% مقارنة مع 2009، وهكذا بلغت الاستثمارات 243,9 مليار أوقية مقابل 195,4 مليار في العام السابق. ويعكس هذا التطور زيادة كل من الاستثمار العام والخاص. وقد مثلت الاستثمارات الخاصة 75,9% من المجموع أي بزيادة 33% في حين تقدمت الاستثمارات العامة بنسبة 4,7%. وبالمقاييس إلى الناتج المحلي الإجمالي، بقي الاستثمار الإجمالي ثابتاً أي بحدود 24,1%.

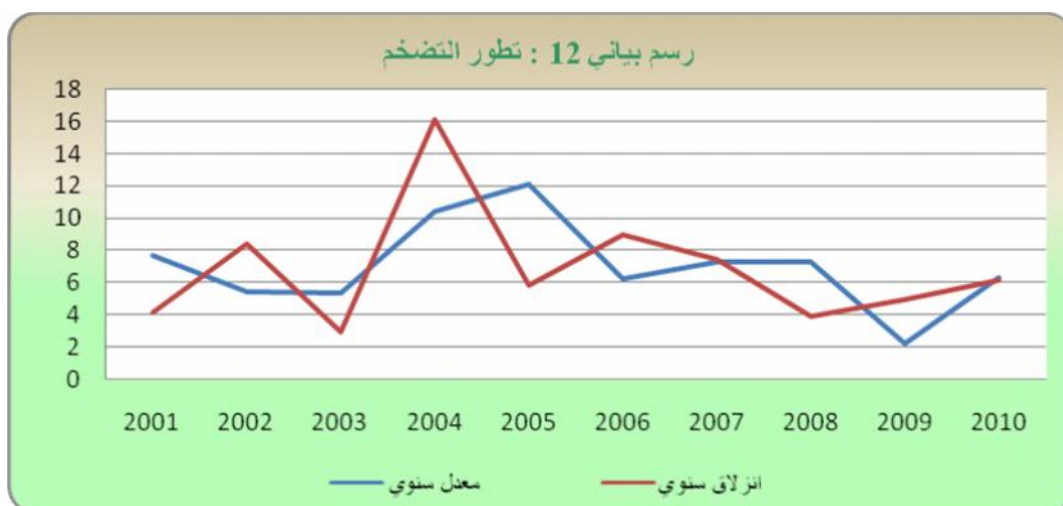
## II. الأسعار

عكسا لعام 2009 الذي شهد اتجاهها تنازليا لأسعار المواد الأولية في السوق العالمي، تميز عام 2010 بارتفاع الأسعار وخاصة في النصف الأخير. ونتج عن ذلك تضخم بانزلاق سنوي من سنة لأخرى بنحو 6,1% مقابل تغير شهري بنسبة 6,3% في متوسط مؤشرات الاثني عشر شهرا الماضية. وتعزى الزيادة في التضخم إلى غلاء أسعار المواد الغذائية التي مثلت أكثر من 53% في تركيبة المؤشر. وهناك عوامل أخرى ساهمت وإن بدرجة أقل في الاتجاه نحو الزيادة ويتعلق الأمر بما يلي: "السكن، الماء، الغاز، الكهرباء والمحروقات الأخرى"، "النقل"، "الأثاث والمواد المنزلية والنظافة العادية للمسكن"، "الملابس والأحذية".

وبصفة عامة، نتجت زيادة الأسعار الداخلية عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. وهكذا شهد مؤشر أسعار المواد الغذائية زيادة متسارعة بنحو 12,9% في الفصل الرابع من 2010 بعد زيادة 5% في الربع الثالث. وفيما يتعلق بالطاقة، فإن سعر الديزل سجل زيادة 21% ما بين يناير وديسمبر 2010 حيث انتقل من 235,7 أوقية/لتر إلى 285,4 أوقية/لتر. وقد تمت مراجعة تركيبة أسعار الوقود 6 مرات باتجاه الزيادة خلال عام 2010.

جدول رقم 3: التضخم السنوي		
السنة	معدل سنوي	انزلاق سنوي
2001	7,7	4,1
2002	5,4	8,4
2003	5,3	2,9
2004	10,4	16,1
2005	12,1	5,8
2006	6,2	8,9
2007	7,3	7,4
2008	7,3	3,9
2009	2,2	4,9
2010	6,3	6,1
معدل	7	6,9

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

جدول 4 : تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك 2009 - 2010

البيان	ترجيح %	مؤشر موحد لأسعار الاستهلاك	تغير سنوي للمؤشرات (انزلاق)	مساهمة في التضخم بالنقاط %
		ديسمبر 09	2010	2010
مواد غذائية، مشروبات وتبغ	53	184	196,4	6,7%
منها خبز وحبوب	14,6	182,7	179,2	-1,9%
لحوم	13	162,9	166,8	2,4%
أسماك وثمار بحرية	4,43	327,4	388,2	18,6%
حليب، جبن وبيض	5,3	166,9	171,5	2,8%
زيوت وشحوم	3,6	164,7	165,4	0,4%
فواكه	1,3	148	170,5	15,2%
خضار	4,9	188,4	230,3	22,2%
سكر، مربى، عسل وشوكولاته	2,3	168,3	216,9	28,9%
قهوة، شاي وكاكاو	3,4	149,8	152,2	1,6%
تبغ ومؤثرات عقلية	1,3	180,4	191,6	6,2%
ملبوسات وأحذية	5,9	162	174,2	7,5%
سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى	13,7	153	163,1	6,6%
أثاث، مواد منزلية وصيانة عادية	6,3	166,4	175	5,2%
صحة	1,5	163,1	163,6	0,3%
نقل	10,3	120	125,5	4,6%
اتصال	1,8	59,9	59,9	0,0%
ترفيه وثقافة	1,9	92,6	91,4	-1,3%
تعليم	0,3	107	108,2	1,1%
فنادق ومطاعم	1,8	146,4	152,6	4,2%
سلع وخدمات	2,2	159,3	162	1,7%
مؤشر عام	100	165	175,1	6,1%

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

ويعزى ارتفاع الأسعار في مجمله إلى زيادة أسعار المواد الغذائية (+6,7%) حيث كانت مساهمتها 3,6 نقطة.

وضمن الفرع "المواد الغذائية، المشروبات"، يعود التضخم أساسا إلى غلاء أسعار "الخضار" بـ (+2 نقطة). و"الأسماك وثمار البحر" بـ (+1,6 نقطة) و"السكر، المربى، العسل، الشوكولاته والحلوى" بـ (+1,3 نقطة). وبالمقابل، فإن فرع "الخبز والحبوب" ساهم في تخفيف ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ (-0,5 نقطة).

وخارج المواد الغذائية، فإن الإسهام في غلاء الأسعار يتأتى أساسا من فروع "السكن، الماء، الكهرباء والغاز" بـ (+0,9) "النقل" بـ (+0,5)، "الملابس والأحذية" بـ (+0,4)، "الأثاث والمواد المنزلية و مواد التنظيف العادية" بـ (+0,3).

### III. القطاع الخارجي

تميز عام 2010، على الصعيد الدولي بانتعاش النمو الاقتصادي العالمي بعد الكساد في العام السابق نتيجة للأزمة الاقتصادية لعامي 2008-2009. وتزامنت معافاة الاقتصاد العالمي مع تسارع الطلب العالمي مما أدى إلى غلاء حاد في أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية.

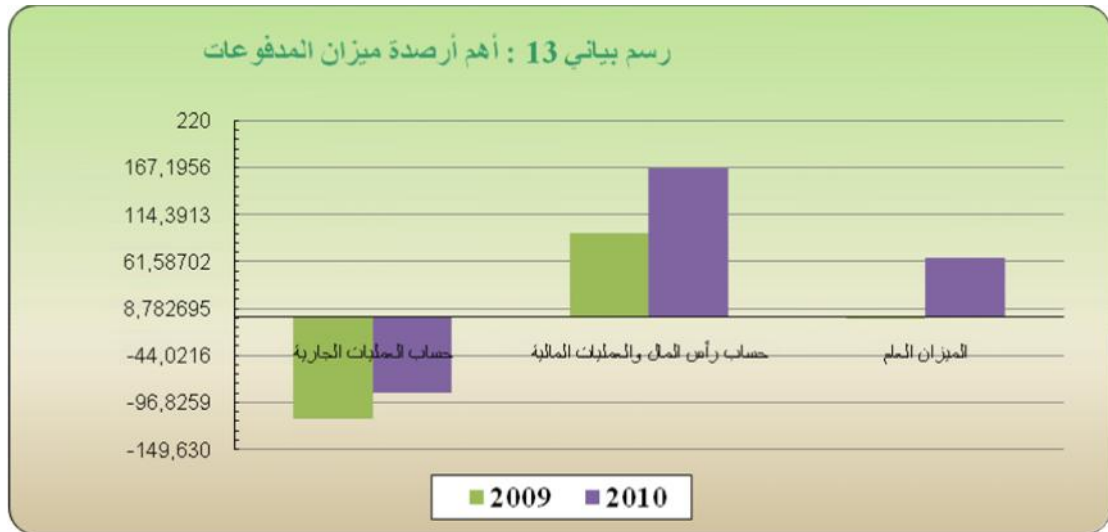
وفي هذا السياق، حقق ميزان المدفوعات فائضا بمبلغ 66,1 مليار أوقية عام 2010. وباستبعاد حساب تخفيف المديونية يكون الفائض 7,4 مليار أوقية مقابل عجز 2,6 مليار عام 2009.

ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري بالارتباط مع غلاء حاد في أسعار المواد التصديرية. وقد سمح الفائض الذي حققه الميزان التجاري بالحد من عجز المدفوعات الجارية الذي تقلص بنسبة 25,7% عام 2010 ليعود إلى 85,2 مليار أوقية أي 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 14,5% في العام السابق.

كما أن رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية الذي حقق فائضا سمح بتغطية عجز المعاملات الجارية ودعم مستوى احتياطي الصرف الذي بلغ 287,8 مليون دولار أي بزيادة 49,4 مليون دولار مقارنة مع عام 2009.

جدول 5 : تطور الرصيد الإجمالي (مليار أوقية)		
2010	2009	أرصدة أساسية لميزان المدفوعات
-85,3	-114,8	رصيد العمليات الجارية
166,6	93,7	حساب رأس المال والعمليات المالية
66,1	-2,6	الميزان العام

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

### 3.1 التعاملات الجارية

سجل ميزان التعاملات الجارية عجزا بمبلغ 85,2 مليار أوقية أي ما يمثل 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 114,8 مليار أي نحو 14,5% من نفس الناتج. ويعزى هذا التطور إلى تحسن في الميزان التجاري وفي ميزان التحويلات حيث عوض تدهور رصيد الخدمات والعائدات.

جدول 6 : تطور رصيد التعاملات الجارية (مليار أوقية)		
2010	2009	أرصدة التعاملات الجارية
40,7	-35,04	الميزان التجاري
-172	-114,9	خدمات وعائدات (صافية)
45	34,5	تحويلات جارية (صافية)
-85,3	-114,8	رصيد جاري

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

### 3.1.1 الميزان التجاري

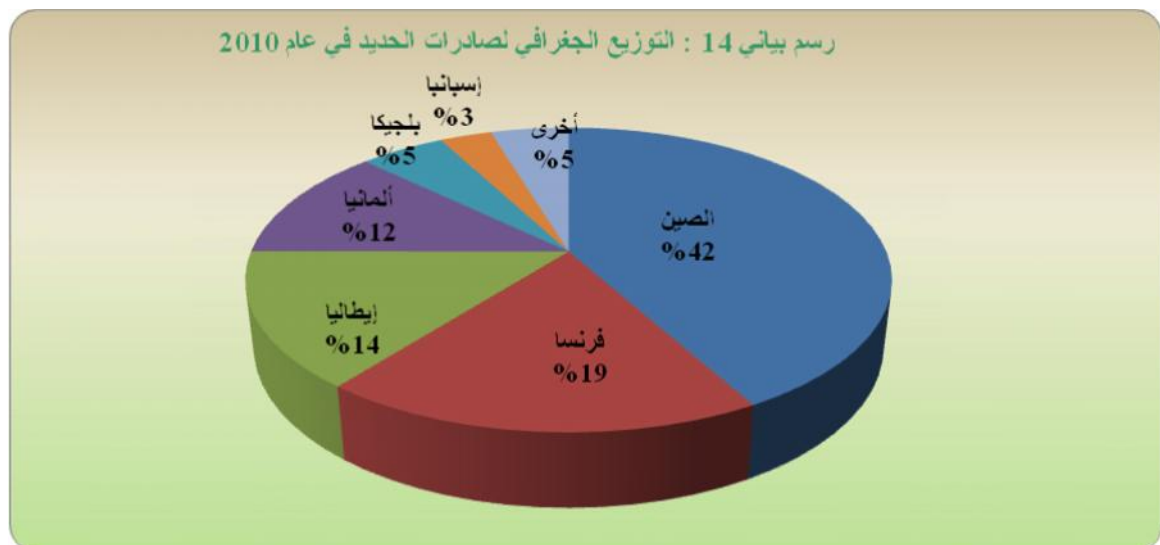
بعد العجز الذي سجله الميزان التجاري والبالغ 35,1 مليار أوقية عام 2009، عاد من جديد ليسجل فائضا بمبلغ 40,7 مليار أوقية عام 2010. ويعزى هذا التحسن لزيادة الصادرات بوتيرة أقوى من الواردات. وهكذا تحسنت نسبة تغطية الواردات للصادرات، حيث ارتفعت من 91,1% عام 2009 إلى 107,1% عام 2010.

#### 3.1.1.1 الصادرات

بلغت الصادرات الموريتانية 575,2 مليار أوقية خلال العام 2010 مسجلة بذلك زيادة 62,4% بدل انخفاض 15,1% في العام السابق بفضل زيادة أسعار المواد التصديرية. ومن جهة أخرى، كان لزيادة سعر صرف الدولار مقارنة بالأوقية بنحو 5,2% كمعدل لعام 2010 دور بارز في تزايد قيمة الصادرات بالأوقية.

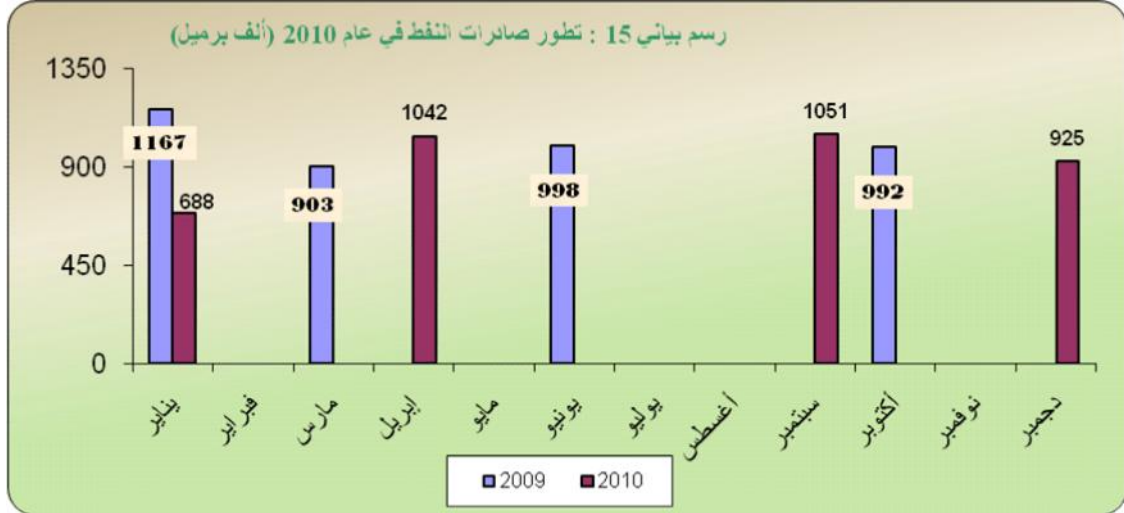
وفيما يتعلق بصادرات معادن الحديد، فقد بلغت 277,7 مليار عام 2010 مقابل 136,7 مليار عام 2009 أي بزيادة 101,4% نتيجة ارتفاع أسعار الحديد حيث بيع الطن الواحد بمعدل 89,7 دولار عام 2010 مقابل 51,2 دولار عام 2009 أي بزيادة 75,2%. أما كميات الحديد المصدرة فقد كانت 11,1 مليون طن بزيادة 7,9% مقارنة مع العام السابق.

ويتبين من التوزيع الجغرافي لتصدير الحديد أن الصادرات موجهة أساسا إلى أوروبا والصين بنسبة 95% من الكميات المصدرة لعام 2010. وقد أصبحت أوروبا هي الوجهة الأولى لصادرات الحديد بنسبة 53% من المجموع تليها الصين بنسبة 41,9%.



المصدر : اسنيم

وبيلوغها 82,3 مليار أوقية عام 2010 مقابل 57,2 مليار عام 2009 فقد عرفت صادرات النفط ارتفاعا بنسبة 43,7% يعود أساسا إلى زيادة الأسعار التي عوضت النقص الحاصل في كميات الإنتاج. وهكذا بيع برميل نفط حقل شقيط بمعدل 80,2 دولار عام 2010 بدل 53,8 دولار عام 2009 أي بزيادة 49,1% حيث امتصت انخفاض نسبة 8,7% المسجلة بالنسبة للكميات المصدرة.



المصدر: اللجنة الوطنية لمتابعة العائدات النفطية

أما صادرات النحاس فقد بلغت 51,8 مليار أوقية عام 2010 مقابل 31,1 مليار عام 2009 أي بزيادة 66,5% كنتيجة لارتفاع السعر بمعدل 75,8% مع انخفاض الكميات المصدرة بنسبة 5,3%.

ومن جانبها، بلغت صادرات الذهب 85,5 مليار أوقية أي بزيادة 39,3% عام 2010 بعد زيادة الأسعار بنحو 31,5% وارتفاع الكميات بنسبة 5,9%.

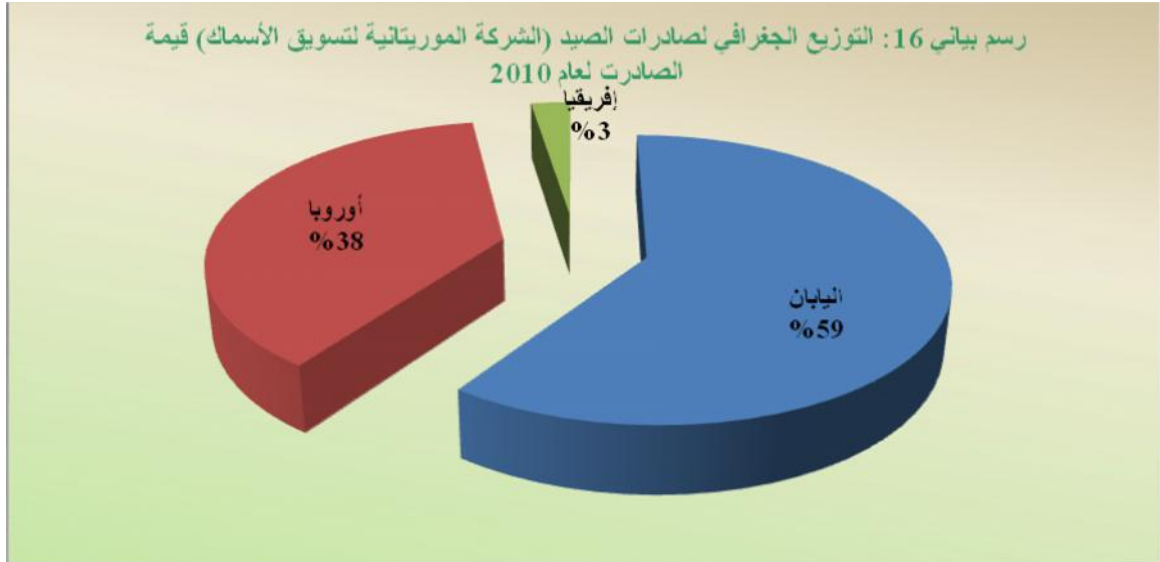
وفيما يتعلق بصادرات قطاع الصيد، كانت الكميات المصدرة 172,4 ألف طن عام 2010 مقابل 125,3 ألف طن في العام السابق أي بزيادة 37,6%. غير أنه بالنسبة لقيمة الصادرات كانت الزيادة محصورة في 8,1% وبمبلغ إجمالي قدره 76,3 مليار أوقية من الصادرات لعام 2010 مقابل 70,5 مليار في العام السابق. وهكذا كان يقابل الزيادة في الكميات المصدرة بالأطنان، انخفاض بنسبة 24,1% في معدل سعر الطن لدى التصدير لأن الصادرات تعلقت بالأنواع ذات القيمة التجارية المنخفضة كأسمك السطح وليس بالأنواع ذات القيمة العالية كراشيات الأرجل التي انخفضت كمياتها بنسبة 43%.

وسجلت الكميات المصدرة عبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك انخفاضا بحدود 8% حيث انتقلت من 58,4 مليار أوقية إلى 53,6 مليار عام 2010 نتيجة انخفاض الصادرات. وإن كان تم تعويضها جزئيا بارتفاع معدل السعر لدى التصدير من 3907,7 دولار/طن عام 2009 إلى 4007,1 دولار/طن عام 2010 أي بزيادة 2,5%.

وبلغت قيمة صادرات الشركة لعامي 2010 و 2009 على التوالي 70% و 82,8% من مجموع صادرات قطاع الصيد.

ومازال التوزيع الجغرافي لصادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك يعكس سيطرة كل من اليابان وأوروبا على سوق تصدير الأسماك بنسب 60% و 38% على التوالي. وتحتل إفريقيا حصة متدنية بنحو 2% من الصادرات لعام 2010.





المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك

ارتفعت صادرات أسماك السطح ذات القيمة التجارية البسيطة بنسبة 42% حيث انتقلت من 4,7 مليار عام 2009 إلى 6,7 مليار عام 2010. ويعزى ذلك إلى ارتفاع بنحو 42% من الكميات المصدرة. وبخصوص الصيد التقليدي، ارتفعت قيمة الصادرات بشكل ملحوظ لتصل إلى 16 مليار أوقية بدل 7,4 مليار في العام السابق. ويعود ذلك في الأساس إلى زيادة الكميات المصدرة بنسبة 117%.

### 3.1.1.2 الواردات

شهدت الواردات الموريتانية البالغة 534,4 مليار أوقية لعام 2010 زيادة بمبلغ 142 مليار أوقية أو 36,2% مقارنة مع 2009. ويرتبط هذا التطور بعودة النشاط الاقتصادي إلى الانتعاش وكذلك بارتفاع أسعار معظم البضائع المستوردة. ويتعلق الأمر بالمنتجات النفطية والواردات لأغراض الصناعات الاستخراجية.

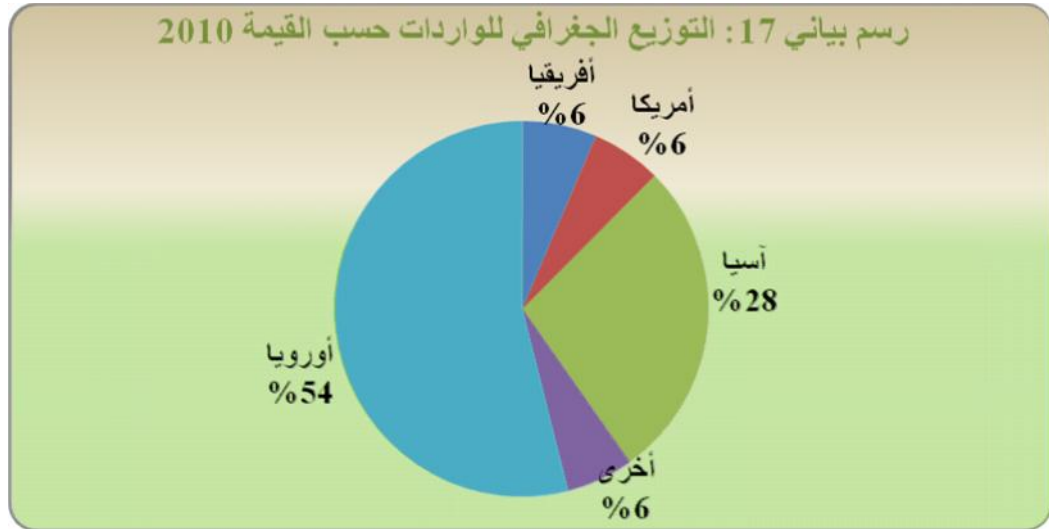
وفيما يتعلق بالإنفاق من أجل التزود بالمواد النفطية فقد بلغ 100,4 مليار أوقية أي بزيادة 30,4 مليار مقارنة بمستواه عام 2009. وقد بلغت الفاتورة النفطية بالدولار على أساس قيمة الكاف (مع استبعاد واردات الغاز المنزلي) 415,5 مليون دولار مقابل 303,5 مليون عام 2009 أي بزيادة 37% تقريبا بفعل ارتفاع أسعار الاستيراد بمعدل 22,5% فضلا عن تزايد الكميات المستوردة.

أما واردات الصناعات الاستخراجية خارج شركة سنييم للصناعة والمناجم فقد بلغت 139,1 مليار أوقية حيث زادت بنحو 86,6% بفعل ارتفاع الواردات ذات العلاقة باستكشاف النفط وارتفاع بدرجة أقل لنفقات الشركات المنجمية.

أما واردات شركة اسنييم (خارج منتجات النفط) فقد بلغت 97,2 مليار أوقية عام 2010 مقابل 53,9 مليار في العام السابق أي بزيادة 80,30% تعزى هذه الزيادة إلى تسارع نفقات التجهيز في إطار البرنامج الاستثماري الخاص بزيادة الإنتاج.

أما الواردات الأخرى فقد سجلت ارتفاعا بسيطا حيث بلغت 197,8 مليار أوقية عام 2010 مقابل 196,1 مليار للسنة السابقة أي بزيادة 1,2% مقابل 11,9% في العام السابق. ويعكس هذا التراجع انخفاض واردات المواد الغذائية التي ساهمت في تخفيف استيراد البضائع الأخرى وخاصة التجهيزات.

ويبقى التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق خاضعا لسيطرة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر في طليعة موردي موريتانيا بنحو 54% من قيمة السلع المستوردة محافظا على نفس المستوى في عام 2009. تأتي آسيا في المرتبة الثانية بنسبة 28% مقابل 32% في العام السابق. أما الواردات من إفريقيا وأمريكا فقد مثلت 6% من المجموع لكل من القارتين في عام 2010.



### 3.1.2 الخدمات

سجل ميزان الخدمات عجزا قدره 151,9 مليار أوقية عام 2010 مقابل 125,5 مليار عام 2009 أي بزيادة 21,1% مقابل انخفاض 16,7% في العام السابق. ويعزى ذلك إلى تضافر عوامل ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات.

وهكذا زادت نفقات الخدمات بمبلغ 17,6 مليار أوقية أي بنسبة 10,6% حيث استقرت عند 184,8 مليار أوقية بسبب ارتفاع نفقات الشحن والمصاريف المتعلقة بالقطاع المنجمي التي عوضت النقص في باقي الإنفاق على الخدمات الأخرى.

وفيما يتعلق بالخدمات الأخرى الخاصة بتكاليف النقل والتأمين، فقد زادت بنحو 19,4 مليار أوقية عام 2010، لتصل إلى 65,7 مليار أوقية بفعل تزايد التعاملات مع الخارج من جهة، وغلاء أسعار النقل وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى.

أما المصاريف التي أنفقتها الشركات المعدنية في خدمات أخرى غير الشحن فقد زادت بحدود 16,9 مليار لتبلغ 24,1 مليار أوقية بالارتباط مع تسارع النشاط المنجمي سواء على مستوى الإنتاج أو الاستكشاف.

وقد بلغت عائدات الخدمات المتأتية أساسا من مداخل قطاع الصيد ومن إيرادات القطاع السياحي ما يناهز 32,9 مليار أوقية مقابل 41,7 مليار عام 2009 أي بانخفاض 21,1% يعزى أساسا إلى تقلص العائدات خارج قطاع الصيد بنسبة 34,3% والتي عوضها التحسن الحاصل في إيرادات الصيد بنسبة 24,4%.

### 3.1.3 العائدات

في عام 2010، سجل ميزان عائدات العوامل facteurs عجزا بمبلغ 19,6 مليار أوقية مقابل فائض 11,3 مليار أوقية عام 2009 بسبب تسارع تحويل أرباح الشركات المعدنية (خارج شركة اسنيم) التي بلغت 38,9 مليار أوقية مقابل 8,6 مليار أوقية عام 2009 إضافة إلى ارتفاع النفقات على أساس فوائد الديون الأجنبية التي بلغت 10,6 مليار مقابل 5,7 مليار في العام السابق. ومن جانبها بقيت تدفقات العائدات المحولة إلى الداخل والتي تتألف أساسا من الأتاوة المدفوعة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد المبرمة مع الحكومة الموريتانية، ثابتة نسبيا حيث بلغت 32,6 مليار عام 2010 مقابل 30,8 مليار عام 2009. وتقلصت العائدات المتأتية من أتاوة الصيد بنحو 0,1 مليار أوقية حيث بلغت 27,1 مليار في حين أن العائدات الأخرى المتأتية من استغلال المناجم والبالغة 4,4 مليار أوقية شهدت زيادة بمبلغ 2,1 مليار نظرا إلى ديناميكية القطاع المنجمي.

### 3.1.4 التحويلات الجارية

تزايد فائض رصيد ميزان التحويلات الجارية بمبلغ 11,3 مليار أوقية أي بنحو 32% ليصل إلى 45,4 مليار أوقية بفضل تسارع التحويلات العمومية التي عوضت انخفاض تحويلات القطاع الخاص. وهكذا، فإن زيادة الهبات رفعت التحويلات العمومية إلى 29,9 مليار أوقية أي بزيادة 13 مليار أوقية مما عوض تراجع رصيد التحويلات الخصوصية بنحو 2 مليار أوقية.

## 3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

إن الفائض الذي يسجله عادة حساب رأس المال والعمليات المالية تزايد بشكل ملحوظ عام 2010 ليصل إلى 166,6 مليار مقابل 93,6 مليار عام 2010 أي بتحسن 77,9%. ويعود هذا الارتفاع إلى الفائض الذي حققه حساب رأس المال بعد عمليات إلغاء الديون من طرف الدائنين العرب وأيضا إلى تحسن رصيد حساب العمليات المالية.

جدول 7 : أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية		
2010	2009	
166,6	93,6	حساب رأس المال والعمليات المالية
59	0	حساب رأس المال
107,5	93,6	حساب العمليات المالية

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

يعود سبب الفائض البالغ 59 مليار الذي سجله حساب رأس المال لعام 2010 إلى إعفاء الديون الموريتانية الذي أقره بعض الدائنين الثنائيين العرب بينما لم يجر أي تخفيف للديون عام 2009.

أما حساب العمليات المالية فقد حقق فائضا بمبلغ 107,5 مليار أوقية عام 2010 مقابل 93,6 مليار عام 2009 أي بزيادة 14,8% بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عوضت الموارد المالية المعبأة عن طريق القروض الخارجية.

وهكذا، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي بقوة لتبلغ 35,2 مليار مقابل -0,8 مليار عام 2009 وخاصة نتيجة ارتفاع الاستثمارات في القطاعين النفطي والمعدني بفضل الغلاء الحاد لأسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية.

وبلغت العائدات الصافية المتأتية من الاستثمارات النفطية 22,7 مليار أوقية مقابل تحويلات خارجية صافية بمبلغ 4 مليارات عام 2009. أما الاستثمارات الأجنبية في قطاع المعادن فقد قدرت بنحو 12,4 مليار أوقية عام 2010.

وفيما يخص الموارد الخارجية المعبأة بمقتضى القروض الحكومية على المدى المتوسط والطويل فإنها بلغت، وفق البيانات المؤقتة لبرنامج الاستثمار العمومي، 70,1 مليار أوقية عام 2010 مقابل 95,5 مليار عام 2009 أي بانخفاض 25,4 مليار أي 26,6% وهي عائدة بشكل خاص إلى بلوغ مشاريع آفطوط الساحلي وتحديث ميناء نواكشوط المستقل مرحلة إنجاز متقدمة.

أما سداد الديون على المدى المتوسط والطويل والذي بلغ 16,2 مليار أوقية عام 2010، فقد سجل انخفاضا بنحو 0,8 مليار أوقية مقارنة مع الأقساط المدفوعة في العام السابق. وبشكل إجمالي، توجت عمليات السحب والسداد المقام بها عام 2010 بعائدات صافية بحدود 54 مليار أوقية بدل 78,5 مليار في العام السابق.

ومن جانبها، شهدت التدفقات المالية قصيرة الأجل زيادة بمبلغ 2,5 مليار أوقية لتبلغ 18,4 مليار أوقية بدل 15,9 مليار في العام السابق.

وفي النهاية، تكللت الحركات الرأسمالية عام 2010 بفائض بلغ 66,1 مليار أوقية، حيث مول هذا الفائض عجز الحساب الجاري كما ساهم في زيادة احتياطي الصرف بنحو 18,5 مليار والذي بلغ نهاية السنة 287,8 مليون دولار، مما ضمن تغطية للواردات من السلع والخدمات قدرت بـ 2,1 شهر.

### 3.3 احتياطي الصرف

لغاية 2010/12/31، بلغ الاحتياطي الخام للصرف لدى البنك المركزي نحو 271,1 مليون دولار مقابل 225,3 مليون دولار بتاريخ 2009/12/31 أي بزيادة 20,3% مقارنة مع العام السابق. ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد العائدات من العملات بنسبة 33,1% مما شكل تزايدا أكبر من الذي حققه الإنفاق والذي بلغت نسبته 22,2%.

جدول 8 : احتياطي الصرف (مليون دولار أمريكي)			
	31/12/2010	31/12/2009	تغير
احتياطيات خام	271,09	225,26	20,30%
التزامات	148,32	147,07	0,80%
احتياطيات صافية	122,77	78,18	57,00%

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للأسواق

وقد ارتفع الاحتياطي الصافي من 78,2 مليون دولار بتاريخ 31 ديسمبر 2009 إلى 122,8 مليون دولار في نهاية 2010 أي بزيادة 57%.

ويتبين من توزيع الإيرادات بالعملات الصعبة سيطرة عائدات شركة سنيم التي بلغت 333,5 مليون دولار أمريكي أي 47,6% من المجموع. وبلغت إيرادات البنوك (وخاصة في مجالات الصيد والمعادن) 202,6 مليون

أي 28,9% فيما كانت العائدات المتأتية جراء التعويضات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تمثل 93,6 مليون دولار أي 13,4%.

وقد زادت الإيرادات بالدولار بما يقارب 212,5 مليون دولار أي 39,9% في حين لم ترتفع عائدات اليورو إلا بـ 19,5 مليون أي 11,7%.

جدول 9 : إيرادات بالعملة الصعبة (مليون دولار أمريكي)			
تغير	2010	2009	
%11,70	186,79	167,29	يورو
%39,90	745,83	533,31	دولار أمريكي
%-74,20	0	0,02	عملات صعبة أخرى
%33,10	932,63	700,62	مجموع

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للأسواق

وكانت النفقات بالعملة التي تقابلها مشتريات في سوق الصرف تمثل 648,72 مليون دولار أي 71% من مجموع المصاريف.

وبالأرقام المطلقة، تزايدت النفقات بالدولار بنحو 121,2 مليون في حين زادت نفقات اليورو بمبلغ 44,5 مليون. وبالأرقام النسبية كان تطور النفقات باليورو أهم أي 28,5% مقابل 20,5% بالنسبة للدولار.

جدول 10: الإنفاق بالعملة الصعبة (مليون دولار أمريكي)			
تغير (%)	2010	2009	
28,50	200,04	155,65	يورو
20,50	712,97	591,74	دولار أمريكي
3800,90	0,08	0	عملات صعبة أخرى
22,20	913,08	747,4	مجموع

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للأسواق

جدول 11 : ميزان المدفوعات				
مليار أوقية		مليون دولار أمريكي		
2010	2009	2010	2009	
40 744,80	-35 091,00	138,2	-133,7	الميزان التجاري
575 158,40	357 572,70	2 073,50	1 364,10	صادرات
277 749,30	136 693,50	997	521,6	حديد
76 315,50	70 517,60	275,7	268,6	صيد
82 346,10	57 141,20	297,3	218	نفط
136 922,90	92 366,50	496,9	352,6	نحاس وذهب
1 824,60	853,9	6,7	3,3	أخرى
-534 413,60	-392 663,70	-1 935,30	-1 497,80	واردات فوب
-100 441,10	-69 953,10	-365,6	-267,1	منتجات بترولية
-18 495,50	-13 350,50	-66,9	-51	من بينها: اسنيم
-81 945,60	-56 602,50	-298,7	-216,1	أخرى
-236 144,50	-126 562,40	-851,8	-482,7	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
-197 827,90	-196 148,20	-717,9	-748	واردات أخرى
-171 482,40	-114 155,30	-622,3	-435,3	خدمات وعائدات (صافية)
-151 898,00	-125 437,90	-549,5	-478,8	خدمات (صافية)
-19 584,40	11 282,60	-72,8	43,5	عائدات
45 470,60	34 440,60	162,9	131,4	تحويلات جارية (صافية)
15 571,50	17 563,90	56,5	67	تحويلات خاصة (صافية)
29 899,10	16 876,70	106,4	64,4	تحويلات رسمية
-85 267,00	-114 805,80	-321,3	-437,6	ميزان العمليات الجارية
166 581,40	93 658,70	602,8	357,5	حساب رأس المال و العمليات الجارية
59 053,00	0	209	0	حساب رأس المال
107 528,40	93 658,70	393,8	357,5	حساب العمليات الجارية
35 187,70	-787,1	126,1	-3,1	استثمارات مباشرة (صافية)
12 415,30	3 140,40	45	12	استثمار أجنبي مباشر باستبعاد التنقيب عن النفط والمعادن
22 772,40	-3 927,50	81,1	-15,1	من بينها: صناعات بترولية (صافية)
53 903,00	78 504,70	196	300,1	قروض رسمية متوسطة وطويلة الأجل
70 122,80	95 551,20	254,5	365,1	سحوبات*
-16 219,80	-17 046,50	-58,5	-65	أصل الدين مستحق الأداء
18 437,70	15 941,20	71,7	60,5	عمليات رأسمالية خاصة أخرى
-15 214,10	18 581,90	-49,6	70,3	خطأ وسهو
66100,3	-2565,1	232	-9,8	الميزان العام
-66 100,30	2 565,10	-232	9,8	التمويل
-12 761,70	-2 552,80	-43,6	-9,8	أصول خارجية صافية
-11 481,80	8 498,40	-39,2	33,1	بنك مركزي (صافي)
-18 540,50	-11 448,00	-64,5	-43,1	موجودات
7 058,70	19 946,40	25,3	76,2	التزامات
-1 075,10	-14 591,10	-3,3	-56,5	بنوك تجارية (صافي)
-204,8	3 539,90	-1,1	13,6	حساب نفطي
-53 338,60	5 117,90	-188,4	19,6	تمويل استثنائي

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

### 3.4 تطور سعر الصرف

عرفت قيمة الأوقية عام 2010 انخفاضا منتظما بالقياس إلى الدولار حيث انتقلت من 263,95 أوقية للدولار الواحد في فاتح يناير 2010 إلى 284,12 بتاريخ 31 ديسمبر 2010 أي بتراجع 7,6%.

وبالنسبة للسوق الموازي تراجع سعر الصرف في نفس الفترة ما بين 266 و 286 أوقية/دولار أي بانخفاض 7,5%. وكمتوسط كان سعر صرف الدولار 277,30 أوقية في السوق الرسمي مقابل 278,58 أوقية/دولار في السوق الموازي أي بهامش قدره 0,5%.

وكان معدل فارق الصرف أي معدل الهامش، بين السوقين خلال عام 2010 يقدر ب 1,88% (راجع الرسم البياني للهامش). وكان هامش الصرف الأعلى الذي سجل خلال الفترة هو +4,1% أما الحد الأدنى فكان -2,9%.

وبالمقارنة مع اليورو، شهدت الأوقية اتجاهين عام 2010، فمن يناير إلى بداية يونيو 2010 ارتفعت قيمة صرف الأوقية مقابل اليورو حيث انتقلت من 379,27 أوقية/ يورو في بداية يناير إلى 329,24 أوقية/يورو يوم 8 يونيو 2010 أي بزيادة 13,2%. وفي السوق الموازي انتقل سعر الصرف البالغ 384 في يناير إلى 343 في يونيو أي بزيادة 10,8%. أما الاتجاه الثاني فكان ما بين يونيو وديسمبر 2010 حيث لوحظ تراجع قيمة الأوقية مقارنة باليورو وفي السوق الرسمي انتقل سعر صرف اليورو/أوقية من 329,24 إلى 373,13 أي بانخفاض 11,6%. وفي السوق الموازي كان انخفاض قيمة الأوقية مقارنة باليورو يساوي 10,5% في نفس الفترة.

وكان تطور سعر صرف الأوقية مقابل اليورو يعكس تقلب اليورو مقارنة بالدولار في سوق الصرف العالمي. وبلغ الهامش الإجمالي المتوسط +0,8% لعام 2010، أما الحد الأدنى لهذا الهامش فكان -2,4% والحد الأعلى عند 5,4%.

وكمعدل سنوي، أسفر السوق الرسمي عن سعر صرف متوسط للأوقية في تراجع بنسبة 5% بالمقارنة مع الدولار الأمريكي ونسبة 12,6% مقابل الين الياباني. أما بالقياس إلى اليورو فقد ارتفعت قيمة الأوقية قليلا أي بنسبة 0,2%.

جدول 12 : متوسط شهري لأسعار صرف بعض العملات					
العملة	2008	2009	2010	تغير 09/08 (%)	تغير 10/09 (%)
1 دولار أمريكي	241,5	262,7	275,9	8,80	5,00
1 يورو	353,5	366,8	366,2	3,80	-0,20
1000 ين ياباني	2345,5	2 799,64	3151,4	19,40	12,60

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

وفيما يتعلق بسعر الصرف في نهاية الفترة، فقد ارتفعت قيمة الأوقية مقابل اليورو بنسبة 3% ليصل سعر صرفها إلى 372 لليورو الواحد. وفي مقابل الين الياباني، بلغ سعر صرف الأوقية نحو 3,4 أوقية/ين أي بانخفاض 15,4%. وبالمقارنة مع الدولار يشير سعر الصرف إلى تدني العملة بنسبة 7,6% حيث كان سعر الدولار هو 282,2 أوقية.

وفيما يتعلق بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فقد كان تصاعديا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2010 قبل أن يبدأ في التناقص حتى شهر أكتوبر وفي نوفمبر وديسمبر عاد سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع وهو ما يشير إلى تدني قدرة أسعار المنتجات التصدير على المنافسة.



## IV. الدين الخارجي العام

### 4.1 مخزون الديون الخارجية

قدر مخزون الدين الخارجي العام لموريتانيا في نهاية عام 2010، بحوالي 3189,0 مليون دولار مقابل 3041,6 مليون دولار عام 2009 أي بزيادة 4,8% مقابل 14,5% عام 2009.

وتعزى الزيادة المعتدلة في مديونية 2010 مقارنة مع العام السابق، من جهة إلى انخفاض التمويل الخارجي الصافي الذي بلغ 271,7 مليون دولار مقابل 475,5 مليون دولار عام 2009 ومن جهة أخرى إلى الأثر الذي تركه إلغاء 209,2 مليون دولار من متأخرات اتجاه بعض المانحين العرب. وبالمقاييس إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن الديون انتقلت من 100,3% عام 2009 إلى 87,9% من نفس الناتج عام 2010.

### 4.2 رصيد الدين القائم

كان مستوى الديون المستحقة في نهاية 2010 بحدود 2236,3 مليون دولار مقابل 1920,1 مليون دولار في نهاية 2009. وتبرز بنية الديون الحالية حسب طبيعة هيئة التمويل أن مؤسسات التنمية متعددة الأطراف تتصدر دائني موريتانيا بنسبة 69,5% من مستوى الديون الحالية تليها الهيئات الثنائية بنسبة 30,5% من هذه الديون.



جدول 13 : مستوى الدين الحالي حسب الدائن						
2010		2009		2008		
%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	
من المجموع		من المجموع		من المجموع		
100,00	2236,3	100,00	1920,1	100,00	1453,1	مجموع
30,50	683,1	29,60	568,5	26,70	388,2	أ. ثنائيون
69,50	1553,2	70,40	1351,5	73,30	1065	ب. متعددون
84,60	1891,6	88,10	1690,7	85,70	1244,9	الدولة
26,10	583,5	27,10	521	23,20	337	أ. ثنائيون
58,50	1 308,10	60,90	1169,7	62,50	907,9	ب. متعددون
5,70	127,9	4,70	91	5,60	81,5	بنك مركزي
1,20	26,9	0,50	10	0,70	10,6	أ. ثنائيون
4,50	101	4,20	81	4,90	70,9	ب. متعددون
9,70	216,8	7,20	138,3	8,70	126,7	اسنيم
3,30	72,7	2,00	37,5	2,80	40,6	أ. ثنائيون
6,40	144,1	5,20	100,8	5,90	86,1	ب. متعددون

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

#### 4.2.1 الديون متعددة الأطراف

في عام 2010، كان مستوى الديون المستحقة لدائنين متعددي الأطراف 1553,2 مليون دولار مقابل 1351,5 مليون دولار عام 2009 أي بزيادة 14,9% وهو ناتج أساساً عن مستوى السحوبات لدى بعض هيئات التمويل كالصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والبنك الإسلامي وصندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية.

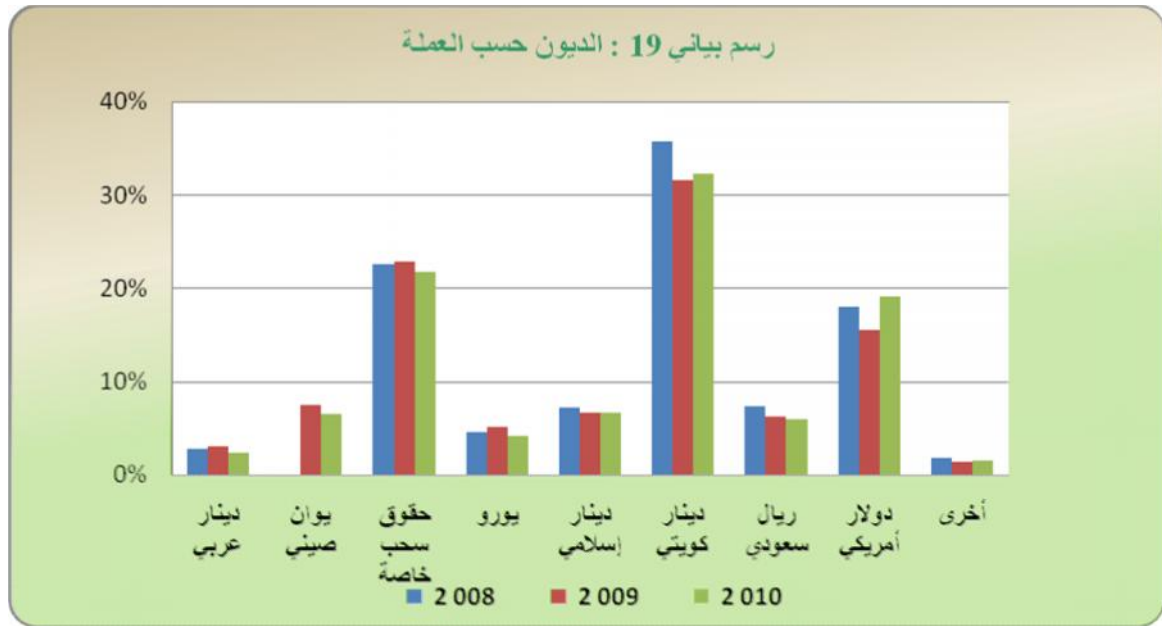
#### 4.2.2 الديون الثنائية

سجل المستوى الحالي للديون الثنائية زيادة 20,2% في عام 2010 حيث بلغت 683 مليون دولار وهي ديون مستحقة بنسبة 61,2% لدائنين عرب و 21% للصين و 15% لأعضاء نادي باريس.

ويعود سبب ارتفاع المديونية الثنائية لعام 2010 في الأساس إلى عمليات السحب الجديدة لدى دائنين ثنائيين من نادي باريس أو ثنائيين عرب.

#### 4.2.3 الرصيد القائم حسب العملات

تتميز تركيبة الديون الحالية حسب العملة بسيطرة الدينار الكويتي عليها، حيث إن حصته من المستحقات ارتفعت من 31,6% عام 2009 إلى 32,2% عام 2010. أما الديون المستحقة بالدولار فتتمثل 19,1% مقابل 21,7% من حقوق السحب الخاصة في نهاية 2010. ومثلت هذه العملات الثلاث 73% من رصيد الدين القائم مقابل 70% في عام 2009.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

#### 4.2.4 الديون حسب المقرض

لا تزال الحكومة تحظى بالحصة الأوفر من نسبة الديون الحالية حيث مثلت 83,4% منها عام 2010 مقابل 87,1% في عام 2009. كما ارتفع نصيب الشركات العمومية من 12,9% في 2009 إلى 16,6% عام 2010 نتيجة زيادة حصة شركة سنييم التي انتقلت من سنة لأخرى من 7,2% إلى 9,7% بالارتباط مع الموارد التي عبأتها في إطار برنامج تنميتها.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

### 4.3 خدمة الدين العام الخارجي

وصلت تكاليف المديونية العمومية بما فيها أصل رأس المال والخدمات والتي تم الوفاء بها عام 2010 ما يقارب 107,8 مليون دولار مقابل 61,5 مليون دولار عام 2009، أي بزيادة 76,6%. ويعزى هذا التطور أساساً إلى مستوى الالتزامات قصيرة الأجل التي سددت عام 2010 والتي مثلت حوالي 30% من مجموع خدمة الدين. وقد مثلت الالتزامات التي تم الوفاء بها على أساس أصل رأس المال 66,8% في حين كانت الفوائد 33,2% من المجموع وذلك مقابل 61,6% و 38,4% على التوالي في العام السابق وبقيائها إلى صادرات السلع والخدمات، تكون خدمة الدين المسددة للعام 2010 قد مثلت 5,2% مقابل 4,5% عام 2009.

#### 4.3.1 خدمة الدين حسب هيئة التمويل

جدول 14 : تطور خدمة الدين العمومي								
2010				2009				مليون دولار أمريكي
% من المجموع	مجموع	فوائد	أصل الدين	% من المجموع	مجموع	فوائد	أصل الدين	
100,00 %	107,6	35,5	72	100,00 %	61	23,4	37,6	مجموع
28,30 %	30,4	12,3	18,1	20 %	12,2	5,2	7	أ. ثنائيون
71,70 %	77,1	23,2	53,9	80 %	48,9	18,2	30,6	ب. متعددون
45,60 %	49	25,9	23,1	57,20 %	34,9	17,1	17,9	مجموع الدولة
12,30 %	13,2	8,3	4,9	10,10 %	6,2	3,1	3	أ. ثنائيون
33,20 %	35,8	17,6	18,1	47,10 %	28,7	13,9	14,8	ب. متعددون
31,70 %	34	0,6	33,4	7,50 %	4,6	0,1	4,5	مجموع البنك المركزي
9,70 %	10,4	0,4	10	0,90 %	0,6	0	0,6	أ. ثنائيون
22,00 %	23,6	0,2	23,4	6,60 %	4	0,1	3,9	ب. متعددون
22,80 %	24,5	9	15,6	35,30 %	21,5	6,3	15,2	مجموع اسنيم
6,30 %	6,8	3,6	3,2	8,90 %	5,4	2,1	3,3	أ. ثنائيون
16,50 %	17,7	5,4	12,3	26,40 %	16,1	4,2	11,9	ب. متعددون

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

تبرز بنية خدمة الدين الخارجي حسب هيئة التمويل لعام 2010، أن الدائنين الثنائيين قد استحوذوا على 28,3% من مجموع المدفوعات مقابل 12,2% عام 2009 وذلك بعد سداد أقساط قصيرة الأجل لدائنين ثنائيين عرب حيث تلقوا قرابة 60% من مجموع خدمة الدين مقابل 32% و 8% على التوالي لصالح دائني نادي باريس والصين.

وفيما يخص سداد خدمة الدين لصالح دائنين متعددي الأطراف، فقد زاد بنسبة 57,8% مقارنة مع مستواه في العام السابق بعد دفع أقساط جديدة من أصل الدين وكذلك دفع بعض الأقساط قصيرة الأجل مستحقة الوفاء إلى صندوق النقد العربي في إطار برنامج تمويل التجارة العربية.

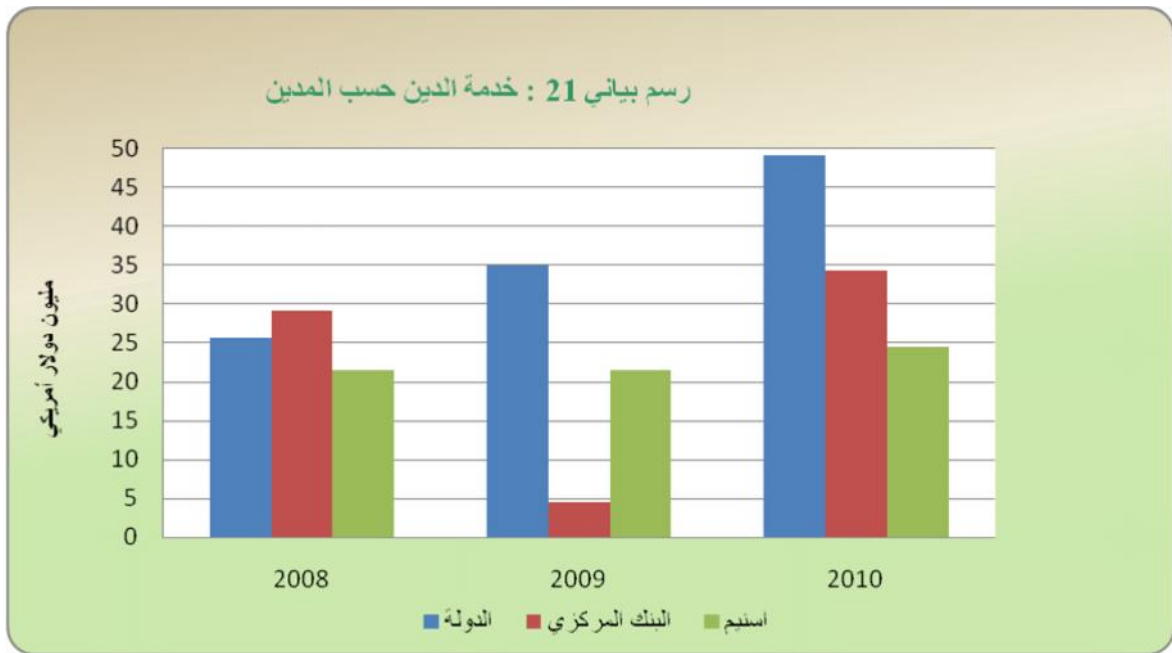
#### 4.3.2 خدمة الدين حسب المدين

فيما يتعلق بتوزيع خدمة الدين الخارجي حسب المدين، فقد زادت مدفوعات الدولة بنحو 40,3% لتصل إلى نسبة 45,6% من مجموع الخدمة.

أما خدمة الدين المدفوع من قبل البنك المركزي خلال السنة، فقد زادت كثيرا إذ ارتفعت من 7,5% من مجموع خدمة الدين المسدد عام 2009 إلى 31% عام 2010 بسبب الأقساط المستحقة الوفاء والمتعلقة بالتزامات قصيرة الأجل.

وبالنسبة لخدمة ديون شركة سنيم، فإنها زادت بنحو 13,8% لتصل إلى نسبة 22,7% من مجموع الخدمة لعام 2010.

ويرتبط تطور خدمة الدين الخارجي للشركة وخاصة الفوائد، إلى حد كبير بعمولات الالتزام والخدمات المتعلقة بالقروض الجديدة المبرمة في إطار التمويل الخارجي لبرنامج عصرنة الشركة.

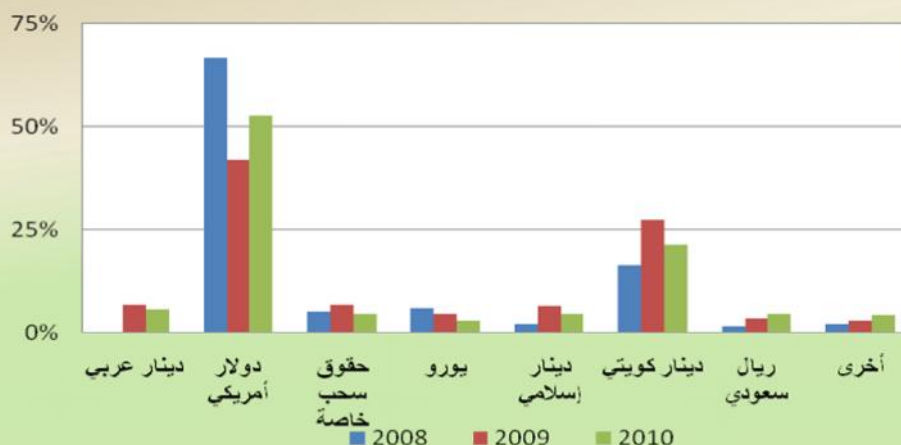


المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

### 4.3.3 خدمة الدين بالعملات

حسب توزيعها إلى عملات الإقراض، تتميز خدمة الدين الخارجي التي تم الوفاء بها عام 2010، بزيادة الحصة المدفوعة بالدولار الأمريكي حيث انتقلت من 41,9% إلى 52,5% خلال تلك السنة نظرا لسداد الالتزامات قصيرة الأجل بالدولار. وزادت خدمة الدين بالدينار الكويتي بنسبة 37,1% مقارنة بعام 2009 لتصل إلى 21,3% من مجموع الخدمة المدفوعة عام 2010.

رسم بياني 22 : خدمة الدين حسب العملة



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

#### 4.4 السحب على القروض الخارجية

بلغت الموارد المالية المعبأة من طرف القطاع العمومي عن طريق القروض الخارجية لعام 2010 ما يناهز 5343,7 مليون دولار مقابل 6513 مليون دولار عام 2009 حيث سجلت انخفاضا بنسبة 33%. ومقارنة بمستوى السحوبات الحقيقي لعام 2009، تميز عام 2010 بانخفاض قوي لعمليات السحب على القروض الصينية مع بقاء عمليات السحب لدى بقية الدائنين دون تغير يذكر.

جدول 15 : تطور عمليات السحب

2010		2009		2008		
%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي	
من المجموع		من المجموع		من المجموع		
% 100,00	343,7	% 83,70	513,1	% 100,00	283,9	مجموع
% 21,30	73,2	% 38,00	195,1	% 19,90	56,6	أ. ثنائيون
% 78,70	270,6	% 45,70	318	% 80,10	227,3	ب. متعددون
% 59,10	203,2	% 76,20	474,6	% 87,70	249,1	مجموع الدولة
% 10,00	34,2	% 38,00	195,1	% 13,00	36,8	أ. ثنائيون
% 49,20	169	% 38,20	279,5	% 74,80	212,2	ب. متعددون
% 13,30	45,7	% 2,30	12	% 5,30	15,1	مجموع البنك المركزي
% 0,00	0	% 0,00	0	% 0,00	0	أ. ثنائيون
% 13,30	45,7	% 2,30	12	% 5,30	15,1	ب. متعددون
% 27,60	94,8	% 5,20	26,5	% 7,00	19,8	مجموع اسنيم
% 11,30	39	% 0,00	0	% 7,00	19,8	أ. ثنائيون
% 16,20	55,8	% 5,20	26,5	% 0,00	0	ب. متعددون

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

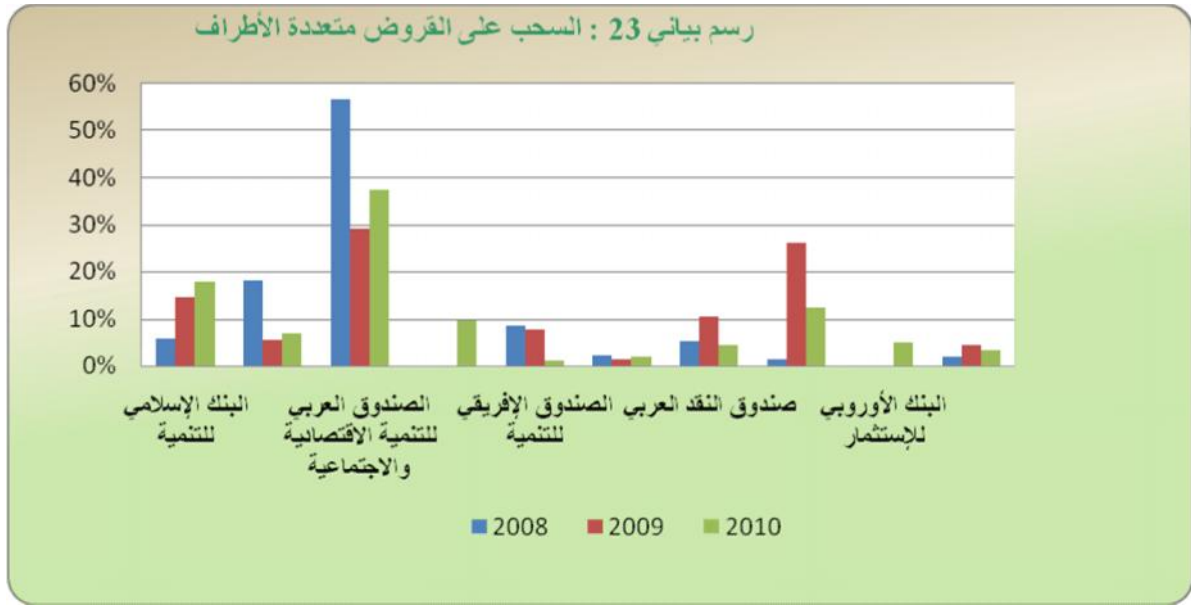
<sup>5</sup> - المصدر مطالبات الممولين

<sup>6</sup> - بإضافة أرصدة صندوق النقد الدولي البالغة 83,65 مليون دولار، بعد إعادة تصنيفها ديناً خارجياً عمومياً وبعد تحديث بعض السحوبات مما رفع السحب إلى هذا المستوى العالي.

#### 4.4.1 السحب على القروض متعددة الأطراف

بلغت الموارد المعبأة في إطار التعاون متعدد الأطراف لعام 2010 ما يناهز 270,6 مليون دولار مقابل 7234,3 مليون دولار عام 2009 أي بزيادة 13,4% مما يدل على مواصلة دعم هذه المؤسسات ممثلاً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا. وفي هذا السياق، تبقى الهيئات متعددة الأطراف في طليعة ممولي الاقتصاد الوطني كما كان الحال في الأعوام السابقة.

وعموماً، يبرز السحب على التمويل الخارجي تقدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يبلغ نصيبه من المجموع 37,3% يليه البنك الإسلامي للتنمية ثم صندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية بحصص تبلغ تباعاً 17,9% ، 12,5% و 9,5%.

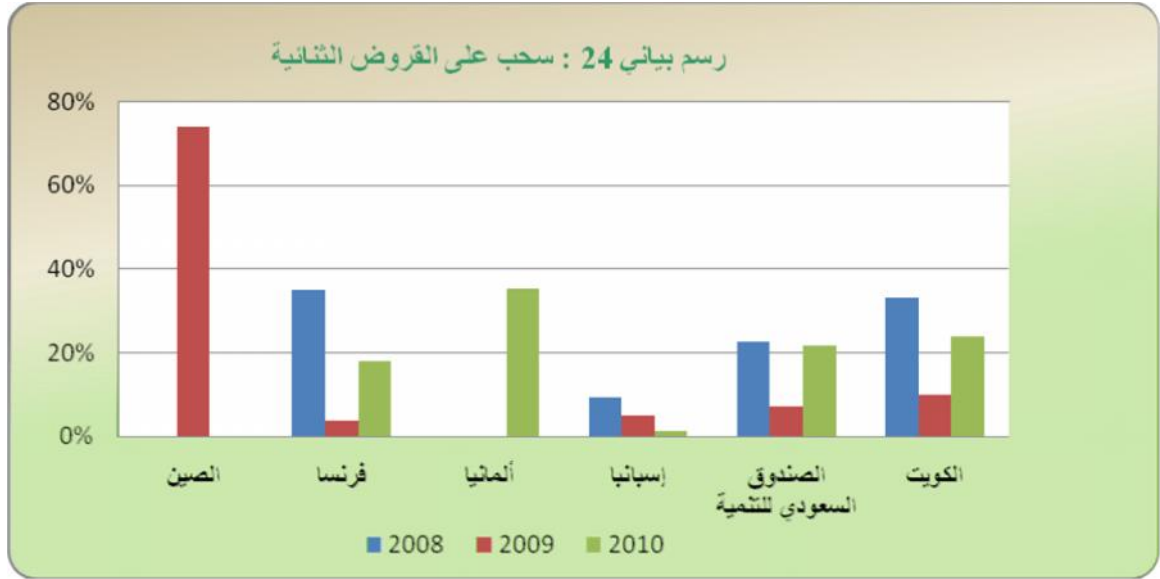


المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

#### 4.4.2 السحب على القروض ثنائية الأطراف

على مستوى التعاون الثنائي، بلغ حجم الموارد المعبأة خلال العام 2010 نحو 73,2 مليون دولار ومثل 21,3% من مجموع عمليات السحب واستفادت شركة سنييم في إطار برنامجها لتطوير وعصرنة الشركة من 54,4% من مجموعة من التمويلات الثنائية حصلت عليها لدى هيئات التمويل الأعضاء في نادي باريس وخاصة الوكالة الفرنسية للتنمية وهيئة KFW الألمانية. وتمت عمليات سحب التمويل الأخرى لدى شركاء ثنائيين وخصوصاً لدى الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لحساب الدولة.

<sup>7</sup> - خارج الأرصدة المقدمة إلى موريتانيا من طرف صندوق النقد الدولي عام 2009.



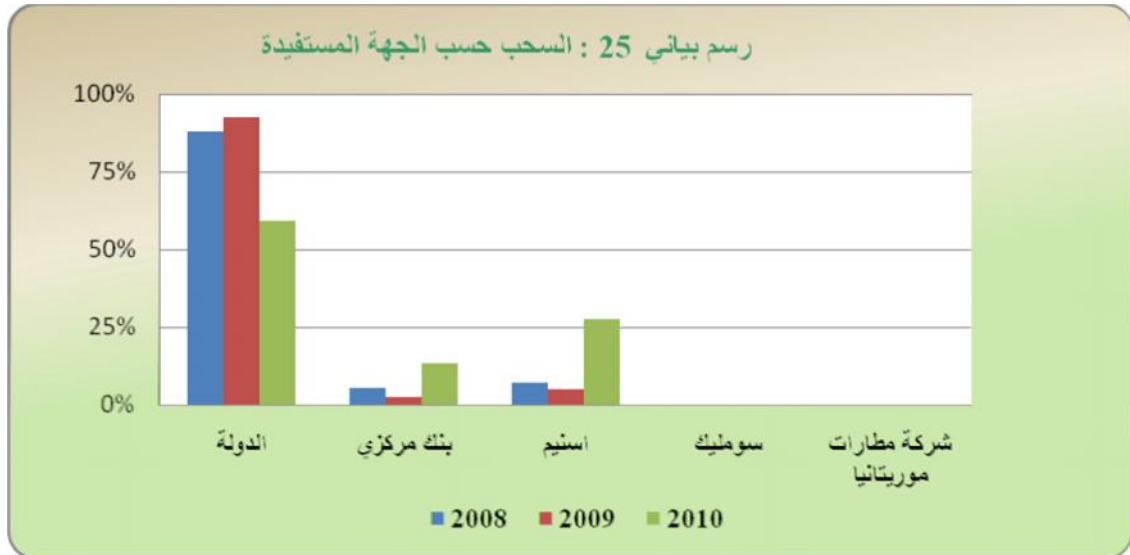
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

#### 4.4.3 السحب حسب الجهة المستفيدة

خلال عام 2010، انخفض تدفق عمليات السحب لصالح الدولة بحوالي 57,2% حيث تراجع من 474,6 مليون دولار عام 2009 إلى 203,1 مليون دولار عام 2010. ويفسر انخفاض عمليات سحب الدولة إلى حد كبير بتقلص مستوى السحب على القروض المقدمة من طرف الصين والدائنين الأعضاء في نادي باريس وكذلك بتسجيل أرصدة حقوق السحب الخاصة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي لبلادنا عام 2009 واعتبارها سحباً لصالح الدولة.

ومن جهة أخرى، ارتفعت عمليات السحب التي قام بها البنك المركزي خلال العام إلى 45,7 مليون دولار مقابل 12 مليون دولار عام 2009. وتمت تعبئة هذه الموارد من طرف البنك المركزي بشكل خاص لدى صندوق النقد الدولي على أساس تسهيلة القرض المعززة ولدى صندوق النقد العربي في إطار تمويل التجارة العربية وذلك بنسب 73,8% و 26,2% على التوالي.

أما عمليات السحب التي قامت بها شركة سنيم خلال العام فقد بلغت 94,8 مليون دولار. وجرت تعبئتها من طرف الشركة لدى البنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية ووكالة التنمية الفرنسية وبنك الاستثمارات الأوروبية وهيئة KFW الألمانية وهي عبارة عن السحوبات الجزئية على القروض التي أبرمتها شركة سنيم عام 2009 في إطار برنامج تطوير وعصرنة الشركة.



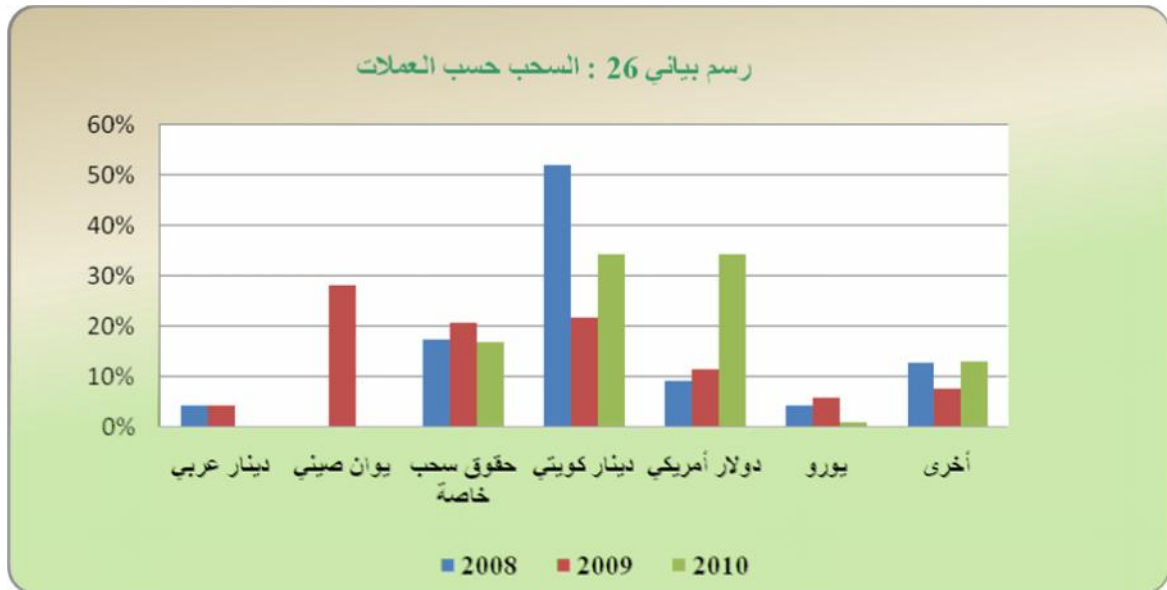
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

#### 4.4.4 السحب حسب العملات

تغيرت تركيبة السحوبات التي تمت في 2010 بشكل لافت مقارنة بعام 2009. ولم تسجل أي عملية سحب باليوان عام 2010 بينما كانت هي عملة السحب الأولى عام 2009.

وبالمقابل، زادت بقوة عمليات السحب بواسطة الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بعام 2009 حيث ارتفعت على التوالي من 21,8% إلى 34,4% ومن 11,5% إلى 34,4% من مجموع السحوبات.

أما حقوق السحب الخاصة فقد تراجع حصتها مقارنة بالمجموع إلى 16,9% مقابل 20,7% عام 2009 حيث زادت هذه الحصة نظرا لاعتبار أرصدة حقوق السحب الخاصة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبالغة 51,9 مليون دولار، كعملية سحب بعد مراجعة منهجية تصنيف هذه الأرصدة التي تم اعتبارها دينا خارجيا.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات



## 4.5 متأخرات الدين الخارجي

فيما يتعلق بمتأخرات الدين الخارجي، تميز عام 2010 بمواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الديون العالقة. وفي هذا الإطار أبرمت أربع اتفاقيات لتسوية المديونية مع صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية وحكومتى ليبيا والجزائر.

وشملت هذه الاتفاقيات معالجة مبلغ 319 مليون دولار أي 25% من الديون العالقة. وبموجب هذه الاتفاقيات حصلت موريتانيا على إلغاء 209 مليون دولار من هذه الديون.

## V. المالية العامة

في عام 2010، عرفت أوضاع المالية العامة تحسنا ملحوظا بفضل انتعاش النمو الاقتصادي بالتزامن مع انتهاء سياسة لترشيد الإنفاق والتحكم في تكاليف التشغيل وتحسين مردودية النظام الضريبي وقد سمحت هذه التوجهات بتعبئة فائض ميزانية ملائم لإعادة تحريك الاستثمارات العمومية ودعم النمو.

وبحسب قانون المالية الأصلي الذي توازن من حيث الإيرادات والنفقات عند 250,4 مليار أوقية فقد كان يتوقع أن يتراجع عجز الميزانية إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 3,4% من نفس الناتج في 2009. وكان من المتوقع أن هذا الهدف سينتج عنه تحسن في الإيرادات العامة بنسبة 7% وزيادة في مجموع الإنفاق بنحو 1,8%.

وفي عام 2010، ظهرت الحاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير الضرورية التي لم تكن مقرر أصلا في قانون المالية الأصلي. ويتعلق الأمر بمراعاة: (1) التغيرات المؤسسية التي حصلت في بعض القطاعات الوزارية، (2) الكلفة الإضافية لعلاوات السكن والنقل لصالح موظفي الدولة، (3) إعادة تخصيص بعض الاعتمادات المالية للتكفل بعدد من الأنشطة الجديدة ذات الأولوية كإعادة رسملة شركة سوميك، (4) مراجعة بعض الإيرادات باتجاه الزيادة مراعاة للتطورات التي حصلت بالنسبة للميزانية الأصلية. وهكذا، فإن قانون المالية المعدل توازن عند 265,2 مليار أوقية.

واعتمادا على بيانات جدول العمليات المالية للدولة، يبرز رصيد الميزانية الإجمالي عجزا بمبلغ 19,2 مليار أوقية أي 2% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 40,7 مليار أي 5,4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق. ويعزى هذا التحسن إلى حسن الأداء الذي تميزت به الإيرادات العامة التي تقدمت بنسبة 30,4% حيث بلغت 263,7 مليار أوقية في حين لم ترتفع النفقات العامة إلا ب 16,5% وبلغت 282,9 مليار أوقية.

### 5.1 الإيرادات

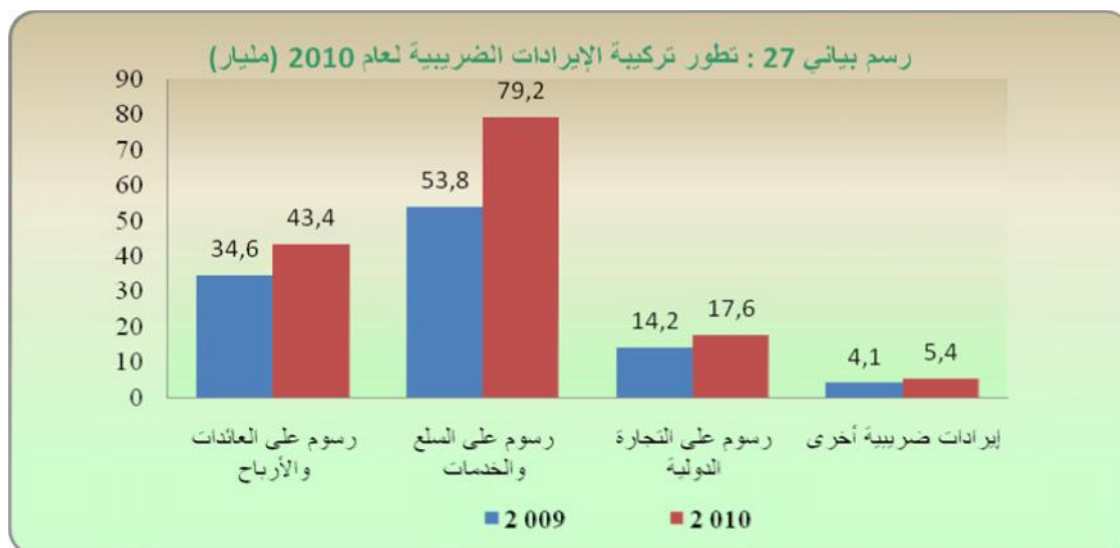
ارتفعت الإيرادات العامة للدولة على مدى عام 2010 بمبلغ 61,5 مليار أي ما يعادل 30,4% مقارنة بعام 2009. وتعزى هذه الزيادة إلى الإيرادات الضريبية وبدرجة أقل إلى الإيرادات غير الضريبية والهبات المستلمة.

#### 5.1.1 الإيرادات الضريبية

تكللت الجهود المبذولة في مجال التحصيل والتي تزامنت مع انتعاش النمو الاقتصادي عام 2010، بزيادة نسبة 36,6% في الإيرادات الضريبية التي بلغت 145,6 مليار أوقية مما ساهم في تغير الضغط الضريبي من 14,1% إلى 13,4%. يعزى هذا التطور أساسا إلى تزايد الإيرادات المتأتية من الرسوم على السلع والخدمات

التي بلغت 79,2 مليار أوقية حيث زادت بمبلغ 25,5 مليار أوقية أي 47,4%. أما الضرائب المباشرة وهي عبارة عن الرسوم على العائدات والأرباح فقد زادت بنحو 8,9 مليار أوقية أي 25,6% لتبلغ 43,4 مليار أوقية.

وبدورها، جلبت الرسوم على التجارة الدولية 17,6 مليار أوقية عام 2010 أي بتحسن قدره 24,1% مقارنة مع العام السابق وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة الواردات. وأخيرا، فإن الإيرادات الضريبية الأخرى (حقوق التسجيل والطابع ورسوم التمرس...) ارتفعت بنسبة 31,4% لتصل إلى 5,4 مليار.

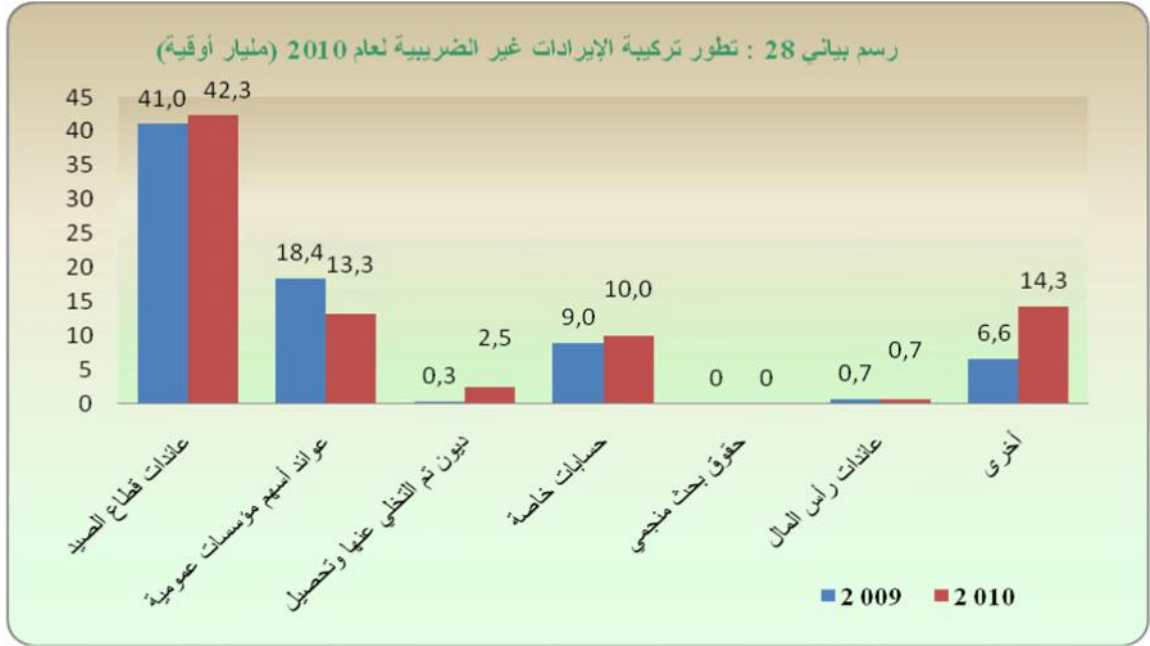


المصدر: وزارة المالية

### 5.1.2 الإيرادات غير الضريبية

بلغت الإيرادات غير الضريبية 83,1 مليار أوقية بزيادة 9,3% مقارنة مع مستواها عام 2009 وذلك بفضل دخول 10 مليارات على شكل إيرادات استثنائية من جهة وإيرادات منجمية بمبلغ 12 مليار من جهة أخرى، بدل 5 مليارات في العام السابق. وقد زادت الإيرادات المتأتية من قطاع الصيد، من جانبها، حيث بلغت 42,3 مليار أوقية مقابل 41 مليار أوقية في العام السابق.

أما العائدات النفطية فقد بقيت تقريبا على حالها عام 2010 حيث بلغت 13,5 مليار أوقية بدل 13,7 مليار أوقية قبل عام. فعلى الرغم من زيادة قيمة الصادرات بنسبة 36%، فقد بقيت العائدات النفطية تقريبا على حالها عام 2010. ويعود هذا الفرق إلى الفاصل الزمني بين تصدير النفط وتسوية المبالغ المقابلة.



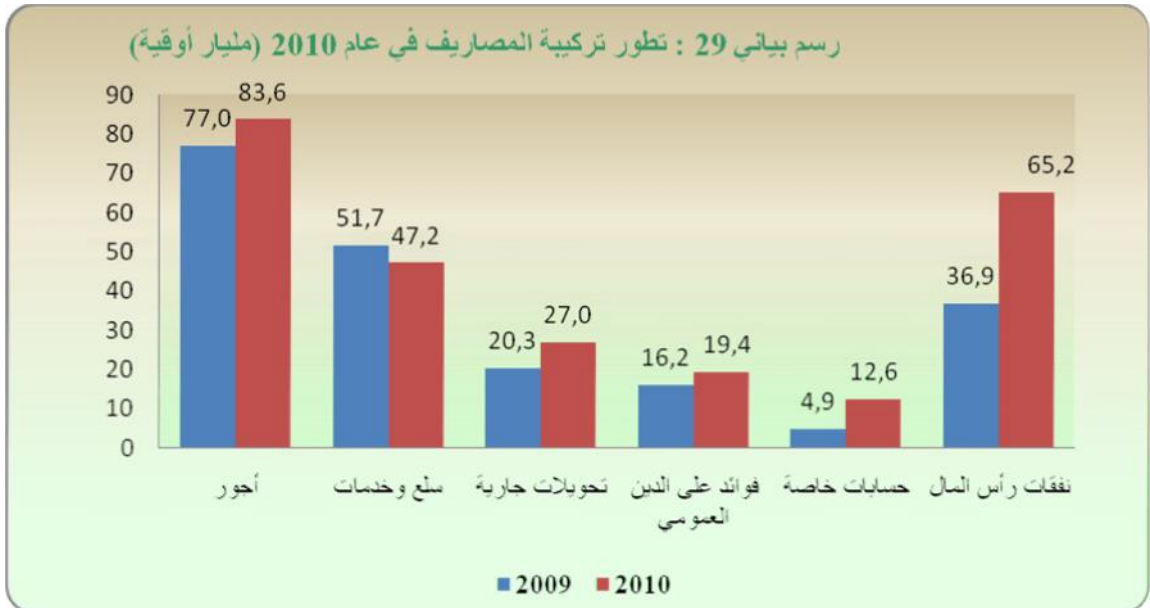
المصدر: وزارة المالية

### 5.1.3 الهبات

بعد أن سجلت الهبات انخفاضين متتاليين في 2008 و 2009، عادت لتتضاعف وتصل إلى 11,6 مليار أوقية بفضل المنح المقدمة على الصعيد الثنائي لدعم الموازنة.

### 5.2 الإنفاق

بلغت نفقات الميزانية التي قامت بها الدولة عام 2010 حوالي 282,9 مليار أوقية أي بزيادة 16,5% تقسم إلى نفقات التشغيل ونفقات الاستثمار وإعادة الهيكلة والسلف الصافية.



المصدر: وزارة المالية

### 5.2.1 النفقات الجارية

تزايدت النفقات الجارية بنسبة 9,5% لتصل إلى 203 مليار أوقية. وتعلقت هذه الزيادة بتكاليف العمال والإعانات والتحويلات والنفقات على الحسابات الخاصة للخزينة العامة. وارتفعت نفقات الأجور والرواتب البالغة 83,6 مليار أوقية بنحو 6,6 مليار أي 8,6% بسبب تعميم علاوات السكن والنقل على جميع وكلاء الوظيفة العمومية عوضاً عن المزايا العينية التي كان يستفيد منها هؤلاء الوكلاء على شكل سيارات أو منازل مأجورة.

وسجلت الإعانات والتحويلات البالغة 27 مليار ارتفاعاً بنسبة 33%. ويعبر هذا التحسن عن الجهود الرامية إلى خفض أسعار بعض المواد الأساسية وإلى دعم الإنتاج الزراعي. كما أن النفقات التي تتم على الحسابات الخاصة للخزينة العامة تزايدت بأكثر من ضعفين حيث بلغت 12,6 مليار أوقية بعد أن كانت 4,9 مليار عام 2009. وبدورها، بلغت أعباء فوائد الديون العمومية 19,4 مليار أوقية أي بزيادة 3,2 مليار نتيجة زيادة مصاريف فوائد الديون الخارجية. أما نفقات السلع والخدمات فقد بلغت 47,1 مليار أوقية أي بانخفاض 8,5% بالارتباط مع سياسة ترشيد الاستهلاك التي أقرتها السلطات العمومية.

### 5.2.2 النفقات الاستثمارية والقروض الصافية

بلغت نفقات التجهيز والقروض الصافية 78,5 مليار أوقية بزيادة 39,7% مقارنة مع مستواها لعام 2009 نتيجة ارتفاع النفقات الاستثمارية والنفقات المقام بها على أساس إعادة الهيكلة والقروض الصافية.

وبلغت النفقات الرأسمالية 65,1 مليار أوقية بزيادة 13,3 مليار أي 25,8% نتيجة لارتفاع الإنفاق الاستثماري الممول بموارد محلية. وقد شهد هذا الأخير زيادة بلغت 14,6 مليار مقارنة مع مستواه عام 2009 بالارتباط مع زيادة الموارد المخصصة لتحسين النفاذ إلى الخدمات العامة والبنى الأساسية. وبالمقابل، انخفضت قليلاً النفقات الاستثمارية الممولة بموارد أجنبية حيث تراجعت من 14,9 مليار إلى 13,7 مليار من سنة لأخرى.

وفيما يتعلق بنفقات إعادة الهيكلة والقروض الصافية، فقد بلغت 13,4 مليار بدل 4,4 مليار عام 2009 بعد إعادة رسملة شركة سومليك. أما الاحتياطي العام فقد تراجع إلى 13,2 مليار عام 2010 بدل 16,4 مليار في العام السابق.

### 5.3 رصيد العمليات المالية للدولة وتمويله

في نهاية 2010، تكفل تنفيذ نفقات وإيرادات الدولة بعجز في الميزانية الإجمالية بلغ 19,2 مليار أوقية أي 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 40,7 مليار أي 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. ومن أجل تغطية هذا العجز لجأت الخزينة العامة إلى التمويل بشقيه الداخلي والخارجي.

وكان لجوء الخزينة العامة إلى التمويل الداخلي بمبلغ 12 مليار أوقية أقل منه مقارنة بالعام السابق حيث انخفض بنحو 13 مليار أوقية بالارتباط مع تدني عجز الميزانية. وقد انخفض لجوء الخزينة إلى تمويل البنوك بشكل ملحوظ ليستقر عند 5 مليارات أوقية عام 2010 نظراً لتحسن مركز الخزينة العامة لدى البنك المركزي بنحو 5,7 مليار وبفعل زيادة التمويل لدى البنوك بحدود 10,8 مليار أوقية. وقد تزايد كذلك التمويل الداخلي غير المصرفي بمبلغ 6,9 مليار عام 2010 بعد ارتفاع شراء أدونات الخزينة من قبل الفاعلين غير المصرفيين من جهة وزيادة المتأخرات الداخلة من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي الصافي بدون الصندوق الوطني للعائدات النفطية والبالغ 8,9 مليار فقد انخفض بحوالي 4,3 مليار مقارنة مع 2009 نظرا لتراجع عمليات السحب على القروض المتعلقة بتمويل الاستثمارات العمومية نتيجة إنضاج بعض المشاريع الكبرى مثل أفطوط الساحلي لتزويد نواكشوط بمياه الشرب.

وفيما يتعلق بالصندوق الوطني للعائدات النفطية، ونظرا إلى أن مصاريفه أقل من إيراداته فإن مساهمته الصافية في تمويل عجز الميزانية كانت سالبة بنحو 0,5 مليار أي بانخفاض بلغ 3,9 مليار مقارنة مع 2009.

## VI. النقود

### 6.1 السياسة النقدية

هدفت السياسة النقدية المعتمدة من قبل البنك المركزي خلال العام 2010 وفقا لنظامه الأساسي، قبل كل شيء، إلى التحكم في التضخم وبشكل مواز عملت على زيادة مرونة شروط تمويل الاقتصاد دعما للنمو بعد تقلص النشاط الاقتصادي الذي شهده عام 2009.

وعلى الصعيد العملي، أبقى البنك المركزي على نسبة الفائدة المركزية عند 9% عام 2010 كما حافظ على معامل الاحتياطي الإلزامي عند 7%. وفيما يتعلق بسياسة التحكم في السيولة المصرفية فقد تواصلت أساسا عبر الطرح الأسبوعي لأذونات الخزينة. وتسمح عمليات طرح أذونات الخزينة التي يشرف عليها مع البنك المركزي ووزارة المالية بالاستجابة لاحتياجات تمويل الخزينة العامة وتسيير السيولة المصرفية في آن واحد. ويجدر التنويه بأن الإطار العملياتي للسياسة النقدية يتيح للبنك المركزي إمكانية إصدار أذونات خاصة به من أجل ضبط حركة النقود غير أن اللجوء إلى مثل هذه الآلية لم يكن ضروريا في الوقت الراهن.

ومن جهة أخرى، تبين أن قرار مجلس السياسة النقدية في البنك خلال اجتماعه في نوفمبر 2009 بخفض نسبة الفائدة المركزية من 12 إلى 9% كان مثمرا لتشجيع وتنشيط الاقتصاد في ظرفية تميزت بتراجع معدل التضخم وبتباطؤ النشاط الاقتصادي. وهكذا، فإن إضفاء المرونة على الشروط النقدية الذي تقرر قد ساهم في زيادة القروض إلى الاقتصاد بنسبة 16% عام 2010 مقارنة بنسبة 4% فقط لعام 2009 مما كان له بالغ الأثر على تنشيط الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالأهداف الكمية، فإن الزيادة المتوقعة للكتلة النقدية M2 المقررة في إطار البرنامج النقدي تقارب 16% أسوة بنسبة نمو مقدرة بحدود 14% للناتج الداخلي الخام الاسمي خارج الصناعات الاستخراجية. ويتوقع أن ينتج خلق النقود المرتقب من توطيد احتياطي الصرف بحوالي 10 مليارات أوقية وزيادة القروض للاقتصاد بنحو 27 مليار أو 12% وهذا ما يؤدي إلى الاستجابة لاحتياجات تمويل الاقتصاد ومواكبة انتعاش النمو الاقتصادي وزيادة الديون الصافية على الخزينة العامة بـ 9,2 مليار.

### 6.2 المجاميع النقدية

تميز تطور المجاميع النقدية ومقابلاتها عام 2010 بتباطؤ خفيف في وتيرة نمو الكتلة النقدية وتزايد الأصول وتسارع القروض إلى الاقتصاد وتباطؤ الديون على الدولة. أما البنود الصافية الأخرى فقد سجلت انخفاضا ملحوظا.

### 6.2.1 الكتلة النقدية M2

سجلت الكتلة النقدية M2 التي بلغت 312,1 مليار عام 2010 زيادة بنسبة 12,6% مقابل 15,1% في العام السابق. وقد انعكست هذه الزيادة على مستوى مكوناتها من خلال توظيف كتلة M1 بنحو 13,9% وزيادة شبه النقود بـ 6,3% مقارنة بنسب 13,8% و 22,1% على التوالي عام 2009.

بلغت الكتلة النقدية M1 المؤلفة من النقود بشكليها الورقي والمعدني ومن الودائع لأجل 263,3 مليار أوقية أي بزيادة 13,9% بفضل تأثير التحسن القوي لكل من الودائع لأجل وتوطيد حركة السيولة بنوعيه.

وفيما يتعلق بالودائع لأجل، فقد بلغت 172 مليار أوقية أي بزيادة 15,4% مقارنة بنسبة 11,9% عام 2009. وتعزى الزيادة أساسا إلى تسارع ودائع شركات القطاع الخاص وبدرجة أقل ودائع الخواص والمؤسسات العمومية.

وأما حركة السيولة النقدية فقد سجلت اتجاها تنازليا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2010 قبل أن تأخذ اتجاها تصاعديا إلى الصعود في بقية العام. وكان مستواها يتأرجح بين 76 مليار أوقية كحد أدنى في شهر مايو و 91,3 مليار أوقية كحد أعلى في ديسمبر 2010. ويرتبط هذا التطور عادة بالحالة الموسمية التي تتميز بتزايد الطلب على النقود لمواجهة المصاريف المترتبة على الأعياد الدينية (الفطر، الأضحى) وكذلك الإجازات. وإجمالا، كانت حركة النقود في نهاية عام 2010 بحدود 91,3 مليار أوقية أي بزيادة 11,1% مقابل 17,4% في العام السابق.

وفيما يتعلق بشبه النقود، والتي تتمثل في الودائع لأجل والادخارات، وقد بلغت 48,8 مليار أوقية أي بزيادة 6,3% وهو ما يقل كثيرا عن نسبة 22,1% التي سجلت عام 2009 بعد انخفاض ودائع المؤسسات العمومية

جدول 16 : الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)					
	2008	2009	تغير % (08/09)	2010	تغير % (09/10)
الكتلة النقدية (M1)	203,1	231,2	13,80 %	263,3	13,90 %
حركة السيولة النقدية	70	82,2	17,40 %	91,3	11,10 %
ودائع تحت الطلب	133,1	149	11,90 %	172	15,40 %
ودائع لأجل ومدخرات	37,6	45,9	22,10 %	48,8	6,30 %
الكتلة النقدية (M2)	240,7	277,1	15,10 %	312,1	12,60 %

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات وشبه العمومية.

### 6.2.2 مقابلات الكتلة النقدية

تميز تطور مقابل الكتلة النقدية عام 2010 بتوطيد الأصول الخارجية وتسارع القروض الداخلية الصافية. وبالمقابل، شهدت البنود الأخرى انخفاضا كبيرا.

جدول 17 : مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية)					
	2008	2009	تغير % (08/09)	2010	تغير % (09/10)
أصول خارجية صافية	-9,5	-3,3	64,90 %	9,4	381,30 %
قروض داخلية صافية	381,5	424,2	11,20 %	470,9	11,00 %
ديون صافية على الدولة	141,7	175,5	23,90 %	186,8	6,40 %
قروض دعم الاقتصاد	239,8	248,7	3,70 %	284,1	14,20 %
بنود أخرى صافية	-131,4	-144,4	-9,80 %	-168,1	-16,40 %
كتلة نقدية	240,6	276,5	14,90 %	312,1	12,90 %

المصدر: البنك المركزي/الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

### 6.2.2.1 الأصول الخارجية الصافية

بعد تحسن بحوالي 6,2 مليار أوقية عام 2009، تعززت الأصول الخارجية الصافية مجددا بنحو 12,5 مليار أوقية عام 2010. وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة 11,5 مليار أوقية التي سجلها صافي عائدات البنك المركزي ودرجة أقل، إلى تحسن بمبلغ 1,1 مليار أوقية في الأصول الخارجية الصافية للبنوك التجارية. وترتبط زيادة العائدات الصافية بوجه خاص بزيادة التحويلات بالعملات الصعبة التي تجلبها الشركات المعدنية وخاصة شركة سنيم وبزيادة السحب على القروض والهبات لعام 2009.

جدول 18 : تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
تغير (09/10) %	2010	تغير (08/09) %	2009	2008	
766,7 %	13,0	-85,1 %	1,5	10,1	موجودات خارجية صافية للبنك المركزي
29,9 %	80,9	22,2 %	62,3	51	موجودات خارجية للبنك المركزي
-11,7 %	-67,9	-48,7 %	-60,8	-40,9	التزامات خارجية للبنك المركزي
20,4 %	-3,9	75,0 %	-4,9	-19,6	أصول خارجية صافية للبنوك
-6,9 %	31,0	81,0 %	33,3	18,4	أصول خارجية للبنوك
8,6 %	-34,9	-0,5 %	-38,2	-38	التزامات خارجية للبنوك
-367,6 %	9,1	64,2 %	-3,4	-9,5	أرصدة خارجية صافية

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

### 6.2.2.2 القروض الداخلية

جدول 19 : تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)					
تغير (09/10) %	2010	تغير (08/09) %	2009	2008	
11,40 %	470,8	11,20 %	422,6	379,9	قروض داخلية صافية
6,40 %	186,8	23,90 %	175,5	141,7	ديون صافية على الدولة
-3,70 %	122,3	32,80 %	127	95,6	ديون صافية للبنك المركزي
33,00 %	64,5	5,20 %	48,5	46,1	ديون صافية للبنوك
14,90 %	284	3,70 %	247,1	238,2	دعم الاقتصاد

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات

سجلت القروض الداخلية البالغة 470,8 مليار أوقية في نهاية عام 2010، زيادة بنسبة 11,4% نتيجة لزيادة الديون الصافية على الدولة وبوجه خاص تسارع المساعدات إلى الاقتصاد.

### 6.2.2.3 الديون الصافية على الدولة

ببلوغها 186,8 مليار أوقية، تكون الديون الصافية على الدولة قد تعززت خلال السنة بنحو 11,3 مليار أوقية أي بنسبة 6,4% مقابل 33,8 مليار أوقية أي بنسبة 23,9% في العام السابق. وتتأتى هذه الزيادة من ارتفاع الديون الصافية للبنوك على الدولة بمبلغ 16 مليار أوقية وتحسن المركز الصافي للدولة تجاه البنك المركزي الموريتاني بحوالي 4,8 مليار أوقية وذلك بعد ارتفاع ودائعها لدى هيئة الإصدار.

### 6.2.2.4 القروض إلى الاقتصاد



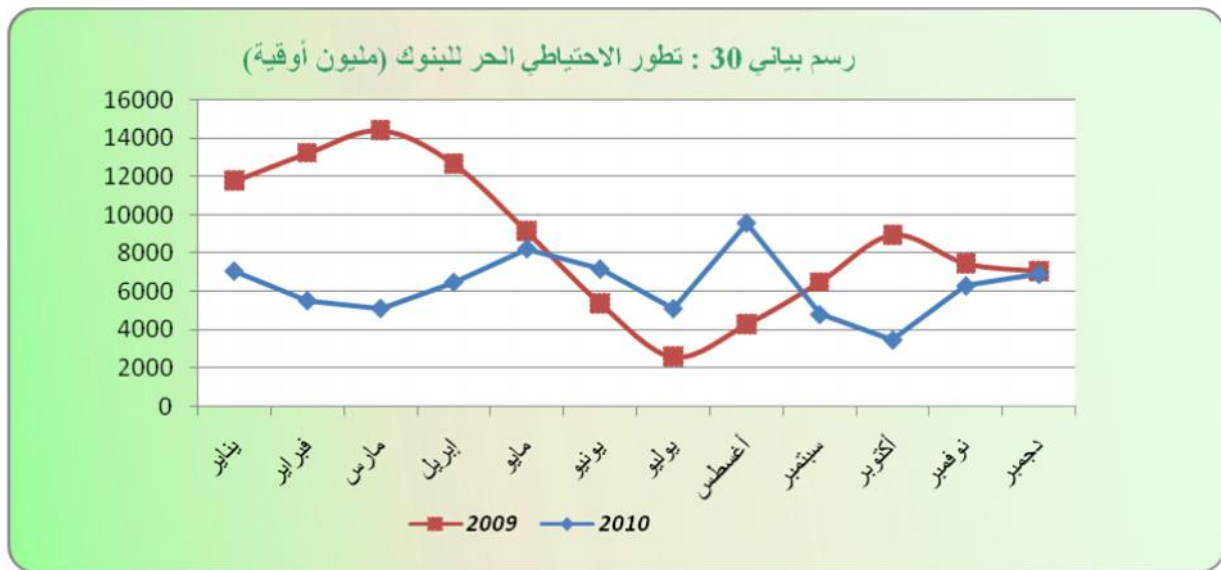
بلغ الرصيد القائم للقروض إلى الاقتصاد 284,0 مليار أوقية نهاية 2010 أي بزيادة 37 مليار أوقية، ما يمثل نسبة 14,9% مقابل 8,9 مليار أوقية أو نسبة 3,7% عام 2009. وانعكس هذا التسارع سواء على مستوى القروض قصيرة الأجل التي سجلت زيادة 17,4% أو متوسطة الأجل التي ارتفعت بنسبة 11,8%. وتبقى بنية القروض إلى الاقتصاد من حيث الأجل خاضعة لهيمنة القروض قصيرة الأجل التي تمثل 84% من المجموع في حين لا تتجاوز القروض متوسطة وطويلة الأجل 16%.

ومن التوزيع القطاعي للقروض يتبين تسارع القروض الممنوحة لقطاعات الصناعة والصيد والخدمات وهي تمثل على التوالي 42,9% و 14,8% و 12,5%.

### 6.3 تطور السيولة المصرفية

سجلت السيولة المصرفية انخفاضا بنحو 4,2 مليار أوقية خلال 2010 بعد زيادتها بحدود 3,7 مليار عام 2009.

وكان للعوامل المستقلة للسيولة تأثير بارز باتجاه التوسع حيث كانت بحدود 63,4 مليار أوقية وهي تعزى إلى زيادة الموجودات الخارجية الصناعية (+69,7 مليار أوقية) وبدرجة أقل عمليات الدولة (+5,8 مليار) التي عوضت تقلص حركة النقود بنوعيتها (-4,4 مليار) ثم العوامل الأخرى الصافية (-7,8 مليار). كما أن عمليات السياسة النقدية وعمليات الصرف كانت ذات تأثير مقيد لحركة النقود بحدود (-68,7 مليار أوقية حيث كانت أهم من التأثير باتجاه التوسع الذي تمثله العوامل المستقلة.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

## VII. سوق رأس المال

يتألف هذا السوق من شقين أساسيين هما سوق أدونات الخزينة العامة والسوق المصرفي البيني. وكما هو معروف فإن الآليات الأخرى التي تتمثل في إفادات الودائع وأوراق الخزينة وأدونات البنك المركزي لا تلعب دورا فاعلا من الناحية العملية لحد الساعة.

وقد تبين أن سوق أدونات الخزينة بحكم انتظام إصدارته ولتزايد عدد المشاركين وحجم العمليات بدأ يدخل في صميم الممارسة المالية في بلادنا. وكان انتظام الإصدارات فضلا عن المردودية دون المجازفة بالأصول



المقترحة سببا وجيها لتطور هذا النوع من الأسواق المالية. وسمح هذا الانتظام كذلك بإعطاء سوق أذونات الخزينة العامة المزيد من المصداقية والجاذبية.

وخلافا للشق المتعلق بالأذونات، فإن سير السوق المصرفي البيني لم يبدأ إلا في شهر سبتمبر 2007، وبعدد محدود من العمليات. وتواصل تطور هذا النوع من الأسواق حيث وطد الثقة بين البنوك مجسدة في مبادلة السيولة المضمونة بواسطة أذونات الخزينة. وكانت الاستعانة بالبنك المركزي محصورة بتدخلات محدودة ولفترة وجيزة.

## 7.1 سوق أذونات الخزينة العامة

تقوم الخزينة العامة بصفة منتظمة وعبر المناقصة بطرح سندات على المدى القصير في السوق النقدي.

ومنذ سنوات يتم إصدار نوعين من الأذونات بوتيرة أسبوعية: أذونات لأربعة أسابيع وأذونات لمدة 13 أسبوعا. واعتبارا من 2009 تم إصدار أذونات مدتها 26 أسبوعا و 50 أسبوعا وفقا للنظم المعمول بها. وسمحت الأذونات الجديدة للخزينة العامة بالتوفر على آجال استحقاق مريحة للوفاء ، برصيد الأذونات بحيث تم تقليص حجم سداد المستحقات حسب هذه الآجال.

وفي السنة المالية 2010، كان المجموع التراكمي لإصدارات أذونات الخزينة يساوي 486,75 مليار أوقية مقابل 385,07 مليار عام 2009 مسجلا زيادة 26,1%. ويبين الجدول التالي وضع طرح أذونات الخزينة في السوق لعام 2010.

جدول 20 : مبالغ الأذونات المكتتبة 2010 (مليار أوقية)														
	بنود	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
أذونات خزينة على 4 أسابيع	مبالغ مطروحة	26,53	24,23	24,6	24	34,5	30,5	24	29,02	23,35	23,8	31,55	26,55	322,62
	فوائد محتسبة	0,17	0,15	0,16	0,16	0,23	0,2	0,16	0,18	0,15	0,15	0,2	0,17	2,08
أذونات خزينة على 13 أسبوع	مبالغ مطروحة	9,1	12,2	8,2	8,4	12,1	7,5	7,3	13,58	10,1	11,8	13,18	13	126,46
	فوائد محتسبة	0,19	0,26	0,17	0,18	0,26	0,16	0,15	0,29	0,22	0,25	0,28	0,28	2,69
أذونات خزينة على 26 أسبوعا	مبالغ مطروحة	0,3	2,6	1,5	1,9	3,3	1,7	3,1	2,9	1,5	3,1	3,8	6,4	32,1
	فوائد محتسبة	0,01	0,11	0,06	0,08	0,14	0,07	0,13	0,12	0,06	0,13	0,16	0,27	1,36
أذونات خزينة على 50 أسبوعا	مبالغ مطروحة	2,2	0,4	-	0,22	0,4	-	-	-	0,35	0,1	-	1,9	5,57
	فوائد محتسبة	0,17	0,03	-	0,02	0,03	-	-	-	0,03	0,01	-	0,15	0,44
مجموع	مبالغ مطروحة	38,13	39,43	34,3	34,52	50,3	39,7	34,4	45,5	35,3	38,8	48,53	47,85	486,75
	فوائد محتسبة	0,55	0,55	0,39	0,43	0,66	0,44	0,44	0,59	0,45	0,54	0,65	0,87	6,57

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

وقد تم اكتتاب ما يقارب 22,4% من السندات العمومية الصادرة عام 2010 من طرف وكلاء غير مصرفيين في حين كان مستوى الاكتتاب عام 2009 يعادل 25%.

وكان أعلى مستوى للإصدارات قد سجل في شهر مايو عند 50,3 مليار أوقية بسبب فائض السيولة في تلك الفترة. أما أدنى مستوى لمبلغ السندات المطروحة للبيع فقد كان في شهر مارس 34,3 مليار أوقية أما المعدل الشهري فقد استقر عند 40,6 مليار أوقية.

ومثلت الأذونات التي يتجاوز أجل سدادها 13 أسبوعا 33,7% من مجموع المبيعات وهو ما يشير إلى تفضيل المكتتبين للسندات ذات الأجل القصير. وفي 2009، كانت حصة الأذونات التي يزيد أجلها على 13 أسبوعا 38,4%.

وقد عرف الوفاء بأذونات الخزينة العامة تطورا مشابها لمستوى الإصدارات أي بزيادة 48% على مدى الفترة قيد الدراسة.

جدول 21 : تطور مخزون أذونات الخزينة (مليون أوقية)					
القطاع	2009		2010		التغير %
	مخزون	وزن	مخزون	وزن	
بنوك	54 125	71 %	69 950	78 %	29,20 %
غير البنوك	22 117	29 %	19 752	22,00 %	-10,70 %
مجموع	76 242	100 %	89 702	100 %	

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

بلغت المستحقات 89,7 مليار أوقية في 2010/12/31 في حين كانت تعادل 76,2 مليار في الفترة ذاتها من العام السابق. أما المستحقات الشهرية فقد كانت 74,9 مليار أوقية لعام 2010.

ويستحوذ القطاع غير المصرفي على 22% من هذه المستحقات نهاية 31 ديسمبر 2010 مقابل 29% بتاريخ 2009/12/31.

## 7.2 السوق المصرفي البيني

ما يزال السوق المصرفي البيني دون التطلعات رغم التقدم الملاحظ عام 2010. وقد سجل نشاط هذا الفرع من السوق تطورا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات السابقة سواء تعلق الأمر بعدد العمليات أو بحجم التعاملات. وقد استؤنفت تدخلات البنك المركزي بعد تباطؤ قوي عام 2009.

وهكذا بلغ مجموع تبادلات السيولة المصرفية ما بين البنوك في عام 2010 ما مجموعه 148,6 مليار من عمليات مبادلة السيولة بالسندات. وفي 2009 كان مجموع مبادلات السيولة يساوي 126,7 مليار أوقية.

وقد جرت عمليات الإقراض/التسليف بين البنوك بصفة عامة لفترات تتراوح بين يوم واحد وأربعة أيام. وتراوحت الفائدة بين 8 و 8,9%

وفيما يتعلق بالعمليات مع البنك المركزي، تمت إعادة تمويل 5 بنوك حيث لجأت إلى مبادلة السيولة بالسندات لفترة تتراوح بين 5 أيام و 7 أيام. وكان مبلغ إعادة التمويل قد وصل إلى 17 مليار أوقية عام 2010 أي بزيادة 16 مليار أوقية عن عام 2009.

## 7.3 نسب الفائدة

تميز عام 2010 بانخفاض نسب الفائدة مقارنة بعام 2009، كما يتبين من الجدول التالي:

جدول 22 : تطور نسب الفائدة						
نسبة السوق المصرفي البيني		متوسط نسبة الفائدة المرجحة الإجمالية لأذونات الخزينة		النسبة المطبقة في شبك إعادة الشراء		شهر
2010	2009	2010	2009	2010	2009	
% 8,82	% 10,30	% 8,44	% 11,22	% 9,00	% 12,00	يناير
% 8,26	% 10,25	% 8,39	% 11,34	% 9,00	% 12,00	فبراير
% 8,17	% 9,94	% 8,36	% 11,18	% 9,00	% 12,00	مارس
% 8,19	% 10,02	% 8,57	% 11,19	% 9,00	% 12,00	إبريل
% 8,27	% 10,34	% 8,53	% 11,36	% 9,00	% 12,00	مايو
% 8,19	% 10,42	% 8,62	% 11,40	% 9,00	% 12,00	يونيو
% 8,35	% 10,49	% 8,54	% 11,38	% 9,00	% 12,00	يوليو
% 8,27	% 10,35	% 8,36	% 11,42	% 9,00	% 12,00	أغسطس
% 8,26	% 10,40	% 8,41	% 11,20	% 9,00	% 12,00	سبتمبر
% 8,23		% 8,33	% 11,11	% 9,00	% 12,00	أكتوبر
% 8,29	% 10,34	% 8,47	% 10,54	% 9,00	% 9,00	نوفمبر
% 8,14	% 8,72	% 8,56	% 8,66	% 9,00	% 9,00	ديسمبر
% 8,26	% 7,39	% 8,46	% 11,00	% 9,00	% 9,00	معدل

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

### 7.3.1 نسب الفائدة على أذونات الخزينة العامة

في عام 2010، كان تطور نسب الفائدة على أذونات الخزينة العامة التي كان معدلها المرجح يقل عن نسبة الفائدة المركزية، ناتجا عن انخفاض نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي التي تراجعت من 12 إلى 9% في نوفمبر، من جهة، وعن توسيع السوق ليشمل منافسين جدد خارج المصارف، من جهة أخرى.

### 7.3.2 نسبة الفائدة المصرفية البينية

بلغ متوسط نسبة الفائدة المرجحة المطبقة فيما بين المصارف 8,3% عام 2010 مقابل 10,7% عام 2009. وقد تراوحت النسب بين 8% و 8,9%.

وقد تم تطبيق نسبة الفائدة المركزية البالغة 9% على جميع التعاملات ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

## 7.4 وسائل الدفع

### 7.4.1 الأوراق والنقود في التداول

تميزت النقود بأنواعها بتباطؤ وتيرة زيادتها لتستقر عند 5,4% عام 2010 بدل ارتفاع بلغ 17,5% عام 2009. وقد استقرت النقود في التداول في نهاية ديسمبر 2010 عند 86,7 مليار أوقية مقابل 82,2 مليار.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/ الإدارة العامة للدراسات

#### 7.4.2 وسائل الدفع المصرفية

بدأ العمل في فبراير 2008 بمشروع متابعة تقييد البنوك بالضوابط وهو يهدف إلى اعتماد الضوابط الدولية الخاصة بوسائل الدفع في موريتانيا. وفي هذا الإطار تم اعتماد قاعدتين تتعلقان بالشيك وبتسجيل الهوية المصرفية.

وتتمثل الأهداف المنشودة من خلال اعتماد هذه القواعد فيما يلي:

- إمكانية أتمتة التعامل بالأوراق التجارية وهو ما سيؤدي إلى مكاسب في مجال إنتاجية البنوك وجودة الخدمات المقدمة إلى الزبناء؛
- إمكانية أتمتة وسائل الدفع عبر الحدود التي تشكل البنوك الموريتانية من خلال اعتماد صيغة IBAN؛
- تحسين سلامة العمليات المتعلقة بوسائل الدفع المشار إليها؛
- تخفيض آجال المقاصة أثناء التعاملات المصرفية البيئية باستخدام وسائل الدفع.

وفيما يتعلق بتطبيق هذه القواعد، التزمت 9 بنوك من أصل 12 بينها البنك المركزي الموريتاني بالقاعدة المتعلقة ببنية RIB كما أن غالبية البنوك (8 بنوك) تعاملت بشكل صحيح بخصوص قاعدة الشيك في نهاية 2010.

وتم تحديد فاتح يناير 2012 كآخر أجل للتقيد بقاعدة IBAN (رقم الحساب المصرفي الدولي - قاعدة ISO 13616).

#### 7.4.3 عمليات غرفة المقاصة

في عام 2010، عالجت غرف المقاصة 94826 معاملة منها 84760 على مستوى نواكشوط والبقية في نواذيبو. ومثلت الشيكات غالبية القيم المعالجة (82%).

وبلغ حجم العمليات 451,6 مليار أوقية أي بزيادة 28,2%. وعالجت غرفة المقاصة في نواكشوط ما يناهز 407 مليارات أوقية. ولم يقيم البنك المركزي بعرض أي معاملة تابعة للخزينة العامة على غرفة المقاصة خلافا للعام السابق.

جدول 23 : توزيع عمليات المقاصة حسب نوع السند						
السنة	شيكات	كمبيالات	أوامر تحويل	مجموع	قيم البنك المركزي	بنك مركزي (%)
2010	77 436	720	16 670	94 826	0	0 %
2009	69 600	752	12586	82 938	99 89	12 %

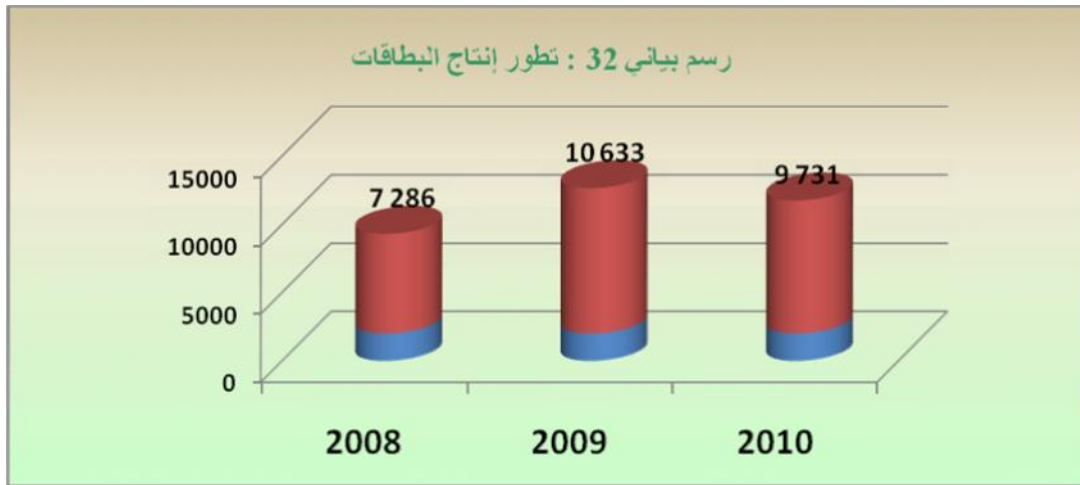
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

#### 7.4.4 عمليات التقيد الإلكتروني

في عام 2010، تميز تسيير هذا النوع من النشاط الذي يتولاه تجمع جيمتيل بتدشين خدمات مصرفية ببنية جديدة مع شبكة فيزا الدولية. وتواصلت أهداف تشجيع أنظمة الدفع الجديدة في بلادنا وخاصة من خلال تطوير وتنمية التعامل المصرفي البنيني مع تنفيذ برنامج للاتصال المصرفي البنيني.

وقد تعززت الخدمات المصرفية خلال عام 2010 بفضل تطوير تغطية الشبكة المصرفية البنينية في نواكشوط وفي الداخل. وهكذا، فإن استحداث خدمات جديدة كبطاقة "فيزا" والدفع المسبق وقبولهما من طرف أجهزة التوزيع الآلي للنقد وحواسيب الدفع الإلكتروني المربوطة بمركز المعالجة التابع لتجمع جيمتيل، كان يعتبر مكسبا أساسيا للبنوك.

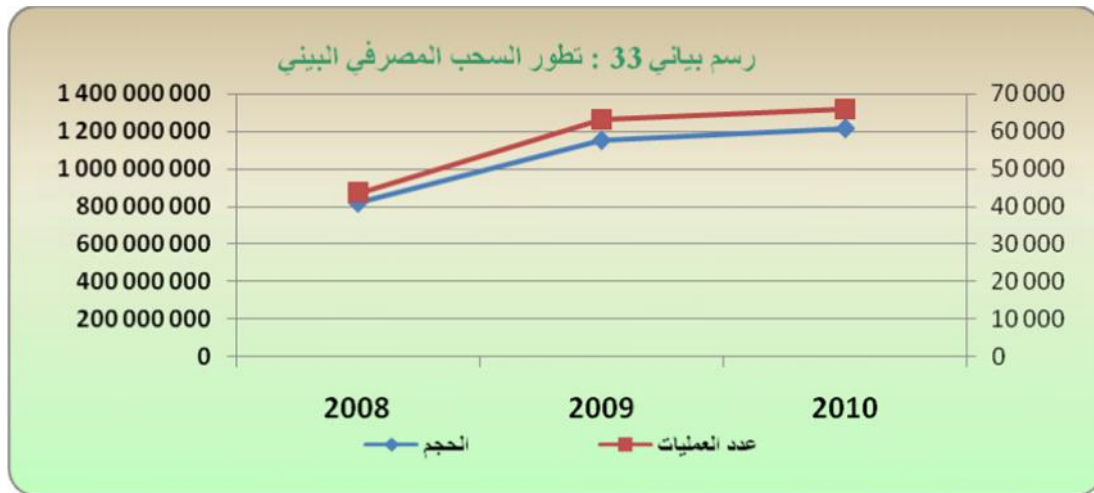
وفي إطار إصدار البطاقات المصرفية، شهد مركز الشخصنة نشاطا متوسطا خلال عام 2010 وسجل إنتاج البطاقات المصرفية البنينية انخفاضا خفيفا يعود إلى الإنتاج المكثف للبطاقات المصرفية خلال السنتين السابقتين مما أدى إلى استقرار الإنتاج، كما يشار إلى تأثير ضعف منظومة الاتصال المعتمدة خلال السنة المذكورة.



المصدر : جيمتيل

وفيما يتعلق بعمليات السحب المصرفي البنيني، شهد العام 2010 تقدما جيدا بنسبة 5,5% وبلغ حجم التعاملات المصرفية البنينية أكثر من 1,2 مليار أوقية أي ما مجموعه 65.884 عملية.

ولم تدخل في هذا العد عمليات السحب المحلية التي يجريها حامل بطاقة سحب عبر جهاز توزيع النقود الآلي لمصرفه وهي مهمة جدا من حيث الحجم والعمليات.



المصدر : جيمتيل

ويبرز الرسم البياني زيادة عدد العمليات بنسبة 3,13% مقارنة مع العام السابق كما أن التطور كان إيجابيا خلال السنوات الثلاث الماضية.

وفيما يتعلق بعمليات الدفع التي تمت على حواسيب الدفع الإلكتروني فقد سجلت في عام 2010 حجما يقدر بـ 398,9 مليون أوقية أي ما يقابل 2582 عملية. وسجل حجم عمليات الدفع عبر حواسيب الدفع هذه تطورا جيدا بنسبة 99,1% مقارنة مع العام السابق. ويصدق الشيء ذاته على عدد العمليات المسجلة التي زادت بنسبة 54,6%.



المصدر : جيمتيل

وقد مثلت التعاملات بواسطة بطاقات فيزا 95% من هذا الحجم.

وبالنظر إلى التقدم الذي أحرز في السنة المنصرمة، فإن آفاق تطور نشاط التنقيد الإلكتروني الذي يعتبر جيدا تسير باتجاه خلق منتجات وخدمات جديدة وخصوصا الدفع بواسطة الهاتف النقال GSM والدفع المسبق والتجارة الإلكترونية بالتزامن مع زيادة جودة الخدمات الموجودة.

## VIII. الإشراف المصرفي

واصل البنك المركزي عام 2010 سياسة العصرية والسعي الحثيث إلى استقرار النظام المالي الوطني. وبالإضافة إلى النصوص التي اعتمدت عام 2009، تم إعداد نص يتعلق بترميز البنوك ومدونة لأخلاقيات المهنة للتمويلات الصغيرة. وتم التصديق كذلك على دراسة جدوى هيكلية لإعادة تمويل هيئات التمويل الصغير.

وبدأ البنك المركزي بمساعدة فنية يقدمها جهاز أفريتاك (صندوق النقد الدولي) في تنفيذ عدد من المشاريع منها:

- نص يتعلق بقواعد القدرة على الوفاء، ويتعلق الأمر بمسار العمل بقواعد الحيطة حسب توصيات بازل 2؛
- نص يتناول الإدارة المؤقتة لمؤسسات القرض؛
- نص يتعلق بالرقابة الداخلية؛
- نص يحدد العناصر المرجعية وإجراءات تنظيم التدقيق الخارجي للبنوك؛
- نظام لتصنيف البنوك من أجل استشراف المصاعب.

ومن جهة أخرى، اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات الرامية إلى تصحيح أوضاع شبكة الصناديق الشعبية للائحة والقرض دون تأخير. وتتناول هذه الإجراءات النقاط السبع التالية: (1) إخضاع هيئة الإشراف على شبكة الصناديق الشعبية (بروكابيك) لإدارة مؤقتة، (2) تصحيح علاقاتها مع البنك المركزي طبقا لإطار الإشراف العادي وللنظم المعمول بها، (3) السير بهيئة بروكابيك للصناديق الشعبية نحو هيكلية جموعية مستقلة في ظرف 12 شهرا، (4) السير بالصناديق الشعبية نحو الاستقلال المالي في أقرب الآجال، (5) تحديد سياسة لتخفيف مصاريف التسيير، (6) تزويد الإداري المؤقت بإطارين (2) بمستوى عال على أن يكون أحدهما من البنك المركزي، (7) العمل خلال اثني عشر شهرا كحد أقصى على بلوغ المعيار المتعلق بمتوسط عدد العمال لكل صندوق شعبي.

ويجدر التنويه بأن تنفيذ معظم إجراءات خطة الإصلاح قد تم أو يجري تنفيذه.

### 8.1 مكونات القطاع المالي

يتألف القطاع المالي الموريتاني من 11 بنكا تجاريا ومؤسسات ماليتين و 8 شركات تأمين و80 هيئة للتمويل الصغير من بينها 51 صندوقا شعبيا للائحة والقرض فضلا عن المصالح المالية للبريد وهيئتين للضمان الاجتماعي، و يبقى النظام المالي الموريتاني خاضعا، إلى حد كبير، لسيطرة النظام المصرفي. ويجدر التنويه بأن بنك تجاري وفا قد قام خلال عام 2010 بشراء جزء من أسهم فرع بنك BNP وأصبح يعرف الآن باسم "بنك التجاري موريتانيا" وأن بنك قطر الوطني QNB بدأ العمل في موريتانيا.

#### 8.1.1 البنوك

يتألف النظام المصرفي الموريتاني من 11 بنكا تجاريا بينها 3 بنوك يمتلك أغلبية رأس مالها أجنبيا. وارتفعت شبكة البنوك من 75 فرعا إلى 79 فرعا بتاريخ 31 ديسمبر 2010 وهي تغطي جميع العواصم الجهوية عبر البلاد.

وتوجد نسبة 45% من الفروع في أكبر مدينتين أي نواكشوط ونواذيبو. ولا تزال نسبة الصيرفة محدودة حيث تعادل 4% تقريبا.

### 8.1.2 المؤسسات المالية الأخرى

تعمل في موريتانيا حاليا مؤسستان ماليتان غير مصرفيتين إحداها متخصصة في الإيجار المالي. وبلغت القروض الصافية التي وزعتها المؤسستان 7,2 مليار أوقية عام 2010 بزيادة 16% مقارنة مع 2009. وتقيدت المؤسسات بجميع النسب الاحتياطية في مجال التسيير لغاية 2010/12/31 باستثناء نسبة السيولة.

### 8.1.3 نشاط الرقابة والإشراف

قام البنك المركزي عام 2010، في إطار الإشراف على النظام المالي بعدة أنشطة إضافة إلى حرصه على استقرار النظام المالي ويتعلق الأمر بما يلي:

- تفتيش عام لنشاط هيئة المال المشورة للاستثمار FCI،
- عمليات تدقيق خارجي للبنوك عام 2009،
- عمليات تفتيش حول مهمات خاصة،
- عمليات تفتيش لـ 10 هيئات تمويل صغيرة،
- رقابة دائمة لمستندات البنوك.

### 8.1.4 قواعد الحيلة

لقد تم تقيد البنوك بصفة عامة بمعايير الحيلة المالية.

#### 8.1.4.1 السيولة

تقيد النظام المصرفي بنسبة السيولة (20% على الأقل). وكان هذا المعامل عند 59,3% في ديسمبر 2010 و 68,4% في نهاية 2009.

تجميعي	تجميعي	تجميعي	مطلوب	جدول 24: معامل السيولة
ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	ديسمبر 2008		(آف أوقية)
129 143 302	131 402 299	100 497 449		1. أصول سائلة
217 906 657	191 984 381	171 648 907		2. قابلية للوفاء على المدى المتوسط
59,27 %	68,44 %	58,55 %	20% على الأقل	نسبة 2/1

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

#### 8.1.4.2 صافي رؤوس أموال المساهمين

كما هي الحال في عام 2009، شهدت رؤوس أموال المساهمين الصافية للبنوك زيادة بنحو مليار أوقية عام 2010. ومن شأن هذه الزيادة أن تحسن المركز المالي للبنوك.

جدول 25 : قاعدة الحد الأدنى للأموال الخاصة الصافية (ألف أوقية)				
2010	2009	2008	مطلوب على الأقل	
77 323 376	71 142 479	59 551 628	40 000 000 *	1. أموال خاصة صافية
32 323 376	31 142 479	39 551 628		فائض (+) أو عجز (-) من الأموال الخاصة الصافية
* الحد الأدنى الإلزامي لكافة البنوك اعتبارا من 2008/12/31				

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي



### 8.1.4.3 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

تقيدت البنوك بنسبة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة بعد زيادة رأسمالها.

جدول 26: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة				
2010	2009	2008	مطلوب	
96 131 924	89 672 807	79 760 073		1. أموال خاصة وما شابهها
40 657 396	34 720 025	34 055 019		2. أصول ثابتة
55 474 528	54 952 782	45 705 054		فائض (+) أو عجز (-) من الموارد الثابتة
% 42,29	% 38,72	% 42,70	على الأكثر 100 %	نسبة 2/1

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

### 8.1.4.4 تغطية المخاطر

في نهاية عام 2010، كانت نسبة تغطية المخاطر نحو 34,6%، علما بأن الحد الأدنى لهذه النسبة هو 10%. وقد سجل تراجعاً بسيطاً مقارنة مع مستواه في عام 2009. ويعزى ذلك إلى زيادة القروض إلى الاقتصاد التي ارتفعت من 199 مليار أوقية إلى 223 مليار أوقية من سنة لأخرى.

جدول 27 : تغطية المخاطر				
2010	2009	2008	مطلوب	
77 075 558	70 894 661	59 303 810		1. أصول خاصة صافية مصححة
223 137 201	190 359 960	186 078 951		2. التزامات مرجحة
% 34,54	% 37,24	% 31,87	على الأقل 10 %	نسبة (½)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

### 8.1.5 مردودية البنوك

وفقاً للبيانات المؤقتة، كانت النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي تعادل 2 مليار أوقية مقابل 5 مليارات في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض من جهة إلى المجهود المبذول في تكوين احتياطي تعويض الديون المشكوك فيها. وقد بلغت نسبة مردودية الأموال الخاصة 17% ومردودية العائدات 4%.

جدول 28 : تركيبة ناتج نشاط البنوك التجارية				
البيان (مليون أوقية)	ديسمبر 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
عوائد مالية لعمليات الزبناء	14 872	14 326	15 490	12 707
- أعباء مالية لعمليات الزبناء	5 565	3 573	4 023	5 567
= هامش مالي	9 307	10 753	11 467	7 140
+ عمولات	3 896	9 293	10 900	9 849
أ = هامش تشغيل البنوك	13 203	20 046	22 367	16 989
عوائد على استثمار السيولة	3 875	4 706	4 581	10 269
- أعباء على اقتراض السيولة	787	2 233	2 301	631
ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة	3 088	2 473	2 280	9 638
عائدات تكميلية	3 827	123	157	91
إعانات تم استلامها	0	0	0	0
ج = عوائد تكميلية	3 827	123	157	91
أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي	20 118	22 642	24 804	26 718
تكاليف العمال	4 241	4 625	5 284	5 502
ضرائب ورسوم	665	846	621	357
مصاريف تسيير متفرقة	7 098	7 725	10 827	7 435
- أعباء مسترجعة	811	950	933	305
= مصاريف التشغيل	11 193	12 246	15 799	12 989
= ربح التشغيل المصرفي	8 925	10 396	9 005	13 729
- مخصصات الائتثار	2 571	1 567	1 700	1 741
ديون ميثوس منها	706	609	1 076	342
- مخصصات الحيلة	6 057	8 876	8 938	10 716
+ استرجاع مخصصات الحيلة	857	4 004	7 107	1 640
= ربح جاري	448	3 348	4 398	2 570
أرباح وخسائر عن السنوات السابقة	-116	1 313	-362	-838
خسائر وأرباح استثنائية	1 599	1 910	1 278	1 004
- ضرائب على الشركات	503	590	533	1 133
= ربح صافي	1 428	5 981	4 781	1 603

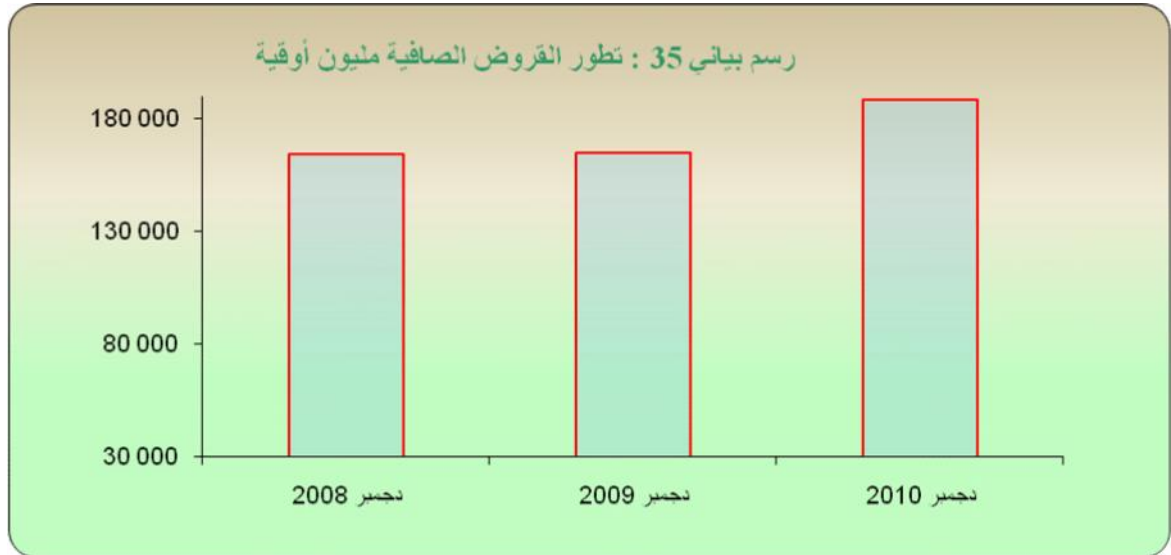
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

## 8.2 نشاط القطاع المالي

### 8.2.1 البنوك

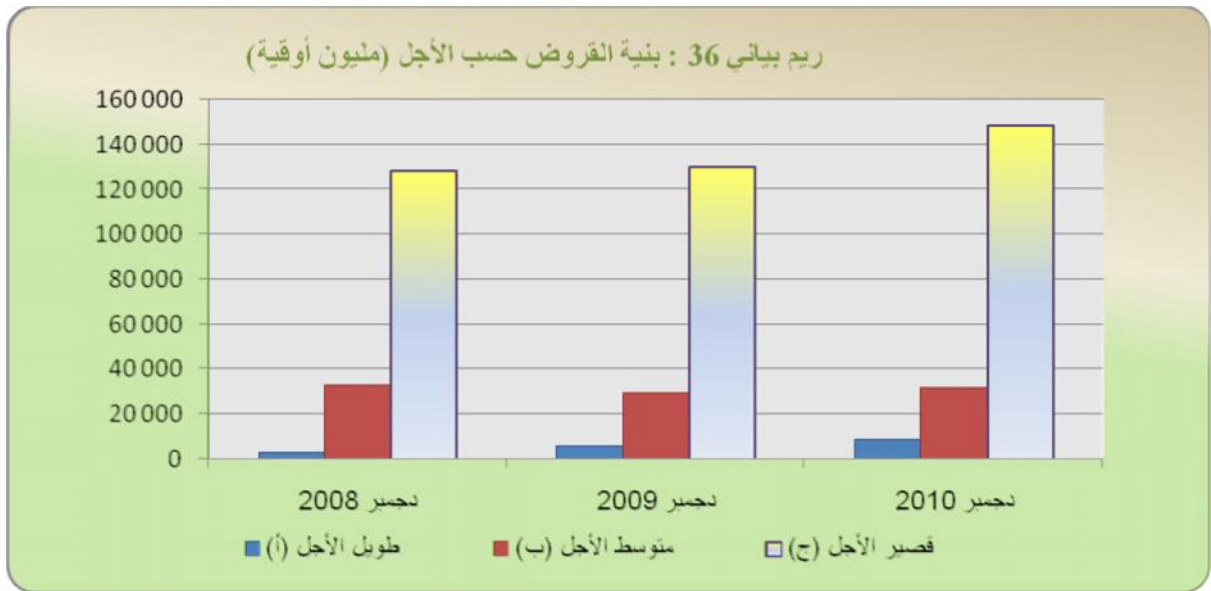
#### 8.2.1.1 توزيع القروض من طرف البنوك

في نهاية عام 2010، سجلت القروض المجمعة الصافية للبنوك زيادة بنسبة 13,9% حيث بلغت 188 مليار أوقية مقابل 165 مليار أوقية عام 2009.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

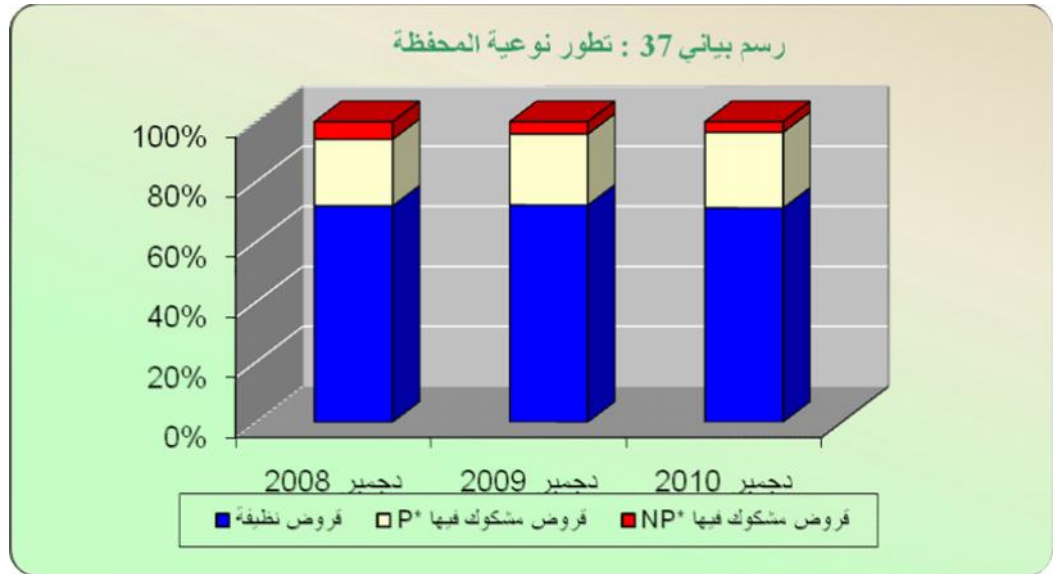
وكما هو الحال في السابق تمثل القروض قصيرة الأجل 70% من المجموع.



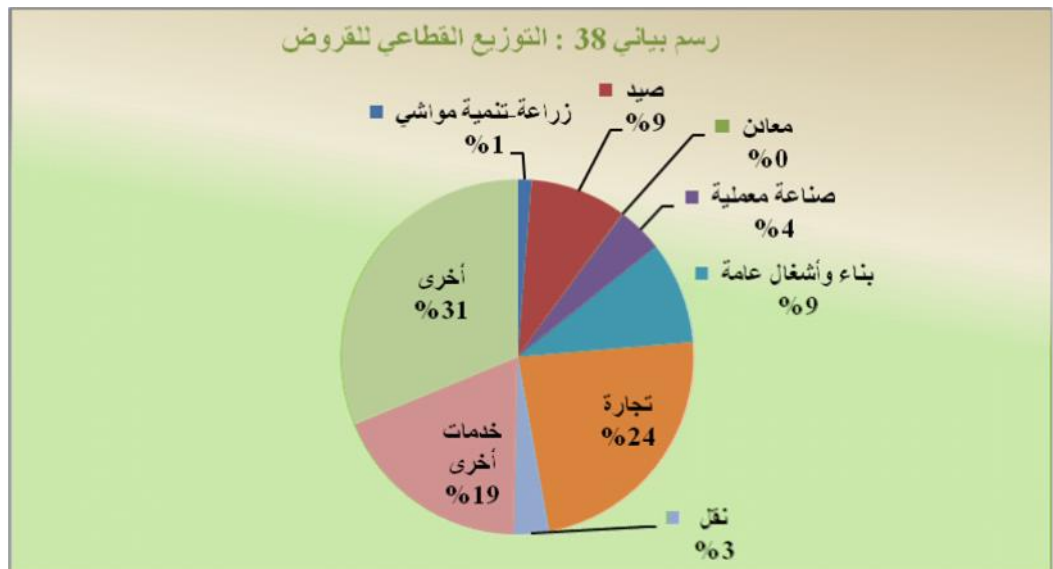
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

بعد أن عرف نوعا من الثبات عام 2009، عاد مستوى الديون المشكوك فيها إلى الارتفاع حيث انتقل من 59 مليار إلى 72 مليار عام 2010، ومن هنا جاء المجهود الذي قامت به البنوك حيث كونت احتياطات لهذا الغرض بلغت 63 مليار أوقية مقابل 51 مليار أوقية عام 2009، و 46,7 مليار أوقية عام 2008.

وبالمقارنة مع القروض بشكل عام، مثلت القروض المشكوك فيها 28% مقابل 32,4% عام 2009.

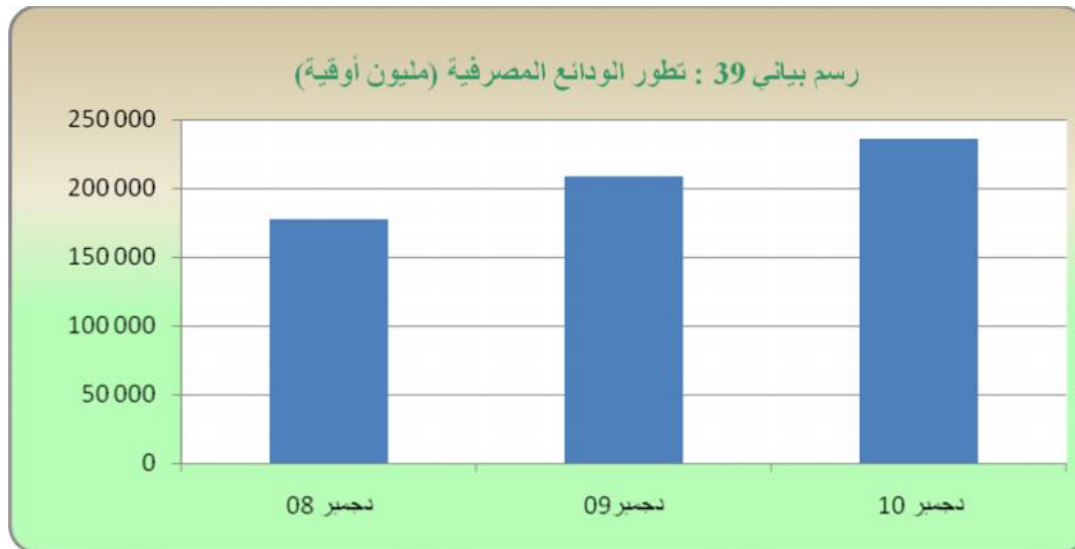


المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

كانت القروض إلى الاقتصاد لعام 2010 تتعلق في معظمها بقطاعات التجارة والخدمات والقروض الاستهلاكية حيث مثلت أكثر من 74%. وبقي هذا التوزيع دون تغيير يذكر.



المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

تنامت ودائع البنوك المجمعة بنسبة 13,3% في نهاية ديسمبر 2010 مقابل 17,5% عام 2009. ويعكس هذا التطور تباطؤ الودائع تحت الطلب من 17% عام 2009 إلى 13% عام 2010.

جدول 29 : تركيبة وتطور الودائع (مليون أوقية)			
ديسمبر 10	ديسمبر 09	ديسمبر 08	
196 645	172 957	148 989	ودائع تحت الطلب (أ)
20 567	19 469	15 312	ودائع لأجل (ب)
18 809	15 931	13 074	حساب ادخار (ج)
236 021	208 358	177 375	ودائع
% 83	% 83	% 84	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
% 9	% 9	% 9	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
% 8	% 8	% 7	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

وكما هي الحال عام 2009، بقيت حصة الودائع لأجل وحسابات الادخار عند 17% من مجموع موارد الزبناء على مستوى البنوك.

جدول 30 : توزيع الودائع (مليون أوقية)			
2010	2009	2008	
23 955	23 779	23 207	ودائع عمومية (أ)
200 019	184 579	154 168	ودائع خاصة (ب)
223 974	208 358	177 375	مجموع الودائع
% 11	% 11	% 13	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

بقيت ودائع الزبناء دون تغيير كما هو الحال عام 2009، عند 11% من مجموع الودائع.

جدول 31 : مقارنة الودائع/القروض (مليون أوقية)			
بيان (مليون أوقية)	ديسمبر 08	ديسمبر 09	ديسمبر 10
قروض لأجل طويل	2 903	5 712	8 422
قروض لأجل متوسط	32 863	29 113	31 655
قروض لأجل قصير	128 206	130 195	148 444
قروض صافية	163 972	165 020	188 521
مخصصات تحوطية	46 706	51 020	63 407
مجموع القروض الخام	210 678	216 040	251 929
ودائع تحت الطلب	148 989	172 957	196 645
ودائع لأجل	28 386	35 401	39 376
ودائع	177 375	208 358	236 021
فرق : ودايع - قروض خام	-33 303	-7 682	-15 908
فرق : ودايع - قروض صافية	13 403	43 338	47 500
نسبة منوية : ودايع / قروض خام	% 84,20	% 96,40	% 93,69
نسبة منوية : ودايع / قروض صافية	% 108,20	% 126,30	% 125,20

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

انتقلت نسبة تغطية القروض بالودائع من 96,4% عام 2009 إلى 93,7% عام 2010. ولا تزال دون الحد الأدنى القانوني وهو 120%.

جدول 32 : تطور سيولة البنوك (مليون أوقية)			
بيان (مليون أوقية)	ديسمبر 08	ديسمبر 09	ديسمبر 10
I. استخدامات السيولة (مليون أوقية)	110 598	129 685	129 809
صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية	42 427	45 783	40 015
وكلاء محليون وأجانب	15 331	29 777	24 844
سوق نقدي	0	0	0
سندات خزينة	52 840	54 125	64 950
II. موارد السيولة	15 606	4 691	5 834
هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية	426	217	20
وكلاء محليون وأجانب	11 887	1 781	2 811
سوق نقدي	0	0	309
إعادة تمويل البنك المركزي	3 293	2 693	2 693
رصيد عمليات الخزينة (1 - 2)	94 992	124 994	123 975
معدل تغطية الموارد بالاستخدامات	% 149,60	% 161,70	% 153,80

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

سجلت أرصدة البنوك من السيولة انخفاضا بسيطا في ديسمبر 2010 مقارنة مع الفترة ذاتها من 2009. وقد انتقلت من 124,9 مليار أوقية إلى 123,9 مليار. وبلغت تغطية الموارد بالاستخدامات 153,8% مقابل 161,7% في العام السابق. ويتألف أبرز بند من بنود استخدامات السيولة من أدونات الخزينة (42%) ومن رصيد الحسابات الجارية لدى البنك المركزي (35%) ومن أصول لدى الوكلاء (23%).

### 8.2.2 هيئات التمويل الصغير

استمرت خلال عام 2010 الجهود الرامية إلى تصحيح أوضاع القطاع ضمانا لقابليته للاستمرار. وفي هذا الإطار، وبعد التدقيق ميدانيا، تم سحب ترخيص 6 مؤسسات تمويل صغرى. غير أن القطاع زاد منتسبوه مع دخول شبكة جديدة تسمى "الاتحاد الوطني لصناديق الادخار والقرض من أجل تنمية المواشي" اختصارا UNCECEL. وتضم الشبكة 20 هيئة تمويل صغرى وتغطي معظم أجزاء التراب الوطني وتعمل بوجه خاص في المناطق الريفية، مما يمكن من تحسين نفاذ سكان الريف إلى الخدمات المالية. و في عام 2010، بالإضافة إلى الصناديق الشعبية للادخار والقرض (CAPEC)، الاتحاد الوطني لتعاونيات القرض والادخار للتنمية الحيوانية (UNCECEL) و اتحاد القرض الزراعي (UNCACEM)، بلغ عدد هيئات التمويل الصغرى 25 مؤسسة يتواجد أكثر من نصفهم في نواكشوط.

#### 8.2.2.1 القروض

شهد عام 2010 زيادة بنسبة 4,2% في حجم القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الخفيف. ويعزى هذا التطور أساسا إلى اتحاد UNCACEM حيث مثل 96% من القروض الموزعة التي بلغت 19,9 مليار أوقية. وفي نفس الوقت مثل هذا الغلاف 10,6% من القروض الصافية للنظام المصرفي.

جدول 33: نشاطات هيئات التمويل الصغيرة (مليار أوقية)		
بيان	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
قروض صافية	19 129	19 933
ادخار	5 423	4 567
تسليف	15 536	17 174
أموال خاصة	2 131	1 706

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

#### 8.2.2.2 الودائع

سجلت الودائع لدى هيئات التمويل الصغيرة عام 2010 انخفاضا بنسبة 15,8%. وبلغت مع انتهاء السنة 4,5 مليار أوقية ومثلت 2% من مجموع الودائع لدى النظام المصرفي. ويعزى هذا التراجع إلى شبكة الصناديق الشعبية (كابيك) التي تستحوذ على 86% من هذه الودائع.

#### 8.2.2.3 السلف

في عام 2010، اقترض اتحاد UNCACEM 1,7 مليار أوقية أي 97,5% من حجم اقترض القطاع. وسجل هذا البند زيادة تقدما بنسبة 10,5% مقارنة مع 2009.

#### 8.2.2.4 رؤوس أموال المساهمين

نتج عن المصاعب التي عرفتتها شبكة الصناديق الشعبية (كابيك) عام 2010 الجزء الأهم من تقلص الموارد الذاتية للقطاع بنسبة 20%.

### 8.2.2.5 قواعد الحيلة

جدول 34 : نسبة السيولة			
ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	مطلوب	
3 129 708	3 636 507		1. سيولة وما شابهها
4 331 384	5 071 485		2. ودائع تحت الطلب وما شابهها
% 72	% 72	(الحد الأدنى 25%)	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

ما زالت هيئات التمويل الصغيرة تحافظ على نسبة سيولة مرتفع نسبيا.

جدول 35 : نسبة القدرة على الوفاء			
ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	مطلوب	
1 372 257	1 801 308		1. أموال خاصة صافية
18 524 238	16 395 451		2. أصول صافية مرجحة
% 7	% 11	(الحد الأدنى 15%)	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

ما زال تراجع الأموال الذاتية (رؤوس أموال المساهمين) وخاصة على مستوى شبكة الكابيك يلقي بثقله على قدرة هيئات التمويل الصغرى على الوفاء.

جدول 36 : نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط			
ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	مطلوب	
20 200 388	19 073 870		1. استخدامات أجل متبقي يفوق سنة واحدة
20 430 357	19 145 626		2. موارد ثابتة
% 99	% 100	(الحد الأعلى 100%)	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

جدول 37 : تغطية القيم الثابتة			
ديسمبر 2010	ديسمبر 2009	مطلوب	
832 993	927 756		1. سندات استثمار وأصول ثابتة
1 372 257	1 801 308		2. أموال خاصة صافية
% 61	% 52	(الحد الأعلى 75%)	

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

كما هي الحال عام 2009، انخفضت نسبة التغطية بحكم تقلص رؤوس أموال المساهمين.



### 8.3 مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، اتخذ مجلس التوجيه والتنسيق للجنة تحليل البيانات المالية (كانيف) الذي يترأسه محافظ البنك المركزي عددا من الخطوات من بينها:

- اعتماد خطة عمل 2010 وميزانية (الكانيف) لسنة 2010 والتقارير الفصلية للهيئة،
- اتخاذ عدد من القرارات المتعلقة بعمل الهيئة وخاصة موافقتها المبدئية على التفاوض حول اتفاقيات للتعاون وتبادل البيانات مع خلايا الاستعلامات المالية في كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر،
- رسم التوجهات الرئيسية المتعلقة بالتسيير والوقاية من الأخطار مع إصدار تعليمات إلى الهيئات المعنية بتطبيق صارم للنصوص والتدابير التي ينص عليها القانون رقم 2005/048 الصادر بتاريخ 7 مايو 2005.

في مجال التعاون الدولي تم التوقيع على اتفاقيتين:

- في مايو 2010 في الحمامات (تونس)، وقعت موريتانيا على اتفاق للتعاون وتبادل المعلومات مع خلية الاستعلامات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة،
- وقعت خلية كانيف على اتفاق للتعاون وتبادل المعلومات مع خلية الاستعلامات المالية في السنغال (سانتيف)،

في أعقاب الدورة العلنية الثالثة عشر لهيئة GIABA صادق الأعضاء بالإجماع على منح موريتانيا صفة عضو مراقب.

## الكشوف المالية للبنك المركزي عام 2010

### 8.4 حساب الموازنة

أظهرت حسابات موازنة البنك المركزي الموريتاني في ختام السنة المنتهية بتاريخ 2010/12/31 توازنا من حيث الأصول والخصوم عند 300.243.958 ألف أوقية مقابل 272.788.150 ألف أوقية في 2009/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 27.455.808 ألف أوقية أي ما يمثل 10,66%.

#### 8.4.1 الأصول

##### 8.4.1.1 الذهب والموجودات بالعملة الصعبة (27,03% من الموازنة)

لغاية 2010/12/31، كانت موجودات البنك المركزي من الذهب والعملة الصعبة تساوي 81.161.793 ألف أوقية مقابل 62.474.430 ألف أوقية يوم 2009/12/31 أي بزيادة مطلقة تبلغ 18.686.383 ألف أوقية وهو ما يمثل نسبة 29,91%.

وتتألف من:

##### 8.4.1.1.1 موجودات من الذهب (1,52% من الموازنة)

بلغت قيمة موجوداتنا من الذهب حسب إعادة تقييم سوق لندن في 2010/12/31 نحو 4.553.392 ألف أوقية مقابل 3.312.058 ألف أوقية عام 2009 أي بزيادة مطلقة قدرها 1.241.904 ألف أوقية وهو ما يمثل نسبة 37,5%. وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع قيمة الذهب من 1104 دولار للأونصة في 2009/12/31 إلى 1410,25 دولار للأونصة في 2010/12/31.

جدول 38 : تركيبة الموجودات من الذهب						
31.12.2009		31.12.2010				البيان
أونصة	المقابل بالأوقية	أونصة	السعر (*)	سعر الصرف (**)	المقابل بالأوقية	
326,3297	94 386 610,39	326,3297	1410,25	282	129 778 221,56	موجودات بالخزائن
11124,691	3 217 671 805,78	11124,691	1410,25	282	4 424 183 926,14	ودائع ذهب بنك فرنسا
11451,0207	3 312 058 416,17	11451,0207	1410,25	282	4 553 962 147,69	مجموع

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

##### 8.4.1.1.2 الموجودات من العملة الصعبة (25,51% من الموازنة)

تتطلق منهجية تقييم الموجودات من العملة الصعبة من أسعار سوق الصرف (سعر التوازن) يوم 2010/12/31 حسبما هو محدد في غرفة السوق بالإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة. وسجلت هذه الموجودات زيادة نسبية قدرها 29,49% أي ما يعادل 17.444.460 ألف أوقية كقيمة مطلقة. وبلغت 76.606.831 ألف أوقية في 2010/12/31 بعد أن كانت 59.162.371 ألف أوقية عند 2009/12/31.

كما يجدر التنويه بأن الموجودات تحت الطلب قد زادت بنسبة 176,58%. وفي المقابل، سجلت الموجودات لأجل انخفاضاً بسيطاً بنسبة 0,8%. ويعود ذلك إلى زيادة ملحوظة لودائنا تحت الطلب بالدولار لدى الخزينة الأمريكية بما يعادل 13.656.029 ألف أوقية لتصل إلى 15.245.842 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 مقابل 1.589.813 ألف أوقية في 2009/12/31. ولدى بنك فرنسا باليورو بما قيمته 2.253.238 ألف أوقية ولدى اتحاد البنوك العربية والفرنسية بمبلغ 489.162 ألف أوقية ولدى بنك فرنسا بالدولار بما يعادل 390.893 ألف أوقية. وفيما يلي جداول تبين تركيبة مقارنة الموجودات بالعملة الصعبة لعامي 2010/2009.

جدول 39 : تركيبة الموجودات بالعملة الصعبة				
موجودات خارجية	2009	2010	تغير مطلق	تغير %
موجودات تحت الطلب	10 117 426 298,22	27 983 130 871,86	17 865 704 573,64	176,58
موجودات لأجل	49 044 945 000	48 623 700 000	-421 245 000	-0,86
<b>مجموع</b>	<b>59 162 371 298,22</b>	<b>76 606 830 871,86</b>	<b>17 444 459 573,64</b>	<b>29,49</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للمحاسبة

جدول 40 : تركيبة عاداتنا تحت الطلب (بالأوقية)				
الطبيعة	2009	2010	تغير مطلق	تغير %
في الصندوق	1 136 307 509,90	1 327 935 617,61	191 628 107,71	16,86
شيكات للتحويل	6 748 599,49	6 914 642,40	166 042,91	2,46
ودائع مراسلين	8 974 370 188,83	26 648 280 611,85	17 673 910 423,02	196,94
<b>مجموع</b>	<b>10 117 426 298,22</b>	<b>27 983 130 871,86</b>	<b>17 865 704 573,64</b>	<b>176,58</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

يتبين من جدول تركيبة الموجودات أعلاه أن هناك ارتفاعاً قوياً لموجوداتنا من الدولار حيث بلغت ما قيمته 15.734.609 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يمثل 55,22 كقيمة نسبية. كما يجدر التنويه بزيادة موجوداتنا من اليورو حيث كانت بقيمة 1.744.755 ألف أوقية أي ما يمثل 5,71 كقيمة مطلقة.

وبالمقابل، وفي الفترة ذاتها، شهد بند "موجودات خارجية أخرى" تراجعاً هاماً بلغ 34.904 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 28,81 كقيمة نسبية.

جدول 41: تركيبة الموجودات من العملات الصعبة بالأوقية						
العملة الصعبة	2009	2010	تغير مطلق	تغير %	2009	2010
دولار أمريكي	28 494 676 347,84	44 229 285 019,65	15 734 608 671,81	55,22	48,16	57,74
يورو	30 546 525 955,06	32 291 280 744,84	1 744 754 789,78	5,71	51,63	42,15
عائدات خارجية أخرى	121 168 995,32	86 265 107,37	-34 903 887,95	-28,81	0,21	0,11
<b>مجموع</b>	<b>59 162 371 298,22</b>	<b>76 606 830 871,86</b>	<b>17 444 459 573,64</b>	<b>29,49</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

جدول 42 : توزيع الموجودات حسب العملات				
موجودات لأجل		موجودات تحت الطلب		طبيعة الموجودات
%	مبلغ	%	مبلغ	
41,18	20 022 000 000,00	33,34	9 329 580 744,84	يورو
47,22	22 961 700 000,00	66,35	18 567 285 019,68	دولار أمريكي
11,6	5 640 000 000,00	0,31	86 265 107,34	أخرى
<b>100</b>	<b>48 623 700 000,00</b>	<b>100</b>	<b>27 983 130 871,86</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

إلى جانب موجوداتنا بالعملات الصعبة، كما هو مبين أعلاه، هناك مساهمتنا في كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وهي كالاتي:

#### 8.4.1.2 صناديق النقد - الأصول (10,72% من الموازنة)

يبرز هذا البند مساهمة البنك المركزي بالأوقية في رأسمال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وكذا العائدات من حقوق السحب الخاصة اعتباراً من عام 2006، حيث أصبحت هذه المساهمات تعود إلى البنك المركزي وفقاً للاتفاق المبدئي بين الدولة والبنك المركزي.

##### 8.4.1.2.1 اكتتابات في رأس المال (10,72% من مجموع الموازنة)

في 2010/12/31 بلغت الاكتتابات بالأوقية 32.180.961 ألف أوقية مقابل 31.678.529 ألف أوقية في 2009/12/31 أي بزيادة 502.432 ألف كقيمة مطلقة وهو ما يمثل 1,59%. وتعود هذه الزيادة إلى تغيير سعر حقوق السحب الخاصة الذي انتقل من 399,17 يوم 2009/04/30 إلى 406,94 يوم 2010/04/30 (راجع الجدول التالي).

جدول 43 : الاكتتابات				
التغير ب %	تغير قيمة مطلقة	2010	2009	الطبيعة
1,95	500 566 466,17	26 207 199 502,77	25 706 633 036,60	اكتتابات بالأوقية لدى صندوق النقد الدولي
0,03	1 865 466,00	5 973 761 383,00	5 971 895 917,00	اكتتابات بالأوقية لدى صندوق النقد العربي
<b>1,59</b>	<b>502 431 932,17</b>	<b>32 180 960 885,77</b>	<b>31 678 528 953,60</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

سجلت مساهمتنا في رأسمال صندوق النقد الدولي زيادة خفيفة بنسبة 1,95%. وتعود الزيادة إلى تغيير سعر حقوق السحب الخاصة من 399,17 يوم 2009/04/30 إلى 406,94 يوم 2010/04/30.

أما زيادة مساهمتنا بنسبة 0,03% في رأسمال صندوق النقد العربي فهي عائدة إلى تغيير سعر الدينار العربي ما بين السنتين الماليتين حيث انتقل من 1197,51 يوم 2009/12/31 إلى 1220,82 يوم 2010/12/31. وتتوزع المساهمات كما يلي:

جدول 44 : تفاصيل الاكتتاب في رأسمال صندوق النقد الدولي				
التغير بـ %	تغير قيمة مطلقة	2010	2009	اكتتابات
1,95	500 566 466,17	26207199503	25706 633036,60	اكتتابات بالأوقية
<b>1,95</b>	<b>500 566 466,17</b>	<b>26 207 199 502,77</b>	<b>25706 633036,60</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

جدول 45 : تفاصيل الاكتتاب في رأسمال صندوق النقد العربي				
التغير بـ %	تغير قيمة مطلقة	2010	2009	اكتتابات
0,03	1 865 466,00	5 973 761 383,00	5971895917	اكتتابات بالأوقية
<b>0,03</b>	<b>1 865 466,00</b>	<b>5 971 895 917,00</b>	<b>5971895917</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

### 8.4.1.2.2 الموجدات من حقوق السحب الخاصة

بعد تولي البنك المركزي نيابة عن الدولة تسيير حسابات صندوق النقد الدولي، تمت إحالة رصيد الحساب 103 "موجدات من حقوق السحب الخاصة" إلى الحساب 1010210 "موجدات من حقوق السحب الخاصة" تحت الفرع 101 بدل 103 وهو يحتوي في نهاية الفترة المذكورة مبلغا قدره 23.016 ألف أوقية.

وفي التصنيف I، في جانب أصول الموازنة، يحتل بند "ديون على الدولة" مكانا مرموقا كما يتبين من البنود التالية:

### 8.4.1.3 ديون على الدولة (51,78% من مجموع الموازنة)

في السنة المنتهية، سجل هذا البند زيادة مطلقة قدرها 5.302.605 ألف أوقية مقارنة مع مستواه بتاريخ 2009/12/31 بقيمة نسبية قدرها 3,53. وتأتي الزيادة نتيجة لتحمل بقية الخسائر للسنة المالية 2009 بما يعادل 1.379.102 ألف أوقية وكذلك الفوائد على اتفاقية البنك المركزي والدولة بمبلغ 2.764.984 ألف أوقية وتغير سعر حقوق السحب الخاصة باتجاه الزيادة، حيث انتقل من 409,23 يوم 2009/12/31 إلى 432,36 يوم 2010/12/31 وهو ما يجعل البند يعادل 155.452.595 ألف أوقية في نهاية السنة المنتهية.

جدول 46 : تفاصيل مقارنة لبند "ديون على الدولة"				
التغير بـ %	تغير القيمة المطلقة	2010	2009	اسم الحساب
0	0	7 481 976,92	7 481 976,92	حسابات بريدية جارية
	0	0	0	مكتشوف الخزينة العمومية
-3,67	-2 800 000 000,00	73 500 000 000,00	76 300 000 000,00	ديون أخرى على الدولة
5,65	1 158 518 671,67	21 655 734 236,29	20 497 215 564,62	دعم بحقوق السحب الخاصة لبنك المركزي/الدولة
166,76	6 944 085 900,12	11 108 144 091	4 164 058 190,96	ديون على الدولة تحت التسوية
0	0	49 181 234 747	49 181 234 747,29	عمليات أخرى مع الدولة
<b>3,53</b>	<b>5 302 604 571,79</b>	<b>155 452 595 051,58</b>	<b>150 149 990 479,79</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة  
وانطلاقا من الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

#### **8.4.1.3.1 الخزينة العامة**

للسنة السادسة تباعا يكون كشف حساب الخزينة العامة معدوما وذلك كثمرة للسياسة النقدية الرامية إلى تمويل عجز ميزانية الدولة عبر سوق أدونات الخزينة العامة من جهة، وللتأثير الإيجابي لعائدات النفط على احتياجات الدولة من السيولة من ناحية أخرى.

#### **8.4.1.3.2 ديون أخرى على الدولة (24,48% من الموازنة)**

يتضمن هذا البند البالغ 73.500.000 ألف أوقية لغاية 2010/12/31 التزامات الدولة تجاه البنك المركزي. وقد تناقص بمبلغ 2.800.000 ألف أوقية مقارنة مع مستواه في العام السابق أي بنسبة 3,67% نتيجة عمليات الدفع التي تمت خلال السنة.

#### **8.4.1.3.3 اعتمادات بحقوق السحب الخاصة البنك المركزي - الدولة (7,21% من مجموع الموازنة)**

يبلغ هذا البند 21.655.734 ألف أوقية ويسجل التزامات الدولة تجاه البنك المركزي معبرا عنها بحقوق السحب الخاصة منذ عام 2009. وقد زاد بمبلغ 1.158.519 ألف أوقية مقارنة مع مستواه في العام السابق أي بنسبة 5,65%. ويعود سبب الزيادة إلى تغير سعر حقوق السحب الخاصة باتجاه الارتفاع حيث انتقل من 409,23 بتاريخ 2009/12/31 إلى 432,36 بتاريخ 2010/12/31.

#### **8.4.1.3.4 ديون على الدولة واجبة التسوية (3,70% من مجموع الموازنة)**

لغاية 2010/12/31، بلغ رصيد هذا البند 11.108,144 ألف أوقية مقابل 4.164.058 ألف أوقية يوم 2009/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 6.944.086 ألف أوقية. وتعود هذه الزيادة إلى تحمل بقية العجز من موازنة 2009 بما يناهز 1.379.102 ألف أوقية، وكذلك إلى الفوائد على اتفاقية البنك المركزي - الدولة بمبلغ 2.764.984 ألف أوقية وإلى المبالغ غير المسددة والبالغة 2.800.000 ألف أوقية.

#### **8.4.1.3.5 عمليات أخرى مع الدولة (16,38% من مجموع الموازنة)**

لم يشهد هذا البند تغيرا مقارنا مع مستواه عام 2009 ويشمل مراكز مدينة بفارق الصرف المستقطع من الدولة نظرا لتحديث حسابات عائدات والتزامات البنك المركزي بالعملات الصعبة.

#### **8.4.1.4 فارق الصرف (0,86% من الموازنة)**

يلاحظ أيضا أن مستوى فارق الصرف لغاية 2010/12/31 قد زاد بنحو 1095,49 كقيمة نسبية مقارنة مع مستواه في 2009/12/31 وهو ما يمثل 2.355.212 ألف أوقية كقيمة مطلقة. ويجدر التنويه بأن فارق الصرف قد رصد له احتياطي لهذه السنة.

ومنذ ليبرالية النظام المصرفي، يحتل بند "قروض إلى الاقتصاد" مكانا لا يعتد به في مجموع الموازنة كما يتبين من الفقرة التالية.

#### **8.4.1.5 القروض إلى الاقتصاد (5,26% من مجموع الموازنة)**

مع انتهاء السنة المالية كان رصيد هذا البند يبلغ 15.791.220 ألف أوقية مقابل 15.051.220 ألف أوقية أي بزيادة مطلقة قدرها 740.000 ألف أوقية ونسبة 4,92%. ويعود سبب الاتجاه التصاعدي إلى إعادة تمويل شبكة بروتوكيبك للصناديق الشعبية للاذخار والقرض بمبلغ 1.500.000 ألف أوقية. ومع ذلك، تقلص الاتجاه نحو الزيادة نتيجة إعادة خصم مبلغ 200.000 ألف أوقية تم اقتطاعه من ديون شركة سونمكس من جهة والكمبيالة

البالغة 5.600.000 ألف أوقية المقطوعة من مدينين متفرقين واقتطاعها فيما بعد من هيئة FCI للمال والاستشارات والاستثمار.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال السنة المالية المذكورة كانت سلفة شركة سونمكس تبلغ 11.598.220 ألف أوقية ولم تسدد الشركة أي قسط منها لغاية نهاية السنة. وكان لزاما إيجاد حل وسط مع شركة سونمكس للتفاهم حول جدولة لسداد أصل الدين والفوائد.

#### 8.4.1.6 أسهم الاشتراكات (0,08% من الموازنة)

يسجل هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

وتشمل مشاركتنا المقيدة بالسعر التاريخي المساهمات الثلاث التالية:

- سندات الاشتراك في UBAF
- سندات الاشتراك في AFREXIMBANK
- سندات الاشتراك في تجمع جيمتيل

جدول 47 : الوضعية المقارنة لتوزيع السندات				
اسم الحساب	2009	2010	تغير القيمة المطلقة	التغير بـ %
اتحاد البنوك الإفريقية (إيباف)	115 132 800	115 132 800	0	0
أفركسيم بانك	49 212 000	49 212 000	0	0
جيمتيل	81 045 000,00	81 045 000,00	0	0
مجموع	<u>245 389 800</u>	<u>245 389 800</u>	<u>0</u>	<u>0</u>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

وفصل الجدول التالي سنداتنا لدى كل من UBAF و AFREXIMBANK

جدول 48 : تفاصيل مشاركتنا في إيباف وأفركسيم بانك					
بيان	عدد السندات	قيمة إسمية بالدولار	سعر بالدولار	سعر الدولار عند تاريخ الاقتناء	القيمة المقابلة بالأوقية
إيباف	32160	50	1 608 000,00	71,6	115 132 800,00
أفركسيم بانك	40	10 000,00	400 000,00	123,03	49 212 000,00

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

#### 8.4.1.7 الأصول الثابتة (0,43% من مجموع الموازنة)

بلغت القيمة المحاسبية للأصول الثابتة بتاريخ 2010/12/31 نحو 1.298.826 ألف أوقية مقابل 1.488.071 ألف أوقية في العام السابق مسجلة بذلك انخفاضا في القيمة المطلقة ناهز 189.246 ألف أوقية أي 12,7%.

ويبرز الجدول التالي هذا التغير:

جدول 49 : تركيبة الأصول الثابتة (قيمة محاسبية صافية)				
اسم	2009	2010	تغير القيمة المطلقة	التغير بـ %
مصاريف اقتناء الأصول الثابتة	0	0	0	-
مصاريف التأسيس	0.00	0	0	-
الأرض	75 238 820,00	75 238 820,00	0	0
المباني	502 147 477,70	525 815 215,20	23 667 737,50	4,71
تجهيزات	47 138 702,18	135 085 341,36	87 946 639,184	186,57
معدات وأثاث مكتبي	86 061 731,88	75 472 769,75	-10 588 962,135	-12,3
تجهيزات معلوماتية	65 338 625,85	37 603 870,57	-27 734 755,28	-42,45
لوازم الصندوق	110 184 653,30	94 526 524,37	-15 658 128,931	-14,21
وسائل نقل	112 191 673,22	23 131 338,23	-89 060 334,994	-79,38
ودائع وكفالة مالية	781 016,40	781 016,40	0	0
مقدم الأشغال / الصفقة	423 484 546,91	265 666 771,91	-157 817 775,00	-37,27
أصول ثابتة قيد الاقتناء	65 503 951,73	65 503 951,73	0	0
مجموع	1 488 071 199,17	1 298 825 619,48	-189 245 579,69	-12,72

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

وقد شمل التراجع كلا من البنود التالية:

- بند "معدات وأثاث مكتبي" انخفض بنحو 10.589 ألف أوقية أي بنسبة 12,30% نظرا لإعادة تصنيف معدات الصندوق عند 110.555 ألف أوقية؛
- بند "أدوات معلوماتية" حيث انخفض بمبلغ 27.735 ألف أوقية وهو ما يمثل قيمة نسبية قدرها 42,45.
- بند "معدات صندوق" انخفض بنسبة 14,21% أي ما يناهز 15.658 ألف أوقية؛
- بند "معدات نقل" انخفض نسبيا بنحو 79,38 أي ما يعادل 89.060 ألف أوقية كقيمة مطلقة.
- وأخيرا بند "مقدم أشغال وصفقات" انخفض بنسبة 37,27 أي بقيمة مطلقة قدرها 157.818 ألف أوقية.

وتم تعويض التخفيضات السابقة بارتفاع في البنود التالية:

- بند "ترتيب واستصلاح وتأسيسات" زاد بنحو 87.947 ألف أوقية كقيمة مطلقة وهي تمثل زيادة نسبية قدرها 186,57؛
- بند "بناء" زاد بنسبة 4,71 وتمثل 23.668 ألف أوقية كقيمة مطلقة.

وقد جرى قيد حسابات الأصول الأخرى في بند الحسابات النظامية المتفرقة التالي:



#### 8.4.1.8 الحسابات النظامية والأصول المتفرقة (3,84% من مجموع الموازنة)

بلغ بند الحسابات النظامية والأصول المتفرقة في جانب الأصول بتاريخ 2010/12/31 نحو 11.543.970 ألف أوقية مقابل 11.485.527 ألف أوقية في 2009/12/31 أي بزيادة 58.442 ألف أوقية كقيمة مطلقة تمثل 0,51 كقيمة نسبية.

جدول 50 : كشف مقارن لتركيبية الحسابات النظامية والأصول المتفرقة				
البيان	2009	2010	مطلق	تغير
%				
R.g.a.	2 309 064,98	2 301 564,04	-7 500,94	-0,32
سلف إلى العمال	3037203617	2 926 261 981,06	-110 941 636,00	-3,65
أوراق تجارية لم تسدد في المقاصة	0	0	0	-
مدينون متفرقون	414 079 809,97	412 315 486,13	-1 764 323,84	-0,43
سعر تكلفة التسليم	1673944868	1 769 745 063,97	95 800 195,99	5,72
شيكات وقيم قيد القبض	0	21 156 006,00	21 156 006,00	-
حساب تسوية الأصول	6 357 989 949,13	6 412 189 537,16	54 199 588,03	0,85
حسابات الربط مقر/وكالات	0	0	0	-
<b>مجموع</b>	<b>11 485 527 309,12</b>	<b>11 543 969 638,36</b>	<b>58 442 329,24</b>	<b>0,51</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

وقد شملت الزيادة كلا من البنود التالية:

- بند "سعر تكلفة التسليم" شهد زيادة بسيطة في القيمة النسبية بنحو 5,72 أي ما يمثل 95.800 ألف أوقية كقيمة مطلقة؛
- بند "حساب تسوية الأصول" سجل زيادة خفيفة بلغت 54.200 ألف أوقية أي ما يناسب 0,85%. وتعود الزيادة بين أمور أخرى إلى ملاحظة نواتج قيد القبض بموجب اتفاقية البنك المركزي وشركة سونمكس بخصوص 724.889 أوقية وسلفة مخصصات الهاتف والوقود لشهر يناير 2011 بمبلغ 9.349 ألف أوقية.
- فيما يتعلق بالبند "شيكات وقيم قيد القبض"، فإنه يظهر رصيدا بمبلغ 21.156 ألف أوقية يتعلق بكمبالتين مستحقتي الوفاء يوم 2010/12/31 لدى بنك شنقيط الأولى بمبلغ 12.153 ألف أوقية والثانية بمبلغ 9.003 ألف أوقية وتمت تسويتهما يوم 2 يناير 2011.

وقد تم تعويض هذا الاتجاه التصاعدي بانخفاض في البنود التالية:

- بند "صندوق التسليف" الذي زاد بنسبة 0,32 أي ما يقابل 7 آلاف أوقية كقيمة مطلقة؛
- بند "سلف إلى العمال" انخفض بنسبة 3,65% بعد سداد مختلف البنود التي جرت خلال السنة المالية؛
- بند "أوراق تجارية لم تسدد في المقاصة" لم يشهد تغيرا وبقي عديم القيمة بتاريخ 2010/12/31؛
- بند "دائنون متفرقون" شهد انخفاضا خفيفا بنسبة 0,43 أي ما يعادل 1.764 ألف أوقية كقيمة مطلقة.

## 8.4.2 الخصوم

### 8.4.2.1 الأوراق والنقد في التداول (32,24% من مجموع الموازنة)

بلغت قيمة النقد في التداول يوم 2010/12/31 ما يعادل 96.784.141 ألف أوقية مقابل 91.797.782 بتاريخ 2009/12/31 أي بزيادة 4.986.359 ألف أوقية أي نسبة 5,43%.

جدول 51: تركيبة مقارنة (2009/2010) للإصدار والمقبوضات				
اسم	2009	2010	تغير مطلق	تغير %
أوراق تم إصدارها	109 158 000 000,00	122 030 000 000,00	12 872 000 000,00	11,79
نقد معدنية تم إصدارها	681 425 930,00	836 825 930,00	155 400 000,00	22,81
ناقصا السيولة في الصندوق	18 041 643 464,00	26 082 684 552,40	-8 041 041 088,40	44,57
<b>مجموع التداول</b>	<b>91 797 782 466,00</b>	<b>96 784 141 377,60</b>	<b>4 986 358 911,60</b>	<b>5,43</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

تعكس هذه الزيادة مدى تغطية حاجة الاقتصاد من السيولة بواسطة الإصدارات النقدية.

### 8.4.2.2 الحسابات الجارية والودائع (26,06% من مجموع الموازنة)

يتم في هذا البند تسجيل جميع الودائع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية لكل من المجموعات العمومية، البنوك التجارية وكذا ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في موريتانيا وودائع عمال البنك.

بلغ رصيد هذا الحساب لغاية 2010/12/31 ما يناهز 78.253.472 ألف مقابل 59.720.412 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 أي بزيادة 18.533.860 ألف أوقية يمثل 31,03%.

جدول 52 : تركيبة مقارنة للودائع				
البيان	2009	2010	تغير مطلق	تغير %
مجموعات وهيئات عمومية	23 072 351 488,57	46 388 424 093,95	23 316 072 605,38	101,06
بنوك ومؤسسات مالية	21 512 633 260,96	21 279 329 334,84	-233 303 926,12	-1,08
ودائع البنوك بالعملات	5 370 509 865,73	6 597 693 564,34	1 227 183 698,61	22,85
مؤسسات مالية أجنبية	1 944 755,53	48 042 979,86	46 098 224,33	2370,39
حساب خاص	471 073,00	1 073,00	-470 000,00	-99,77
مؤسسات غير مصرفية	18 143 473,80	41 872 883,45	23 729 409,65	130,79
ودائع البنوك التجارية لدى سوق الصرف	8 820 313 729,54	1 800 073 806,00	-7 020 239 923,54	-79,59
حسابات العمال	917 402 638,51	1 264 694 467,07	347 291 828,56	37,86
أرباح مقسمة على العمال	6 641 812,12	6 641 812,12	0	0
ودائع المؤسسات العمومية بالعملات الصعبة	=	826 698 428,59	826 698 428,59	—
<b>مجموع</b>	<b>59 720 412 097,76</b>	<b>78 253 472 443,22</b>	<b>18 533 060 345,46</b>	<b>31,03</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

يترتب على الجدول السابق الملاحظة التالية:

زيادة في القيمة النسبية بنحو 31,03 تعود أساسا إلى تغير غالبية البنود باتجاه الصعود.

وتشمل الزيادة كلا من البنود التالية:

- زيادة بند "مجموعات وهيئات عمومية" حيث انتقل من 23.072.351 ألف أوقية في 2009/12/31 إلى 46.388.424 ألف أوقية في السنة المنتهية أي بزيادة 23.316.073 ألف أوقية تمثل نسبة 101,06%. تأتي هذه الزيادة نتيجة تغير رصيد حساب الخزينة العامة باتجاه الصعود حيث ارتفع من 9.299.323 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 إلى 13.992.985 ألف أوقية في 2010/12/31 أي بزيادة في القيمة المطلقة قدرها 4.693.662 ألف أوقية أي ما يناسب 50,47 كقيمة نسبية، وكذلك بند "ودائع التجمعات العمومية" حيث ارتفع من 6.778.038 ألف أوقية في 2009/12/31 إلى 9.807.499 ألف أوقية في 2010/12/31 أي بزيادة 3.029.461 كقيمة مطلقة تمثل 44,70%، وبند تخفيف المديونية C2D بنحو 1.387.200 ألف أوقية وبند المؤسسات العمومية للتكوين بمبلغ 270.551 ألف أوقية إضافة إلى فتح حساب تقاعد تكميلي باسم شركة سنيم بمبلغ 6.451.200 ألف أوقية.
- بند "بنوك تجارية بالعملات الصعبة" وهو يمثل حسابات تدخل بالعملات الصعبة في سوق الصرف وقد زاد بنسبة 22,58% أي ما يعادل 1.227.184 ألف أوقية. ويعزى ذلك إلى كون البنوك قد اشترت من سوق الصرف مبالغ زادت على مبيعاتها.
- كما أن بند "المؤسسات المالية الدولية" زاد من حيث القيمة المطلقة بمبلغ 46.098 ألف أوقية حيث انتقل من 1.945 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 إلى 48.043 ألف أوقية في 2010/12/31، ويعود هذا التغير باتجاه الصعود إلى استخدامات حساب سفارة الإمارات العربية المتحدة الذي كان رصيده يوم 2010/12/31 يساوي 46227 ألف أوقية.
- كما أن بند "المؤسسات غير المصرفية" الذي يضم حسابات المؤسسات غير المصرفية من العملات الصعبة زاد بنسبة 130,79% حيث ارتفع من 18.143 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 إلى 41.873 ألف أوقية في 2010/12/31 نتيجة رصيد حساب "وكيل دائني الخطوط الجوية الموريتانية" المفتوح باليورو والبالغ 22.713 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31.
- بند "ودائع المؤسسات العمومية بالعملات الصعبة" وقد زاد بنحو 10,19% حيث انتقل من 18.143 ألف أوقية في 2009/12/31 إلى 76.425 ألف أوقية في 2010/12/31. وتقيد فيه ودائع كل من الشركة الموريتانية للمحروقات و مندوبية مراقبة الصيد والتفتيش البحري.
- أخيرا بند "حسابات العمال" وتقيد فيه ودائع العمال التي زادت نسبيا بنحو 37,86 حيث انتقلت من 917.403 ألف أوقية في 2009/12/31 إلى 1.264.694 ألف أوقية في 2010/12/31.

وقد تقلص الاتجاه نحو الصعود بانخفاض البنود التالية:

- بند "البنوك والمؤسسات المالية" ويحتوي على الودائع بالأوقية للهيئات الدولية وعلى الحسابات القابلة للصرف وودائع مكاتب الصرف الذي انخفض بنسبة 1,08 أي 233.304 ألف أوقية بالقيمة المطلقة. ويعود الانخفاض أساسا إلى تراجع مكونة "ودائع البنوك بالأوقية" حيث انخفضت بنسبة 0,57 أي ما يعادل 120.573 ألف أوقية بالقيمة المطلقة وهو ما يفسر بالاهتمام الذي توليه البنوك لسوق سندات الخزينة ولسوق الصرف.
- حساب "ودائع البنوك التجارية في السوق التجاري" الذي شهد تغيرا باتجاه الانخفاض بنحو 7.020.240 ألف أوقية.

ويبين الجدول التالي مستوى المبالغ المشتراة من طرف البنوك التجارية بانتظار تحويلها:

جدول 53 : مستوى المبالغ المشتراة من طرف البنوك بانتظار تحويلها		
5570307	باميس سوق الصرف دولار أمريكي	987 000 000,00
5570308	البنك الموريتاني للتجارة الدولية سوق الصرف دولار أمريكي	84 503 556,00
5570309	البنك العام لموريتانيا سوق الصرف دولار أمريكي	167 764 620,00
5570346	سوسيتيه جنرال موريتانيا سوق الصرف دولار أمريكي	166 830 072,00
5570395	بنك BNP سوق الصرف دولار أمريكي	297 684 558,00
5573007	باميس سوق الصرف يورو	96 291 000,00
مجموع		1 800 073 806,00

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

#### 8.4.2.3 صندوق النقد الدولي - الخصوم (17,61% من مجموع الموازنة)

إن جانب الخصوم في حساب صندوق النقد الدولي الذي هو عبارة عن سندات هذه الهيئة بالعملة الوطنية وتمثل ما يقابل اكتتاباتها في الأصول (حساب سندات الصندوق والحساب رقم 1) ومبلغ المخصصات بحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2.

ويبلغ المركز الصافي لحساب صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم 52.870.263 ألف أوقية في 2010/12/31 مقابل 50.943.350 ألف أوقية في 2009/12/31 أي بزيادة 1.926.913 ألف أوقية. وهو ما يمثل نسبة 3,78%.

جدول 54 : تفاصيل مقارنة لمركز صندوق النقد الدولي - الخصوم				
بيان	2009	2010	تغير مطلق	تغير بـ%
دعم بحقوق السحب الخاصة	25 235 311 590	26 661 631 158,36	1 426 319 568,63	5,65
صندوق النقد الدولي الحساب رقم 1	399 764 823,34	399 764 823,34	0	0
سندات صندوق النقد الدولي	25 306 868 213	25 807 434 679,43	500 566 466,17	1,98
فرق إعادة تقييم مشاركة صندوق النقد الدولي	0	0	0	0
صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2	1 405 038,10	1 432 303,35	27 265,25	1,94
مجموع	50 943 349 664	52 870 262 964,48	1 926 913 300,05	3,78

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

انتقل بند "مخصصات صندوق النقد الدولي بحقوق السحب الخاصة" من 25.235.312 ألف أوقية في العام السابق إلى 26.661.631 ألف أوقية في العام 2010 أي بزيادة نسبة 5,65% أي ما يعادل 1.426.320 ألف أوقية نتيجة تقلب سعر صرف حقوق السحب الخاصة الذي انتقل من 409,23<sup>8</sup> أوقية في 2009/12/31 إلى 432,36 أوقية بتاريخ 2010/12/31.

<sup>8</sup> - وحدة حقوق السحب الخاصة = 409,23 في 2009/12/31 مقابل 432,36 في الفترة ذاتها من 2010.

وفيما يتعلق بالبندين "سندات صندوق النقد" و "صندوق النقد الحساب رقم 2" فقد عرفا زيادة بنسبة 1,98% و 1,94% كقيمة نسبية بعد تحيين سعر صرف حقوق السحب الخاصة الذي أقره الصندوق بتاريخ 2010/04/30 (الوحدة تساوي 406,94 أوقية).

جدول 55 : تطور حقوق السحب الخاصة				
بيان	المبلغ بحقوق السحب الخاصة	المقابل عند 2009/04/30	المقابل عند 2010/04/30	الفرق
الحساب رقم 1 + السندات	64 400 000,00	25 706 633 036,60	26 206 936 000,00	500 302 963,40
الحساب رقم 2	3 520,00	1 405 038,10	1 432 428,80	27 390,70

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

#### 8.4.2.4 صندوق النقد العربي - الخصوم (0,03% من مجموع الموازنة)

يمثل المبلغ 97.667 ألف أوقية مقابل رصيد حساب صندوق النقد العربي البالغ 80.000 دينار عربي الذي هو عبارة عن جزء من مشاركتنا في الأصول. ويذكر أن سنداتنا لدى هذه الهيئة تبلغ 184 سهما منذ 2006/12/31 بعد منحنا 84 سهما بدون مقابل.

#### 8.4.2.5 ودائع البنوك الأجنبية (13,67% من مجموع الموازنة)

تفيد في هذا البند الودائع ذات الأجل الثابت التي يجمعها البنك المركزي لدى بعض البنوك الأجنبية ويحتوي على رصيد مقدر بالقيمة الحالية يبلغ 41.052.587 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 مقابل 35.401.211 ألف أوقية في 2009 أي بزيادة 5.651.376 ألف أوقية كقيمة مطلقة ونسبة 15,96. وتعود هذه الزيادة إلى عمليتي سحب خلال عام 2010 قام بهما صندوق النقد الدولي بمبلغ إجمالي قدره 22.080 ألف وحدة حقوق سحب خاصة في إطار التسهيلات المقدمة في إطار قرض FEC.

وننتج هذا التغير بعد التحديث الذي تم في 2010/12/31 للودائع المبينة أدناه:

- إيداع بنك ليبيا المركزي البالغ 7.000.000 دينار ليبي بنسبة فائدة 4,5% سنويا؛
- إيداع بمبلغ 21.408.729,81 دولار لبنك ليبيا المركزي قابل للدفع على 24 قسطا نصف سنوية متساوية (1 يوليو و 31 ديسمبر كل عام) وبمبلغ 892.030,40 دولار أمريكي اعتبارا من عام 2013؛
- 3 ودائع بفائدة 6% قدمها البنك المركزي الكويتي بمبلغ 10.157.500 دينار كويتي؛
- إيداع بفائدة 0,50% سنويا قدمه صندوق النقد الدولي بمبلغ 10.310.000 حقوق سحب خاصة لدعم ميزان المدفوعات؛
- إيداع صندوق النقد العربي بتاريخ 2005/10/25 بمبلغ 8.600.000 دينار عربي يدفع في 3 أقساط بنسبة فائدة متغيرة.

#### 8.4.2.6 اتفاقيات المدفوعات (0,13% من مجموع الموازنة)

يحتوي هذا البند على جميع اتفاقيات القرض والمقاصة.

#### 8.4.2.6.1 اتفاقية القرض (0,13% من مجموع الموازنة)

يراعي هذا البند في جانب خصوم موازنتنا جميع الأرصدة غير المستخدمة من القروض المقدمة إلى الدولة الموريتانية من طرف بعض الهيئات المالية الدولية لتمويل مختلف المشاريع المنفذة في إطار التعاون بين بلادنا وهذه الهيئات وكذلك التزامات البنك المركزي تجاه بعض الهيئات الأجنبية.

بلغ رصيد هذا الحساب 396.832 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 مقابل 73.094 ألف أوقية في 2009/12/31 أي بزيادة 323.738 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 442,91 كقيمة نسبية. وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى استحداث الحساب 305.40.10 "مشروع مكافحة سوء الأمن الغذائي في وسط جنوب شرق موريتانيا" بمبلغ 396.608 ألف أوقية.

#### 8.4.2.6.2 غرفة المقاصة

يبرز هذا البند الوضع الصافي للتعاملات التجارية بين بلادنا وشبه منطقة غرب إفريقيا والمغرب العربي عبر آلية غرف المقاصة. ولغاية 2010/12/31، كان رصيد البند بحدود 1.563 ألف أوقية مقابل 184.549 ويبرز الرصيد بتاريخ 2010/12/31 المبالغ العالقة بانتظار التسوية بين البنك المركزي ونظيره التونسي.

#### 8.4.2.7 رأس المال والاحتياطيات (0,07% من مجموع الموازنة)

بلغ هذا البند 200.000 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 وهو نفس الرصيد المسجل في العام السابق. وعليه لم يشهد البند تغيرا خلال عام 2010.

ويبرز الجدول التالي الانخفاض المذكور:

جدول 56 : تركيبة رأس المال والاحتياطي				
%	تغير 2010/2009	2010	2009	
0	0	200 000 000,00	200 000 00,00	رأس المال
0	0	0	0	احتياطي قانوني
0	0	0	0	احتياطي اختياري
0	0	200 000 000,00	200 000 000,00	مجموع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

#### 8.4.2.8 احتياطي إعادة تقييم الموجودات من الذهب (1,37% من مجموع الموازنة)

يبين هذا البند إعادة تقييم مخزوننا من الذهب والودائع في مخازن البنك المركزي حيث لوحظ تغير إيجابي بلغ 1.241.904 ألف أوقية بالقيمة المطلقة بعد زيادة سعر الذهب الذي انتقل من سنة لأخرى من 1104 دولار للأونصة في 2009/12/31 إلى 1410,25 دولار في 2010/12/31 أي من 2.869.764 ألف أوقية في 2009/12/31 إلى 4.111.668 ألف أوقية في 2010/12/31.

#### 8.4.2.9 الحسابات النظامية وحسابات الخصوم المتفرقة (7,97% من مجموع الموازنة)

يسجل هذا البند العمليات للحفظ والتسوية في جانب الخصوم ومخصصات لتعويض الخسارة والأعباء ومخصصات صندوق المساعدات والتأمين الاجتماعي وحسابات نظامية أخرى كالقيم للقبض وحساب الارتباط والتزامات الدفع وعمليات الاقتطاع.

وبلغ 23.916.775 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 مقابل 32.131.015 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 حيث سجل تغيرا باتجاه التراجع بنسبة 25,56% أي ما يعادل 8.214.240 ألف أوقية كقيمة مطلقة.

ويمكن تحليل الحسابات النظامية كالآتي: (راجع جدول التركيبة)

جدول 57 : مقارنة تركيبة الحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الخصوم				
اسم	2009	2010	تغير مطلق	تغير %
دائنون متفوقون	9 660 160 805,13	2 210 310 386,16	-7 449 850 418,97	-77,12
ضرائب نوعية	103 942 029,00	428 633 571,00	324 691 542,00	312,38
استقطاعات ضمان الأشغال والصفقات	831 122,00	9 200 699,00	8 369 577,00	1007,02
التزامات بالدفع	4 765 013,50	26 166 166,60	21 401 153,10	449,13
عمليات للاستقطاع	8 964 189,40	9 144 189,40	180 000,00	2,01
مخصصات	544 050 300,24	3 091 703 256,56	2 547 652 956,32	468,28
قيم تحت التحصيل غير قابلة للتصرف	178 500,00	1 523 759 206,00	1 523 580 706,00	853546,61
حساب تسوية الخصوم	21 805 359 126,46	16 617 832 699,61	-5 187 526 426,85	-23,79
رأس مال صندوق النقد الدولي تحت التأسيس	2 025 000,00	25 000,00	-2 000 000,00	-98,77
حسابات الارتباط	739 057,00	0	-739 057,00	-100
<b>مجموع</b>	<b>32 131 015 142,73</b>	<b>23 916 775 174,33</b>	<b>-8 214 239 968,40</b>	<b>-25,56</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

إن تحليل الجدول أعلاه، يثير الملاحظات التالية:

- انخفاض بند "دائنون متفوقون" بمبلغ 7.449.850 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يمثل 77,12 كقيمة نسبية. ويعود الانخفاض إلى تحويلين تم إجراؤهما لحساب 515.00.05 "البنك الوطني القطري قيد التأسيس" بمبلغ 5.000.000 ألف أوقية إلى الحساب الجاري في نفس البنك.
- أما بند الضرائب النوعية فقد زاد بنسبة 312,38% بعد ملاحظة دفع الضرائب على مختلف العلاوات لعام 2010 وبمبلغ إجمالي قدره 324.414 ألف أوقية.
- رصيد البند "استقطاعات ضمان الأشغال والصفقات" زاد بحوالي 8.370 ألف أوقية بسبب استحداث استقطاعات ضمان صفقة الطلاء وتركيب الكابلات.
- بند "التزامات بالدفع" زاد بمبلغ 21.401 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يمثل 449,13% نتيجة باقى فاكسات "مكتب باريس".
- أما بند "عمليات للاستقطاع" فقد زاد قليلا من 8.964 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 إلى 9.144 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31، أي أنه تغير صعودا بمبلغ 180 ألف أوقية كقيمة مطلقة تمثل نسبة 2,01%. وتعود الزيادة إلى مساعدات اجتماعية مقدمة إلى متقاعدين تخلف 6 منهم عن صرف المساعدات.
- بند المخصصات شهد من جانبه تغيرا باتجاه الصعود نتيجة تخصيص احتياطي لفارق الصرف بمبلغ 2.570.204 ألف أوقية. كذلك تم تحيين احتياطي الشيكين للقبض كما هو مبين أدناه.

جدول 58 : شيكات تحت التحصيل			
مقابل القيمة بالأوقية عند	السعر عند	مبلغ بالعملة الصعبة	
2010/12/31	2010/12/31	2010/12/31	
3 942 746,10	370,35	10 646	شيكات للتحصيل باليورو
2 965 230,00	282	10 515	شيكات للتحصيل بالدولار
<b>6 907 976,10</b>			<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

- بند القيمة تحت التحصيل غير القابلة للتصرف زاد بمبلغ 1.502.603 ألف أوقية. ويعود سبب هذه الزيادة إلى تقديم شيكات مختلفة من طرف مفوضية الأمن الغذائي يوم 2010/12/30. وقد تم قبض الشيكات يوم (2011/01/02)، ويعكس الجدول التالي صورة دقيقة عن الشيكات المذكورة:

جدول 59 : قيمة تحت التحصيل غير قابلة للتصرف		
رقم الشيك	مبلغ	مسحوب لدى
1169411	710 750 000,00	بنك شنقيط
94255082	211 650 000,00	باميس
94255083	211 650 000,00	باميس
94255084	297 553 200,00	باميس
8450123	71 000 000,00	بنك التجارة الدولية
	<b>1 502 603 200,00</b>	

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

- بند "حساب تسوية الخصوم" انخفض بنسبة 23,79% أي 5.187.526 ألف أوقية نتيجة استئناف الفوائد على ودائع البنك المركزي الليبي البالغة 6.414.239 ألف أوقية، ودفع ما تبقى من حوافز 2009 بمبلغ 425.700 ألف أوقية وصرف الأقدمية بمبلغ 222.173 ألف أوقية من جهة وتغير الحق في المعاشات باتجاه الصعود والبالغ 1.113.118 ألف أوقية.
- البند "رأس مال صندوق النقد الدولي تحت التأسيس" يبرز رصيда بمبلغ 25 ألف أوقية في ختام سنة 2009 لصالح هيئة "تمويلات الساحل" Finance Sahel.
- وأخيرا بند "حسابات الارتباط" كان عديم الرصيد بتاريخ 2010/12/31.



## 8.5 حساب الأرباح والخسائر

ويتألف من حسابات التسيير وحسابات خارج التشغيل.

### 8.5.1 حسابات التسيير

#### 8.5.1.1 أعباء التشغيل

بلغت أعباء التشغيل 13.071.304 ألف أوقية في 2010/12/31 و 9.768.509 ألف أوقية في 2009/12/31 أي بزيادة 3.302.796 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي نسبة 33,81.

جدول 60 : بنية التكاليف				
اسم الحساب	سنة		تغير 2009/2010	
	2010	2009	قيمة مطلقة	%
صيانة تداول إصدار النقود	763 616 512,47	855 255 825,89	-91639313,42	-0,71
مخصصات التجهيز	78 128 572,00	77 400 000,00	728 572,00	0,94
المجلس العام	24 813 331,00	26 363 332,00	-1 550 001,00	-5,88
مصاريف العمال	5 893 276 651,72	5 543 285 639,07	349991012,7	6,31
تكاليف سلع وأثاث ومباني	189 170 302,32	174 120 962,26	15 049 340,06	8,64
أسفار ونقل	264 145 245,02	149 021 191,73	115124053,3	77,25
توريدات خارجية	257 445 809,65	238 727 622,40	18 718 187,25	7,84
مصاريف عامة للتسيير	541 077 846,92	456 111 078,06	84 966 768,86	18,63
مصاريف مالية	702 694 842,94	1 075 684 182,75	-372989339,8	-34,67
مخصصات للاندثار	260 595 843,36	353 148 572,54	-92 552 729,18	-26,21
مخصصات تحوطية	4 059 595 154,86	819 390 265,49	3 240 204 889,37	395,44
نفقات للحفظ	36 744 291,87	0	36 744 291,87	=
مجموع	13 071 304 404,13	9 768 508 672,19	3 302 795 731,94	33,81

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

وتعود هذه الزيادة إلى:

- ارتفاع بند "مصاريف العمال" بنحو 349.991 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 6,31 كقيمة نسبية وهو ما يعكس الزيادة العادية للرواتب سنويا بما فيها الحوافز.
- المصاريف العامة للتسيير والتي تتضمنها الحسابات من 623 إلى 626 والتي سجلت زيادة بنسبة 22,97% مرتفعة إلى 1.251.839 ألف أوقية في 2010/12/31 بعد أن كانت 1.017.981 ألف أوقية في 2009/12/31.
- الاندثارات التي انخفضت بنسبة 26,21% بعد إلغاء فائض الاندثارات. وشهدت السنة المالية الحصول على مقتنيات جديدة بقيمة 256.675 ألف أوقية. ومثلت المقتنيات 21,89% من جميع الأصول الثابتة الصافية. وفيما يلي النسب المئوية:

جدول 61 : المقتنيات		
بيان	مقتنيات	%
بناء	87 499 368,00	34,09
تجهيزات	103 546 774,00	40,34
تجهيزات وأثاث مكتبي	27 324 500,00	10,65
تجهيزات معلوماتية	14 891 781,19	5,8
تجهيزات الصندوق	6 821 163,53	2,66
مقدم الأشغال/الصفقات	16 591 260,00	6,46
مجموع	256 674 846,72	100

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

- بند "المخصصات التحوطية" شهد زيادة كبيرة باتجاه الصعود نتيجة مخصصات فارق الصرف بمبلغ 2.570.204 ألف أوقية.
- بند "نفقات للحفاظ" ويمثل رصيدا بمبلغ 36.744 ألف أوقية يمثل فارق الصرف الحقيقي لعام 2010.

وبالمقابل تقلصت الزيادات بفضل تراجع أرصدة البنود التالية:

- المصاريف المتعلقة بإصدار الأوراق والنقود المعدنية كانت باتجاه الانخفاض بنحو 91.639 ألف أوقية.
- مخصصات تجهيز عمال التأطير انتقلت من 77.400 ألف أوقية في 2009/12/31 إلى 71.129 ألف أوقية لغاية 2010/12/31 أي بانخفاض 6.271 ألف أوقية ونسبة 8,10.
- مصاريف المجلس العام والسياسة النقدية انخفضت بنسبة 6,64% وانتقلت من 26.363 ألف أوقية عند 2009/12/31 إلى 24.613 ألف بتاريخ 2010/12/31.
- المصاريف المالية تتألف من الفوائد على الودائع ذات الأجل الثابت للبنوك الخارجية والهيئات الدولية (بنك الكويت، صندوق النقد الدولي، الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي وبنك المغرب) ومن فوائد المدينين التي يستلمها وكلاؤنا وقد انخفضت بنسبة 34,67 أي ما يعادل 372.989 ألف أوقية. ويعود الانخفاض أساسا إلى توقيف الفوائد على ودائع البنك المركزي الليبي ويبين الجدول التالي تغير المصاريف المالية ما بين 2010 و 2009.

جدول 62 : مصاريف مالية				
بيان	2009	2010	مطلق	تغير %
فوائد على ودائع البنوك الأجنبية بالعملة الصعبة	1 054 732 218,29	634 362 497,85	-420 369 720,44	-39,86
فوائد ورسوم أخرى مختلفة	13 328 678,51	14 999 823,96	1 671 145,45	12,54
فوائد على اتفاقيات البنك المركزي/صندوق التعاون الاقتصادي	0	49 708 790,96	49 708 790,96	-
فوائد على ودائع البنوك المحلية بالعملة الصعبة	7 623 285,95	3 623 730,17	-3 999 555,78	-52,46
مجموع	1 075 684 182,75	702 694 842,94	-372 989 339,81	-34,67

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

## 8.5.1.2 عائدات التشغيل

بلغت عائدات التشغيل 7.488.208 ألف أوقية في 2010/12/31 مقابل 7.232.686 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 أي بانخفاض صافي قدره 255.522 ألف أوقية ونسبة 3,53.

جدول 63 : تركيبة العائدات				
تغير 2009/2010		سنة		اسم الحساب
%	قيمة مطلقة	2010	2009	
-38,05	-135 850 542,84	221 183 343,08	357 033 885,92	فوائد على عائدات العملة الصعبة
-1,44	-53 683 968,11	3 677 143 432,04	3 730 827 400,15	فوائد على الاتفاقيات مع الدولة
5,26	1 580 320,13	31 609 955,39	30 029 635,26	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية
—	0	0	0	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية
9,83	6 010 097,84	67 148 382,35	61 138 284,51	عمولات صرف
127,38	765 967 279,07	1 367 288 421,75	601 321 142,68	عمولات الصرف على العمليات في الحساب
-23,19	-307 046 399,70	1 016 997 668,00	1 324 044 067,70	عائدات سوق الصرف
13,63	104 041 383,10	867 306 091,15	763 264 708,05	عائدات أخرى
—	0	0	0	فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي
1 394,50	6 972 500,00	7 472 500,00	500 000,00	فوائد على بيع سندات البنك المركزي
0,16	297 393,92	187 476 711,70	187 179 317,78	استرجاع المخصصات
-80,5	-134 257 014,96	32 513 441,87	166 770 456,83	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي
14,1	1 491 000,00	12 068 000,00	10 577 000,00	عائدات غير جارية
<b>3,53</b>	<b>255 522 048,45</b>	<b>7 488 207 947,33</b>	<b>7 232 685 898,88</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

يبين تحليل جدول تركيبة العائدات ما يلي:

- الانخفاض الكبير في الفوائد على عائدات العملات بنسبة 38,05% كنتيجة لسياسة استثمار عائداتنا من العملات ومستوى العملات ونسب الفائدة في الأسواق العالمية.
- العمولات المتعلقة بتسيير الصندوق الوطني للعائدات النفطية شهدت زيادة خفيفة بنسبة 5,26% وبلغت 1.580 ألف أوقية.
- العمولات على حركات استدانة البنوك التجارية كانت مساوية للصفر في 2010/12/31 حيث لم يتم اقتطاعها هذه السنة وفقا لأمر المحافظ رقم 006/م/2007 الذي يلغي مثل هذه العمولة.
- عائدات سوق الصرف بلغت 1.016.998 ألف أوقية في 2010/12/31 مقابل 1.324.024 ألف أوقية في 2009/12/31 بعد تغير باتجاه الهبوط بلغ 307.046 ألف أوقية أي ما يعادل نسبة 23,19.
- الفوائد على الاتفاقيات مع الدولة انخفضت بنسبة 1,44% أي ما يعادل 53.684 ألف أوقية مقارنة مع العام السابق نتيجة سداد جزء من أصل الدين.
- بند الفوائد على مساهمة البنك المركزي لم يسجل أي تغير لأن البنك لم يستلم مقسوم أرباح من اشتراكه في كل من AFREXIMBANK و UBAF وجيمتيل.

ويتطلب هذا الوضع مراجعة عامة مع الإداريين في هذه المؤسسات من أجل قياس جدوائية المشاركة في سهم رأس المال.

- الفوائد على معاملة إعادة الشراء لسندات البنك المركزي زادت بشكل واسع وهو ما يعكس قناعة البنوك التجارية باستخدام هذا الأسلوب من التمويل. وبلغت العوائد التي ترتبت على هذه العمليات لغاية 2010/12/31 ما يعادل 7.473 ألف أوقية مقابل 500 ألف أوقية في العام السابق أي نسبة 1394,5% وهو ما يساوي 6.973 ألف أوقية كقيمة مطلقة.
- استرجاع المخصصات التحوطية زاد بنسبة 0,16% وبلغ 297 ألف أوقية.
- حساب عمولات الصرف على العمليات في الحساب تغير باتجاه تصاعدي وبلغ 765.967 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 127,38 كقيمة نسبية.
- بند عمولات الصرف اليدوي تغير باتجاه الزيادة بمبلغ 6.010 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 9,83 كقيمة نسبية.
- بند الغرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي شهد انخفاضا في القيمة المطلقة بمبلغ 134.257 ألف أوقية تمثل 80,5%. ويعزى ذلك لكون البنوك التجارية أصبحت تحرص أكثر من ذي قبل على حسن متابعة حساباتها الجارية حتى لا تقل عن المستوى الإلزامي.

### 8.5.1.3 الحسابات خارج التشغيل

يحتوي هذا البند على الأعباء والعائدات الفعلية التي لم تبرمجها الميزانية.

#### 8.5.1.3.1 مصاريف خارج التشغيل

بلغت المصاريف خارج التشغيل 838.136 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 مقابل 880.081 بتاريخ 2009/12/31 حيث انخفضت بمبلغ 41.945 ألف أوقية و 4,77 كقيمة نسبية.

جدول 64 : خسائر خارج التشغيل				
تغير 2009/2010		سنة		اسم
%	تغير 2009/2010	2010	2009	
-56,69	-51 526 936,98	39 371 270,55	90 898 207,53	خسائر على السنوات المالية الماضية
9 539,22	9 582 250,90	9 682 702,00	100 451,10	خسائر استثنائية
0	0	789 081 959,20	789 081 959,20	مخصصات النفقات خارج الاستغلال
<b>-4,77</b>	<b>-41 944 686,08</b>	<b>838 135 931,75</b>	<b>880 080 617,83</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للرقابة

تترتب على الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- خسائر السنوات السابقة

يشهد هذا البند انخفاضا كبيرا بلغ 51.527 ألف أوقية كقيمة مطلقة ونسبة 56,69 ولغاية 2010/12/31 استقر عند 39.371 ألف أوقية نتيجة إعادة ترتيب الحساب "مصاريف على الميزانيات السابقة".

- خسائر استثنائية

سجل البند "خسائر استثنائية" مبلغ 9.682 ألف أوقية متعلقة بخسارة ناجمة عن التنازل عن سيارة تويوتا نوع VX مرقمة IF 6947.

#### • مخصصات الاحتياطي خارج التشغيل

لم يشهد هذا البند خلال العام سوى مقادير حقوق التقاعد التي توزعت على مدار السنة وبلغت 789.082 ألف أوقية. ولهذا السبب لم يطرأ عليه أي تغيير.

#### 8.5.1.3.2 العائدات خارج التشغيل

بلغت 8.980.222 ألف أوقية بتاريخ 2010/12/31 وذلك بزيادة 6.943.421 ألف أوقية عن مستواها عام 2009 أي ما يعادل 340,90 كزيادة نسبية. (راجع الجدول أدناه)

جدول 65 : كشف مقارنة للأرباح 2009/2010				
تغير 2009/2010		سنة		اسم
%	قيمة مطلقة	2010	2009	
-86,07	-402 960 723,49	65 218 400,00	468 179 123,49	أرباح على السنوات المالية الماضية
468,33	7 346 381 613,10	8 915 004 028,99	1 568 622 415,89	أرباح استثنائية
<b>340,9</b>	<b>6 943 420 889,61</b>	<b>8 980 222 428,99</b>	<b>2 036 801 539,38</b>	مجموع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

#### • أرباح عن السنوات الماضية

شهد هذا البند تغيرا تنازليا بنسبة 86,07 وقد بلغ لغاية 2010/12/31 نحو 65.218 ألف أوقية ويتألف من الغرامات على كمبيالتين غير مسددتين من طرف هيئة FCI للمال الاستشارة والاستثمار بمبلغ 61.600 ألف أوقية.

#### • أرباح استثنائية

شهد هذا البند تغيرا باتجاه الصعود بنسبة 468,33 وتتألف لهذه السنة من استرجاع المخصصات المتعلقة بدائع البنك المركزي الليبي والبالغة 6.414.239 ألف أوقية ومن تحويل الودائع الليبية بحقوق السحب الخاصة إلى دولارات أمريكية بما يعادل 1.323.500 ألف أوقية واعتبار رصيد ضمان سوق الصرف ربحا بمبلغ 1.176.918 ألف أوقية.

#### 8.5.1.4 صافي النتيجة

بالنسبة للسنة المنتهية في 2010/12/31، وبعد إدماج حساب الأرباح والخسائر كانت نتيجة البنك عبارة عن فائض بمبلغ 2.558.900 ألف أوقية. ويعزى الفائض أساسا إلى اعتبار مخصصات الودائع الليبية البالغة 6.414.239 ألف أوقية ربحا وإلى عملية تحويل الودائع الليبية بوحدات السحب الخاصة إلى دولار أمريكي بما يعادل 1.323.500 ألف أوقية واعتبار رصيد ضمان سوق الصرف ربحا بمبلغ 1.176.918 ألف أوقية.

جدول 66 : الربح لعامي 2009-2010				
تغير 2009/2010		سنة		بيان
%	تغير 2009/2010	2010	2009	
-56,69	-51 526 936,98	39 371 270,55	90 898 207,53	خسائر على السنوات المالية الماضية
9 539,22	9 582 250,90	9 682 702,00	100 451,10	خسائر استثنائية
0	0	789 081 959,20	789 081 959,20	مخصصات النفقات خارج الاستغلال
—	2 558 990 040,44	2 558 990 040,44	0	أرباح السنة المالية
<b>286</b>	<b>2 517 045 354,36</b>	<b>3 397 125 972,19</b>	<b>880 080 617,83</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

جدول 67 :				
تغير 2009/2010		سنة		اسم
%	قيمة مطلقة	2010	2009	
120,17	-3 047 273 683,49	-5 583 096 456,80	-2 535 822 773,31	نتيجة الاستغلال
-86,07	-402 960 723,49	65 218 400,00	468 179 123,49	أرباح على السنوات المالية الماضية
468,33	7 346 381 613,10	8 915 004 028,99	1 568 622 415,89	أرباح استثنائية
-100	-1 379 101 851,76	0	1 379 101 851,76	خسائر السنة المالية
<b>286</b>	<b>2 517 045 354,36</b>	<b>3 397 125 972,19</b>	<b>880 080 617,83</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

## 8.6 العمليات خارج الموازنة

بلغ مجموع الرصيد خارج الموازنة بتاريخ 2010/12/31 109.962.848 ألف أوقية مقابل 86.634.384 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 أي بزيادة 23.328.464 ألف أي 26,93 كقيمة نسبية.

- زاد حجم ديون أدونات الخزينة بتاريخ 2010/12/31 بنحو 13.460.000 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي

جدول 68 : تركيبة مستوى الديون خارج الموازنة				
تغير 2009/2010		سنة		بيان
%	قيمة مطلقة	2010	2009	
17,65	13 460 000 000,00	89 702 000 000,00	76 242 000 000,00	سندات خزينة صادرة
733,1	8 774 601 010,26	9 971 511 354,65	1 196 910 344,39	الاعتمادات المستندية
11,14	949 237 157,52	9 467 711 997,60	8 518 474 840,08	عائدات خارجية للدولة
21,36	144 626 070,00	821 624 640,00	676 998 570,00	اتفاقيات دولية
<b>26,93</b>	<b>23 328 464 237,78</b>	<b>109 962 847 992,25</b>	<b>86 634 383 754,47</b>	<b>مجموع</b>

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

ما يمثل نسبة 17,65 مقارنة مع مستواها لغاية 2009/12/31.

- زاد بند القروض المستندية لغاية 2010/12/31 بمبلغ 8.774.601 ألف أوقية ونسبة 733,10 مقارنة مع مستواها في 2009/12/31.
- ويبرز الجدول التالي كشف الحساب لغاية 2010/12/31 :

جدول 69 :				
بيان		السعر عند 2010/12/31	المبلغ بالعملة الصعبة	المقابل بالأوقية
الاعتمادات المستندية لقيادة الأركان	دولار	282	1 151 057,02	324 598 079,64
الاعتمادات المستندية لقيادة الأركان	يورو	370,35	25 971 954,30	9 618 713 275
الاعتمادات المستندية لجيمتيل بالدولار	دولار	282	100 000,00	28 200 000,00
مجموع				9 971 511 355

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

- زاد بند الموجودات الخارجية للدولة لغاية 2010/12/31 بمبلغ 949.231 ألف أوقية بنسبة 11,14 مقارنة مع مستواها في 2009/12/31. ويبين الجدول التالي رصيد الحساب لغاية 2010/12/31:

جدول 70 :				
بيان		السعر عند 2010/12/31	المبلغ بالعملة الصعبة	المقابل بالأوقية
صندوق العائدات النفطية/ودائع تحت الطلب	دولار	282	1 566 727,56	441 817 171,92
صندوق العائدات النفطية/ودائع لأجل	دولار	282	32 006 719,24	9 025 894 825,68
مجموع				9 467 711 997,60

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

- بند الاتفاقيات الدولية لغاية 2010/12/31 فقد زاد بمبلغ 144.626 ألف أوقية كقيمة مطلقة وبنسبة 21,36 مقارنة مع مستواه لغاية 2009/12/31. ويعود السبب إلى انخفاض في سعر الين الياباني الذي انتقل من 2832,63 أوقية في 2009/12/31 إلى 3437,76 أوقية في 2010/12/31 لكل 1000 ين ياباني.

ويبين الجدول التالي رصيد الحساب لغاية 2010/12/31:

جدول 71 :				
بيان		السعر عند 2010/12/31	المبلغ بالعملة الصعبة	المقابل بالأوقية
مياه الشرب غب المناطق الجنوبية	ين ياباني	3437,76	239 000 000,00	821 624 640,00
مجموع				821 624 640,00

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للرقابة

يتعلق الأمر بمبلغ قدمته الوكالة اليابانية للتعاون إلى الحكومة الموريتانية بمبلغ 239.000 ين بتاريخ 7 يوليو 2006.

## 8.7 تقرير المدقق الخارجي لحسابات البنك المركزي الموريتاني



البنك المركزي الموريتاني  
تقرير تدقيق الحسابات السنوية  
في السنة المنتهية بتاريخ 2010/12/31  
أرنست و يانغ - كوت ديفوار

البنك المركزي الموريتاني  
شارع الاستقلال  
ص.ب 623 نواكشوط  
موريتانيا

أبيدجان بتاريخ 9 يونيو 2010

تقرير تدقيق الحسابات السنوية

للسنة المنتهية يوم 31 ديسمبر 2010

السادة أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني

لقد قمنا بتدقيق الحسابات السنوية المرفقة للبنك المركزي الموريتاني وهي تضم الموازنة وحساب التشغيل العام والأرباح والخسائر وكذا المذكرات الملحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

**مسؤولية المحافظ فيما يتعلق بالحسابات السنوية**

يتحمل المحافظ مسؤولية إعداد هذه الحسابات السنوية وعرضها عرضا وفيما وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي في موريتانيا ومذكرات مصلحة المحاسبة والتدقيق الداخلي الذي يراه ضروريا لتحضير كشوف محاسبية خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ.

**مسؤوليات المدقق**

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار رأي انطلاقا من تدقيقنا. وقمنا بتدقيقنا وفقا للقواعد الدولية في هذا الحقل وتتطلب منا هذه القواعد أن نتقيد بقواعد وأخلاقيات المهنة وأن نخطط للتدقيق ونقوم بما يضمن التثبت بشكل معقول بأن الحسابات السنوية لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

ويستوجب التدقيق العمل بإجراءات لجمع عناصر غير قابلة للضحض تتعلق بالمبالغ والمعلومات التي تقدمها الحسابات السنوية. ويعود اختيار الإجراءات إلى قرار المدقق وخاصة إلى تقييمه لمخاطر احتواء الحسابات السنوية لاختلالات هامة سواء تعلقت بالاختلاس أو بالخطأ. وفي تقييمه للمخاطر، يراعي المدقق الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحضير وعرض الحسابات السنوية بشكل يسمح بتصوير إجراءات تدقيقية مناسبة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأيه حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويتضمن التدقيق كذلك الحكم على ما إذا كانت الأساليب المحاسبية التي تقوم بها الإدارة تتناسب مع الأساليب المحاسبية المعتمدة. وكذلك طبيعة التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. مع تقييم العرض الإجمالي للحسابات السنوية.

ونحن نرى أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كانت كافية ومناسبة لنؤسس عليها رأينا مشفوعا بعدد من الملاحظات.

## مبررات الرأي مع تحفظات

### 1. تأكيد الأرصدة

لغاية تاريخ هذا التقرير، لم نحصل بعد على الردود على تصاريح معظم المحامين عن البنك المركزي الموريتاني.

### 2. الديون المستحقة لبنك الكويت المركزي

قيد البنك المركزي الموريتاني في موازنته ودائع تلقاها من بنك الكويت المركزي بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي أي ما يعادل 10.158 مليون أوقية. وقد تم احتساب الفوائد التي تقابل هذه الودائع من طرف البنك بمبلغ 7.512 مليون أوقية بتاريخ 31 ديسمبر 2010. وفي ردها المتعلق بالرصيد أوردت سلطة الاستثمار الكويتية التي أسند إليها البنك المركزي الكويتي تسيير الودائع أن هذه الفوائد بلغت 24.478 مليون بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

ويتباحث الجانبان حالياً لتكليف هذا المبلغ، وبانتظار اتفاق نهائي، لا نستطيع تقدير المبلغ الذي يتعين تسجيله في سجلات البنك المركزي الموريتاني بخصوص المبالغ المستحقة للصندوق الكويتي عن أصل الدين والفوائد.

### 3. ديون شركة سونيمكس

خلال عام 2008، منح البنك المركزي في إطار برنامج استعجالي سلفة بمبلغ 11.598 مليون أوقية لشركة سونيمكس وهي شركة ذات رأس مال مختلط تمتلك الدولة 51% من رأسمالها. وبلغت عائدات الفوائد على هذه المساعدة 1.690 مليون أوقية أي ما مجموعه 13.288 مليون أوقية بتاريخ 2010/12/31 ولم يسدد المبلغ كما لم تحدد خطة للسداد.

وحسب المعلومات المتوفرة، فقد تكفلت الدولة بسداد المبلغ في حالة أظهرت المؤسسة عجزها، غير أننا لم نتوصل بضمان الدولة بخصوص تغطية ديون شركة سونيمكس المستحقة للبنك المركزي.

وفي غياب مثل هذا الضمان وخطة السداد لحد الساعة، لا نستطيع تقييم إجراءات تحصيل هذه الديون أو مستوى الإهلاك الذي قد يحتسب بهذا الخصوص مع انتهاء سنة 2010.

### 4. ديون مستحقة على هيئة FCI للمال والاستثمار

تبرز حسابات البنك المركزي الموريتاني ديونا بمبلغ 958 مليون أوقية على هيئة FCI للمال والاستثمار. ويمثل هذا الرصيد المدين من جهة سداد كمبيالتين لم يتم الوفاء بهما عام 2009 بمبلغ 560 مليون أوقية و 200 مليون أوقية تم سحبهما على اتحاد UNCACEM وشركة سونمكس ومن جهة أخرى فوائد تعاقدية عن التأخير بمبلغ 198 مليون أوقية.

ولغاية تاريخ صياغة هذا التقرير يرى البنك أن القسط البالغ 560 مليون أوقية ستدفعه الدولة الموريتانية عبر تصفية الكفالة التي تم تقديمها ضماناً لهذا الدين. لكن لا تتوفر وثيقة تثبت التزام الدولة بذلك. أما الكمبيالة البالغة 200 مليون فقد كانت موضوع جدولة على 11 قسطاً شهرياً بمبلغ 1 مليون اعتباراً من فاتح يونيو 2011 على أن يكون القسط رقم 12 لتصفية الحساب.

ونظرا لتقادم هذا الدين و البالغ 560 مليون ولغياب وثائق إثبات بأن الدولة تلتزم بهذا المبلغ لصالح البنك المركزي، فإننا نرى أن هذه الأصول يجب إسقاطها بالكامل.

كما أن الفوائد التأخرية لا يجب عدم حسابها إلا عند دفعها تطبيقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولذا، فإن عائدات الفوائد البالغة 198 مليون أوقية كان يفترض إلغاؤها.

ومن ناحية أخرى، يتعين أن تجري بعناية خاصة متابعة تحصيل الكمبيالات المشار إليها أعلاه من أجل سداد الدين البالغ 200 مليون أوقية.

#### 5. الديون المستحقة على بنك باسم

تبرز حسابات البنك المركزي الموريتاني المنتهية بتاريخ 31 دجبر 2010 ديونا بمبلغ 402 مليون أوقية على بنك باسم وهي تتعلق من جهة بالأعباء التي تحملها البنك المركزي خلال فترة إدارته المؤقتة لهذا البنك عام 2007، ومن جهة أخرى بالغرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة المذكورة.

ولم يعترف بنك باسم بهذا الدين في جوابه على طلبنا بخصوص تأكيد رصيد الحساب لغاية 31 دجبر 2010. ونظرا لوجود نزاع وشك حول إمكانية تحصيل هذه المبالغ فإننا نوصي بحذفها بحدود 402 مليون أوقية من سجلات البنك المركزي.

ومن جهة أخرى، قبل البنك المركزي خلال أعوام 2007 ، 2008 و 2009 عمليات إعادة شراء على البياض في صالح بنك باسم. وبتاريخ 31 دجبر 2010 بلغت عمليات الشراء 2.693 مليون أوقية. وقد أخذنا علما بالمعلومة القائلة بأن السداد الكلي لأصل الدين يفترض أن يتم بتاريخ 11 مارس 2013 كآخر أجل. غير أن أحكام المادة 3.2 من البرنامج التعاقدى تنص على أن يسدد بنك باسم أقساطا جزئية اعتبارا من توقيع الاتفاقية يوم 06 إبريل 2008. وكان يفترض أن تتأتى هذه الدفعات الجزئية من تخصيص 60% من الديون المتحصل عليها بموجب البرنامج. ولاحظنا أن أي سداد لم يسجل خلال الفترة موضوع البحث أو حتى منذ توقيع البرنامج التعاقدى.

كما أن أية فوائد، ولو كحد أدنى، لم يتم تحصيلها من طرف البنك المركزي منذ توقيع التعاقد المذكور وهو ما يؤدي من النواحي المالية إلى تخفيض القيمة القابلة للتحصيل من القرض المقدم لبنك باسم.

ونظرا لكل هذه الوقائع وفي غياب متابعة حديثة لتحصيل الديون المبرمجة، فإننا نرى أن الدين المستحق على بنك باسم والبالغ 2.693 مليون أوقية يجب أن تخفض قيمته.

#### رأي مع تحفظات

حسب رأينا ومراعاة للأثار التي قد تتركها المسائل المثارة في الفقرة "مبررات الرأي مع تحفظات" فإن الحسابات السنوية تعكس، في جميع جوانبها المهمة، صورة صادقة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني لغاية 31 ديسمبر 2010 وفقا للخطة المحاسبية الموريتانية ولمذكرات مصلحة المحاسبين.

عن أرنست ويانغ

كارولين زاموشيونو أوريو

خبيرة محاسبة مبرزة

## 8.8 المصادقة على الكشوف المالية من طرف المجلس العام

قام المحافظ وفقا للمادة 27 من الأمر القانوني 2007/004 بعرض الكشوف المالية أمام المجلس العام للبنك المركزي لاعتمادها.

وقد صادق المجلس العام في اجتماعه بتاريخ 23 يونيو 2011 على الكشوف المالية للبنك المركزي برسم سنة 2010.

## IX. الملحقَات

ملحق 1: أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية						2010	2009	2008	2007	2006	2005
التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك											
<b>الإيراد الوطني والأسعار</b>											
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة						5,2	-1,2	3,7	1	11,4	5,4
الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة						5,7	-1,1	4,1	5,9	4,1	5,4
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي						19,9	-5,9	12,4	0,2	31,9	18
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول						19,7	-3,9	13	13,3	10,1	18
مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)						6,3	2,2	7,3	7,3	6,2	12,1
مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)						6,1	4,9	3,9	7,4	8,9	5,8
<b>القطاع الخارجي</b>											
تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)						52	-24	27,5	6,4	118,6	42,2
منها التصدير خارج البترول						55	-21,6	31,1	54	15,9	42,2
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)						29,2	-29,6	21,7	22,7	-18,3	54,7
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي /2)						16,1	-18,3	8,6	35,1	8,5	24,8
التحويلات الرسمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي )						3,4	2,2	3,8	2,6	3,4	5,4
رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي)						-10,2	-15,1	-16,9	-11,4	-1,3	-47,1
رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي /2)						-0,02	-14,7	-13,1	-10,1	-3,7	-7,4
الموازنة الإجمالية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)						7,4	-0,34	-1,4	0,6	10,5	-4
<b>الاحتياطيات الرسمية</b>											
الاحتياطيات الرسمية الخام بمليين الدولار (نهاية الفترة) /3						288	238	195	209	194	70
الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)						1,9	2,2	1,7	1,9	2,6	1,1
<b>النقد والقروض</b>											
النقد وما يشبه النقد						12,6	15,2	13,7	18,9	15,7	14,3
الأوراق والنقد المعدنية المتداولة						11,1	17,5	2	3,8	35,3	14,8
نسبة إلى الناتج الإجمالي خارج النفط											
النقد وما يشبه النقد						32,5	36,5	42,6	37,4	31,5	32,4
الأوراق والنقد المعدنية المتداولة						9,5	10,8	12,4	12,2	11,8	10,3
<b>العمليات المدعومة للحكومة</b>											
العائدات والهبات (دون البترول)						26,2	24,3	23,5	24,2	61,2	33,1
العائدات دون الهبات والنفط						25,1	24	23,1	21,8	16,5	30,5
الإيرادات البترولية /4						1,4	1,8	2,2	2,9	10,7	0
المصروفات والقروض الصافية						29,6	30	33,2	32,1	36,5	33,7
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات						-2	-3,9	-7,6	-2	46	-7,1
الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات						-3,4	-5,7	-9,8	-4,9	35,3	-11,4
الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات						-4,6	-6	-10,2	-7,3	-9,4	-8,8
<b>الدين الخارجي</b>											
الدين الخارجي الإجمالي (مليون دولار)						3189	3041,6	2 649,1	2 451,00	2 540,90	3 318,40
الدين الخارجي الإجمالي (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)						101,4	105,1	80,2	94	94,1	178,1
<b>للتذكير:</b>											
سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)						282	262,1	256,6	250,6	268,6	268,6

2010	2009	2008	2007	2006	2005	ملحق 1: أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية
2073,5	1 364,10	1787,6	1454,4	1366,6	625,1	تصدير السلع فوب (مليون دولار)
1935,3	1497,8	1941,2	1145	847	781	استيراد السلع فوب (مليون دولار)/2
997,1	793,5	854,8	733,7	725	475,2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)
961,1	758,5	797,6	678,4	565,3	475,2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خارج النفط (مليار أوقية)
3 468	2892	3299	2 608,00	2104,7	1 862,90	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خارج النفط (مليون دولار)
3 629	3 031	3 536	2 821,0	2 699,2	1 862,9	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
3,3	3,2	3,1	2,96	2,89	2,83	السكان (مليون)
1099	940	1 124	953	934	659,7	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
6,5	-4,9	5,8	2,8	-1,3	7,5	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة النمو؛ نهاية المدة)
80,2	54.	86	70	57		سعر النفط (دولار/برميل)
3	4,1	4,4	5,5	11,2		الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)

2/ صناعات نفطية ومناجم (خارج سنيم) مستثناة

3/ خارج الحساب النفطي

4/ بما فيه مقدم التوقع

المصدر: البنك المركزي/وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/وزارة المالية



ملحق 2: ميزان المدفوعات 2006 – 2010 (مليون دولار أمريكي ما لم يذكر عكس ذلك)

2010	2009	2008	2007	2006	
<b>138,2</b>	<b>-133,7</b>	<b>-153,6</b>	<b>22,9</b>	<b>199,6</b>	<b>الميزان التجاري</b>
2 073,50	1 364,10	1 787,60	1 454,00	1367	صادرات
997	521,6	823,4	575	467,2	منها: حديد
275,7	268,6	288,5	254,3	200,6	صيد
297,3	218	325,8	338,7	642,1	النفط
187,4	118,6	167,2	183,5	5,6	النحاس
309,5	234	168,6	59,2	1,6	الذهب
-1 935,30	-1 497,80	-1 941,20	-1 432,00	-1167	واردات فوب
-365,6	-267,1	-497,3	-290	-227	منها: منتجات بترولية
-851,8	-482,7	-717,9	-494	-434	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
-717,9	-748	-726,1	-647	-505	واردات أخرى
<b>-622,3</b>	<b>-435,3</b>	<b>-600,3</b>	<b>-488,5</b>	<b>-393,9</b>	<b>خدمات وإيرادات (صافية)</b>
-549,5	-478,8	-630,8	-427,7	-319,6	خدمات صافية
118,9	158,7	138	84,2	86,7	قروض
42,1	35,7	38	37,8	33,7	منها: رخص الصيد
-668,5	-637,5	-768,9	-511,8	-406,3	ديون
-237,6	-174,1	-234,5	-193,8	-159,1	منها: شحن
-72,8	43,5	30,5	-60,8	-74,3	عائدات (صافية)
114,7	118	130,5	140,9	119	قروض
98	107,5	117	118,4	108	منها: حقوق الصيد -الاتحاد الأوروبي
-187,5	-74,5	-100	-201,7	-193,3	ديون
-38,3	-21,7	-31,6	-24,3	-27,4	منها: فوائد مستحقة على الدين الرسمي
-3,8	-4	-30,4	-102,8	-160	أجور وأرباح القطاع النفطي
<b>162,9</b>	<b>131,4</b>	<b>196,6</b>	<b>144,3</b>	<b>158,7</b>	<b>تحويلات جارية (صافية)</b>
56,5	67	71,7	70,2	66,5	تحويلات خاصة (صافية)
106,4	64,4	124,9	74	92,1	تحويلات رسمية
5,7	5,9	5,8	8,4	14,3	منها: مساعدات متعددة مبادرة المديونية
<b>-321,3</b>	<b>-437,6</b>	<b>-557,3</b>	<b>-321,3</b>	<b>-35</b>	<b>رصيد المعاملات الجارية</b>
<b>602,8</b>	<b>357,5</b>	<b>408,6</b>	<b>316,3</b>	<b>257,8</b>	<b>حساب رأس المال والعمليات المالية</b>
<b>209</b>	<b>0</b>	<b>30,9</b>	<b>50,8</b>	<b>1107,2</b>	<b>حساب رأس المال</b>
		48,1	48,5		منه: إلغاء المديونية تجاه صندوق النقد
		30,9			منه: إلغاء مديونية إسبانيا
209					منه: إلغاء مديونية (الجزائر وليبيا)
<b>348,8</b>	<b>357,5</b>	<b>377,7</b>	<b>265,6</b>	<b>-849,4</b>	<b>حساب العمليات المالية</b>
81,1	-3,1	338,4	138,3	154,6	استثمارات مباشرة صافية
81,1	-15,1	189,4	127,5	1,6	منها: صناعات نفطية صافية
196	300,1	200,5	79,3	-835,7	قروض رسمية متوسطة وطويلة الأجل
254,5	365,1	280,7	162,3	73,8	سحب

ملحق 2: ميزان المدفوعات 2006 – 2010 (مليون دولار أمريكي ما لم يذكر عكس ذلك)					
-58,5	-65	-80,2	-83	-909,5	أصل رأس المال المستحق
71,7	130,8	-161,2	48	-168,3	معاملات رأسمال خاصة أخرى
0	40,5	0	0	-74,4	منها: تغير المتأخرات الخارجية الخصوصية
-49,6	70,3	103,3	20,8	60,2	خطاً وسهواً
<b>232</b>	<b>-9,8</b>	<b>-45,4</b>	<b>15,8</b>	<b>283</b>	موازنة إجمالية
<b>-232</b>	<b>9,8</b>	<b>45,4</b>	<b>-15,8</b>	<b>-282,3</b>	تمويل
<b>-43,6</b>	<b>-9,8</b>	<b>4,4</b>	<b>-55</b>	<b>-315,7</b>	موجودات خارجية صافية
-39,2	33,1	10,9	-32,2	-162	البنك المركزي (صافي)
-64,5	-43,1	13,9	-14,4	-124,2	موجودات
25,3	76,17	-3	-17,9	-37,8	التزامات
-3,3	-56,5	-20	-12,9	-104,9	البنوك التجارية (صافي)
-1,1	13,6	13,5	-9,9	-49,2	حساب نفطي
-188,4	19,6	41	39,2	33, 4	تمويل استثنائي
					للتذكير
3 421,00	3 028,60	3 540,00	2 821,00	2 699,20	ناتج داخلي خام إسمي (مليون دولار أمريكي)
3 145,00	2 895,30	3 304,00	2 608,00	2104,7	ناتج داخلي خام إسمي خارج النفط (مليون دولار أمريكي)
138,2	-133,7	-153,6	22,9	199,6	ميزان تجاري (مليون دولار أمريكي)
-10,20%	-15,10%	-16,90%	-12,30%	-1,70%	رصيد معاملات جارية (%/ناتج داخلي خام سنوي)
-2,30%	-14,70%	-13%	-10,1	-3,7	رصيد الصناعات النفطية والمنجمية (خارج سنيم)
<b>287,8</b>	<b>237,9</b>	<b>194,9</b>	<b>208,8</b>	<b>194,4</b>	موجودات خارجية للبنك المركزي الموريتاني
1,9	2,2	1,7	1,9	2,6	بأشهر الصادرات
33,6	32,5	46,1	59,1	49,2	احتياطي حساب النفط

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات//إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية

**ملحق 3 : الإحصاءات النقدية 2006 - 2010 (مليار أوقية)**

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
9,4	-3,5	-9,5	8,2	-3	الأصول الخارجية الصافية
13,3	1,5	10,1	8,6	0,9	البنك المركزي
-3,9	-5	-19,6	-0,4	-3,9	بنوك
302,7	280,6	250,1	203,4	181	أصول داخلية صافية
470,8	420	379,9	305,1	266,1	قرض داخلي صافي
186,8	172,9	141,7	121,9	112,2	القرض الصافي للدولة
219,9	195,2	176	167,6	158,5	ديون
-33,1	-22,3	-34,3	-45,7	-46,3	ودائع
284	247,1	238,2	183,2	153,9	قروض للاقتصاد
-168,1	-139,4	-129,8	-101,7	-85,1	بنود أخرى صافية
312,1	277,1	240,6	211,6	177,9	عمليات بالمفهوم الواسع
91,3	82,2	70	68,9	66,4	نقد ورقية ومعنوية متداولة
172	149	133,1	102,1	82,3	ودائع تحت الطلب
48,8	45,9	37,6	40,5	29,2	ودائع لأجل وللدخار
					سلطات نقدية
13,3	1,5	10,1	8,6	0,9	أصول خارجية صافية
81,2	62,3	51	52,4	52,2	أصول
-67,9	-60,8	-40,9	-43,8	-51,3	خصوم
113,5	125,1	100,6	87,3	83,2	أصول خارجية صافية
141	142	113,7	93,7	87,7	قروض داخلية صافية
122,3	124,5	95,6	87,7	85,4	قروض صافية للدولة
155,4	146,5	129,5	132,2	131	ديون
-33,1	-22	-33,9	-44,5	-45,6	ودائع
-14	-9,3	-6,6	-26,1	-26,4	منها حساب جاري للخرينة
14,5	14,8	14,8	2,4	2	ديون القطاع الخاص
4,2	2,7	3,3	3,6	0,3	ديون صافية على البنوك
-27,5	-16,9	-13,1	-6,4	-4,5	بنود أخرى صافية
126,8	126,5	110,6	95,9	84	قاعدة نقدية
86,7	82,2	70	68,9	66,4	نقد ورقية ومعنوية متداولة
40,1	44,3	40,6	27	17,5	احتياطات البنوك
10	9,1	8,2	8,5	4,7	منها: سيولة البنوك
22	21,2	22,3	14,2	10,3	ودائع البنوك بالأوقية
8,1	14	10	4,3	2,5	ودائع البنوك من العملات الصعبة
					البنوك التجارية
-3,9	-4,9	-19,6	-0,4	-3,9	الموجودات الخارجية الصافية
31	33,3	18,4	25,6	30,1	أصول
-34,9	-38,2	-38	-26	-34	خصوم

**ملحق 3 : الإحصاءات النقدية 2006 - 2010 (مليار أوقية)**

193,4	158,3	152,9	118,4	98,5	أصول داخلية صافية
64,5	48,5	46,2	34,2	26,8	قرض صافي للدولة
64,5	48,7	46,6	35,4	27,5	ديون
70	54,1	52,8	41,4	32,3	منها: سندات خزينة
-5,5	-5,4	-6,3	-6	-4,8	سندات مضمونة
0	-0,2	-0,4	-1,2	-0,7	ودائع
269,5	232,3	223,4	180,8	151,9	ديون على القطاع الخاص
-140,6	-122,5	-116,7	-96,6	-80,2	بنود أخرى صافية

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات/إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية

2010					ملحق 4 : السيولة المصرفية في عام 2010 (مليون أوقية)
12 شهر	ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	
4 436	-899	8 868	1 944	-5 476	1 - نقود ورقية ومعنوية (-)
-4 929	2 606	1 037	-13 658	5 086	المركز الصافي للخزينة (+)
					مخزون سندات الخزينة المصرفية
10 825	15 950	-5 300	6 100	-5 925	تغير سندات الخزينة
5 896	18 556	-4 263	-7 558	-839	2- رصيد صافي للإدارات العمومية خارج سندات الخزينة المطروحة للبيع
11 482	14 290	2 408	-810	-4 407	أصول خارجية صافية للبنك المركزي (+)
58 225	7 139	13 981	11 556	25 548	تدخلات صافية في سوق الصرف
69 707	21 429	16 390	10 746	21 141	3- أصول صافية على الخارج باستثناء تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف
-7 778	-11 281	7 308	1 673	-5 477	4- عوامل أخرى صافية (+)
-6 278	-11 281	7 008	3 473	-5 477	- عوامل أخرى (+)
-1 500	0	300	-1 800	0	إعادة التمويل (إعادة شراء السندات)
63 388	29 603	10 567	2 917	20 301	أ- عوامل مستقلة للسيولة (-1+ 2+3+4)
-10 825	-15 950	5 300	-6 100	5 925	5- طرح سندات الخزينة في السوق
					6- عمليات السوق المفتوحة
1 500	0	-300	1 800	0	7- إعادة تمويل (إعادة شراء سندات)
-1 378	-562	218	-180	-853	8- احتياطات إلزامية
-10 703	-16 512	5 218	-4 480	5 072	ب - عمليات السياسة النقدية (3+4+5+6)
-58 225	-7 139	-13 981	-11 556	-25 548	ج - تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف
-68 927	-23 651	-8 763	-16 037	-20 476	د - عمليات السياسة النقدية والصرف
-5 540	5 952	1 803	-13 120	-175	هـ - أصول حرة في الحساب الجاري
-4 162	6 514	1 586	-12 940	678	ز - احتياطات البنوك

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات/إدارة الديون الخارجية بوزارة المالية

2010	2009	2008	2007	2006	ملحق 5: جدول العمليات المالية للدولة 2006 – 2010 (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)
249,6	188,5	188,9	185,3	406,3	إجمالي إيرادات وهبات
238,7	182,4	182	169	153,5	إجمالي الإيرادات بدون الهبات
145,6	106,6	114,6	106,8	97,1	إيرادات ضريبية
43,4	34,6	34,9	32,9	26,7	رسوم على الإيرادات والأرباح
79,2	53,8	59,8	52,7	45	رسوم على السلع والخدمات
17,6	14,2	17,4	19,1	14,8	رسوم على التجارة الدولية
5,4	4,1	2,5	2,1	10,6	إيرادات ضريبية أخرى
83,1	75,8	67,8	62,2	56,4	إيرادات غير ضريبية
42,3	41	38,7	41,4	39,4	منها: إيرادات قطاع الصيد
13,3	18,4	16,2	9,1	8,3	منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
11,6	6,1	6,5	16,3	252,5	هبات
0,5	3,7	4	10	2,1	منها: مشاريع
282,2	242,9	262	217,4	206,4	نفقات وقروض صافية
203	186,7	206,4	158,9	157,9	نفقات جارية
83,6	77	71,3	64,6	52,8	رواتب وأجور
47,2	51,7	54	63,8	71,6	سلع وخدمات
27	20,3	42,8	15,2	15,1	تحويلات جارية
19,4	16,2	16,5	13,5	13,5	فوائد على الديون العمومية
7,5	5,1	5,8	4,4	5	خارجية
11,9	11,1	10,7	9,1	8,5	داخلية
12,6	5	6,8	1,8	4,8	حسابات خاصة
	'''	'''	'''	'''	منها: تنمية القطاع النفطي
78,6	56,2	55,6	58,5	44,6	نفقات تجهيز وقروض صافية
13,7	14,9	12	28,6	20,7	استثمارات ممولة بموارد خارجية
51,5	36,9	43,6	29,9	23,9	استثمارات ممولة بموارد داخلية
13,4	4,4	0	0	3,8	إعادة هيكلة وقروض صافية
13,2	16,5	15,1	0	0	احتياطي مشترك
1,3		0	0	0	احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-44,2	-60,5	-79,6	-48,4	-52,6	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-32,7	-54	-73	-32,1	199,9	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-23	-40,5	-61,8	-15,4	-27,2	رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
13,5	13,7	17,4	19,9	60,5	إيرادات نفطية (صافية)
-44,2	-46,8	-62,1	-28,5	7,9	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-19,2	-40,7	-55,6	-12,2	260,4	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز -)
6,7	40,7	55,63	12,2	-260,1	تمويل
12	22,3	43,2	3	-38,7	تمويل داخلي
10,1	30,7	32,4	7,7	-47,7	النظام المصرفي
-5,7	27,7	20	-0,2	-27,3	البنك المركزي الموريتاني
	20,8				منها دعم بحقوق السحب الخاصة

**ملحق 5: جدول العمليات المالية للدولة 2006 – 2010**

(مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)

بنوك تجارية	-20,3	7,9	12,5	3	15,8
تمويل غير مصرفي	4,6	5,5	14,8	-5,9	-2,4
خصوصية وآخرون	22,2	0	-2,8	-2,8	-2,8
تغير المتأخرات الداخلية	-17,8	-10,2	-1,2	0,3	7,1
أموال عالقة لدى الخزنة	3,7	-8	-0,2	0,3	-0,1
أخرى	-21,5	-2,1	-1	0	7,2
تمويل خارجي	-23,9	14,5	12,8	17	8,4
منه: حساب النفط (صافي)	-13,1	-2,8	3,3	3,4	-0,5
إيرادات نفطية صافية	-60,5	-19,9	-17,4	-13,7	-13,5
مساهمة الحساب النفطي	47,4	17,1	20,7	17,1	13
أخرى (صافية)	-10,8	17,3	9,4	13,7	8,9
اقتراض خارجي (صافي)	6,4	9,2	4,1	8,9	3,2
تمويل خارجي استثنائي	10,7	8,1	5,4	4,7	5,7
مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف	-27,9	0	'''	'''	'''
خطأ وسهو	2,5	5,3	2,463	-1,4	-1,2

المصدر: الإدارة العامة للخزينة/وزارة المالية

2010	2009	2008	2007	2006	ملحق 6: جدول العمليات المالية للدولة 2006 – 2010
					(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط )
26,2	24,8	23,7	27,2	71,9	إجمالي إيرادات وهبات
25,1	24	22,9	24,8	27,2	إجمالي الإيرادات بدون الهبات
15,3	14,1	14,4	15,8	17,2	إيرادات ضريبية
4,6	4,6	4,4	4,8	4,7	رسوم على الإيرادات والأرباح
8,3	7,1	7,5	7,8	8	رسوم على السلع والخدمات
1,8	1,9	2,2	2,8	2,6	رسوم على التجارة الدولية
0,6	0,5	0,3	0,3	1,9	إيرادات ضريبية أخرى
8,7	10	8,5	9	10	إيرادات غير ضريبية
4,4	5,4	4,9	6,1	7	منها: إيرادات قطاع الصيد
1,4	2,4	2	1,3	1,5	منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
1,2	0,8	0,8	2,4	44,7	هبات
0,1	0,5	0,5	1,5	0,4	منها: مشاريع
29,6	32	32,8	32,1	36,5	نفقات وقروض صافية
21,3	24,6	25,9	23,5	27,9	نفقات جارية
8,8	10,1	8,9	9,5	9,3	رواتب وأجور
5	6,8	6,8	9,4	12,7	سلع وخدمات
2,8	2,7	5,4	2,2	2,7	تحويلات جارية
2	2,1	2,1	2	2,4	فوائد على الديون العمومية
0,8	0,7	0,7	0,6	0,9	خارجية
1,3	1,5	1,3	1,3	1,5	داخلية
1,3	0,7	0,9	0,3	0,8	حسابات خاصة
0	'''	'''	'''	'''	منها: تنمية القطاع النفطي
8,3	7,4	7	8,6	7,9	نفقات تجهيز وقروض صافية
1,4	2	1,5	4,2	3,7	استثمارات ممولة بموارد خارجية
5,4	4,9	5,5	4,4	4,2	استثمارات ممولة بموارد داخلية
1,4	0,6	0	0	0,7	إعادة هيكلة وقروض صافية
1,4	2,2	1,9	0	0	احتياطي مشترك
0,1	0	0	0	0	احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-4,6	-8	-10	-7,3	-9,4	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-3,4	-7,2	-9,2	-4,9	35,3	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-2,4	-5,3	-7,7	-2,5	-4,3	رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
1,4	1,8	2,2	2,9	10,7	إيرادات نفطية (صافية)
0	-8	-10	-4,4	1,3	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-2	-5,4	-7	-2	46	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز-)
0,7	5,4	7	1,9	-46	تمويل
1,3	2,9	5,7	0,4	-6,8	تمويل داخلي
1,1	4	4,3	1,1	-8,4	النظام المصرفي
-0,6	3,6	2,8	0	-4,8	البنك المركزي الموريتاني
0	2,7	0	0	-4,8	منها دعم بحقوق السحب الخاصة



ملحق 6: جدول العمليات المالية للدولة 2006 – 2010 (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)					
بنوك تجارية	-3,6	1,2	1,6	0,4	1,7
تمويل غير مصرفي	0,8	0,8	1,9	-0,8	-0,2
خصوصية وآخرون	3,9	0	-0,4	-0,4	-0,3
تغير المتأخرات الداخلية	-3,1	-1,5	-0,1	0	0,7
أموال عالقة لدى الخزينة	0,7	-1,2	0	0	0
أخرى	-3,8	-0,3	-0,1	0	0,8
تمويل خارجي	-39,6	2,2	1,6	2,2	0,9
من: حساب النفط (صافي)	-2,3	-0,3	0,4	0,4	-0,1
إيرادات نفطية صافية	-10,7	-2,9	-2,2	-1,8	-1,4
مساهمة الحساب النفطي	8,4	2,6	2,6	2,2	1,4
أخرى (صافية)	-37,3	2,6	1,2	1,8	0,9
اقتراض خارجي (صافي)	1,1	1,4	0,5	1,2	0,3
تمويل خارجي استثنائي	1,9	1,2	0,7	0,6	0,6
مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف	-40,3	0	'''	'''	'''
خطأ وسهو	0,4	-0,7	0,3	-0,2	-0,1
المصدر: الإدارة العامة للخزينة، وزارة المالية					

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب فرع النشاط بأسعار 1998					
					مليون أوقية
2010**	2009*	2008	2007	2006	البيان
67 843	63 388	63 124	58 386	55 828	القطاع الأول
13 730	11 536	11 369	8 811	8 281	1.1 الزراعة
43 861	42 801	41 555	40 358	38 769	1.2 تنمية المواشي
10 251	9 051	10 200	9 217	8 779	1.3 الصيد
91 464	87 083	90 769	91 909	100 157	القطاع الثاني
49 920	49 005	49 972	47 920	57 882	2. نشاطات استخراجية
45 605	43 149	43 663	40 544	35 357	2.1 معادن:
34 661	32 685	35 081	34 886	34 435	حديد
3 936	3 898	3 625	3 407	635	نحاس
7 007	6 566	4 957	2 251	287	ذهب
4 315	5 856	6 309	7 376	22 524	2.2 نفط
18 033	16 858	17 220	17 087	16 029	3. نشاطات معملية
23 512	21 219	23 577	26 903	26 247	4. بناء وأشغال عامة
172 188	164 983	165 472	158 402	151 303	القطاع الثالث
27 185	26 734	27 927	25 445	23 323	5. النقل والمواصلات
44 580	40 156	43 281	41 889	40 123	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
51 209	50 681	46 517	44 699	42 815	7. خدمات أخرى
282 281	268 041	271 617	262 329	262 247	مجموع النشاطات التجارية
49 213	47 412	47 748	46 369	45 042	8. إدارات عمومية
331 495	315 453	319 366	308 697	307 288	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
37 754	35 590	36 014	34 609	32 541	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
369 249	351 043	355 380	343 306	339 829	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
364 933	345 188	349 071	335 930	317 305	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط

\*\* توقعات

\* بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 8 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ (%)					
البيان	2006	2007	2008	2009*	2010**
القطاع الأول	-0,02	4,6	8,1	0,4	7
1.1 الزراعة	-8,4	6,4	29	1,5	19
1.2 تنمية المواشي	2,5	4,1	3	3	2,5
1.3 الصيد	-2,2	5	10,7	-11,3	13,3
القطاع الثاني	33,3	-8,2	-1,2	-4,1	5
2. نشاطات استخراجية	74,4	-17,2	4,3	-1,9	1,9
2.1 معادن:	6,5	14,7	7,7	-1,2	5,7
حديد	3,7	1,3	0,6	-6,8	6
نحاس	-	436,5	6,4	7,5	1
ذهب	-	684,2	120,2	32,5	6,7
2.2 نفط	-	-67,3	-14,5	-7,2	-26,3
3. نشاطات معملية	0,3	6,6	0,8	-2,1	7
4. بناء وأشغال عامة	1	2,5	-12,4	-10	10,8
القطاع الثالث	5,1	4,7	4,5	-0,3	4,4
5. النقل والمواصلات	7,4	9,1	9,8	-4,3	1,7
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	6,2	4,4	3,3	-7,2	11
7. خدمات أخرى	4,7	4,4	4,1	9	1
مجموع النشاطات التجارية	13,3	0	3,5	-1,3	5,3
8. إدارات عمومية	3,4	2,9	3	-0,7	3,8
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	11,8	0,5	3,5	-1,2	5,1
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	8,6	6,4	4,1	-1,2	6,1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	11,4	1	3,5	-1,2	5,2
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	4,1	5,9	3,9	-1,1	5,7

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية \* بيانات مؤقتة \*\* توقعات

ملحق 9 : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب فرع النشاط					
					مليون أوقية
2010**	2009*	2008*	2007*	2006*	البيان
157 932	146 638	146 990	124 655	110 932	القطاع الأول
40 364	33 721	32 424	23 417	20 519	1.1 الزراعة
79 706	77 384	75 497	68 335	61 199	1.2 تنمية المواشي
37 862	35 532	39 069	32 903	29 215	1.3 الصيد
404 454	255 434	315 382	254 379	312 301	القطاع الثاني
320 222	184 990	244 378	182 978	248 315	2. نشاطات استخراجية
276 020	148 406	187 159	127 592	88 635	2.1 معادن:
179 802	94 673	146 473	99 989	85 154	حديد
36 062	23 254	21 894	20 254	2 597	نحاس
60 155	30 480	18 792	7 348	884	ذهب
44 202	36 584	57 219	55 386	159 680	2.2 نفط
33 822	29 718	29 615	27 387	23 952	3. نشاطات معملية
50 410	40 726	41 389	44 015	40 034	4. بناء وأشغال عامة
358 705	325 189	316 106	284 366	246 387	القطاع الثالث
36 905	35 071	36 309	31 829	27 199	5. النقل والمواصلات
95 814	81 113	85 293	76 934	68 703	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
99 092	92 171	82 535	73 913	66 005	7. خدمات أخرى
794 197	610 428	666 509	561 711	585 140	مجموع النشاطات التجارية
126 894	116 834	111 969	101 689	84 480	8. إدارات عمومية
921 091	727 262	778 478	663 400	669 620	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
75 962	66 925	75 549	70 348	55 380	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
997 054	794 187	854 027	733 748	725 000	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
952 851	757 603	796 807	678 362	565 320	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط

\*\* توقعات

\* بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 10 : نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي (%)					
البيان	2006	2007*	2008*	2009*	2010**
<b>القطاع الأول</b>	5,2	12,4	17,9	-0,2	7,7
1.1 الزراعة	-2,7	14,1	38,5	4	19,7
1.2 تنمية المواشي	8,9	11,7	10,5	2,5	3
1.3 الصيد	3,9	12,6	18,7	-9,1	6,6
<b>القطاع الثاني</b>	139,5	-18,5	24	-19	58,3
2. نشاطات استخراجية	251,8	-26,3	33,6	-24,3	73,1
2.1 معادن:	25,6	44	46,7	-20,7	86
حديد	20,6	17,4	46,5	-35,4	89,9
نحاس	0	680	8,1	6,2	55,1
ذهب	0	730,8	155,7	62,2	97,4
2.2 نفط	0	-65,3	3,3	-36,1	20,8
3. نشاطات معملية	6,6	14,3	8,1	0,3	13,8
4. بناء وأشغال عامة	7,3	9,9	-6	-1,6	23,8
<b>القطاع الثالث</b>	17,6	15,4	11,2	2,9	10,3
5. النقل والمواصلات	14,1	17	14,1	-3,4	5,2
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	12,8	12	10,9	-4,9	18,1
7. خدمات أخرى	11,2	12	11,7	11,7	7,5
<b>مجموع النشاطات التجارية</b>	54	-4	18,7	-8,4	30,1
8. إدارات عمومية	29,1	20,4	10,1	4,3	8,6
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	50,4	-0,9	17,3	-6,6	26,7
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	15,3	27	7,4	-11,4	13,5
<b>الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق</b>	47	1,2	16,4	-7	25,5
<b>الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط</b>	14,6	20	17,5	-4,9	25,8

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية \* بيانات مؤقتة \*\* توقعات

ملحق 11 : الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حسب قطاع النشاط (% من الناتج المحلي الإجمالي العام)					
البيان	2006*	2007*	2008*	2009*	2010**
القطاع الأول	15,3	17	17,2	18,5	15,8
1.1 الزراعة	2,8	3,2	3,8	4,2	4
1.2 تربية المواشي	8,4	9,3	8,8	9,7	8
1.3 الصيد	4	4,5	4,6	4,5	3,8
القطاع الثاني	43,1	34,7	36,9	32,2	40,6
2. نشاطات استخراجية	34,3	24,9	28,6	23,3	32,1
2.1 معادن:	12,2	17,4	21,9	18,7	27,7
حديد	11,7	13,6	17,2	11,9	18
نحاس	0,4	2,8	2,6	2,9	3,6
ذهب	0,1	1	2,2	3,8	6
2.2 نفط	22	7,5	6,7	4,6	4,4
3. نشاطات معملية	3,3	3,7	3,5	3,7	3,4
4. بناء وأشغال عامة	5,5	6	4,8	5,1	5,1
القطاع الثالث	34	38,8	37	40,9	36
5. النقل والمواصلات	3,8	4,3	4,3	4,4	3,7
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	9,5	10,5	10	10,2	9,6
7. خدمات أخرى	9,1	10,1	9,7	11,6	9,9
مجموع النشاطات التجارية	80,7	76,6	78	76,9	79,7
8. إدارات عمومية	11,7	13,9	13,1	14,7	12,7
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	92,4	90,4	91,2	91,6	92,4
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	7,6	9,6	8,8	8,4	7,6
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	100	100	100	100	100

\*\* توقعات

\* بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 12 : الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية (مليار أوقية)					
2010**	2009*	2008	2007	2006	
1 109,80	926,9	1 043,40	839,2	757,2	الطلب الداخلي
997,054	794,2	854	733,959	906,4	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
865,9	731,5	806,2	675,2	575,8	الاستهلاك
165,6	154,9	161	158,5	150,6	استهلاك الإدارات العمومية
700,3	576,6	645,2	516,7	425,2	استهلاك الأسر
243,9	195,4	237,2	164	181,4	الاستثمار
58,9	56,2	41,7	43,8	33,5	استثمارات عمومية
185,1	139,2	195,6	120,2	147,9	استثمارات خصوصية
602,4	399	465	400,2	390,3	صادرات السلع والخدمات
-715,2	-531,7	-654,5	-505,5	-422,6	واردات السلع والخدمات

\*\* توقعات

\* بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

**ملحق 13 : أصول الموازنة المقارنة لسنتي 2010/2009**

%	تغير (2010/2009)	2010		2009		البيان
		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	
29,91	18 686 363 305,16	81 160 793 019,56		62 474 429 714,40		ذهب وديون على الخارج
37,5	1 241 903 731,52		4 553 962 147,70		3 312 058 416,18	*عائدات من الذهب
29,49	17 444 459 573,64		76 606 830 871,86		59 162 371 298,22	*عائدات من العملة الصعبة
1,59	502 431 932,17	32 180 960 885,77		31 678 528 953,60		صناديق النقد الدولية
	0		0		0	*اكتتاب بالعملات الصعبة
	0		0		0	*عائدات بحقوق السحب الخاصة
1,95	500 566 466,17		26 207 199 502,77		25 706 633 036,60	*اكتتاب بالأوقية صندوق النقد الدولي
0,03	1 865 466,00		5 973 761 383,00		5 971 895 917,00	*اكتتاب بالأوقية صندوق النقد العربي
3,53	5 302 604 571,79	155 452 595 051,58		150 149 990 479,79		ديون على الدولة
0	0		7 481 976,92		7 481 976,92	*هيئة البريد
	0		0		0	*الخزينة العامة
-3,67	-2 800 000 000,00		73 500 000 000,00		76 300 000 000,00	*ديون أخرى على الدولة
5,65	1 158 518 671,67		21 655 734 236,29		20 497 215 564,62	دعم بحقوق السحب الخاصة البنك المركزي/الدولة
166,76	6 944 085 900,12		11 108 144 091,08		4 164 058 190,96	ديون على الدولة تحت التسوية
0	0		49 181 234 747,29		49 181 234 747,29	عمليات أخرى مع الدولة
4,92	740 000 000,00	15 791 220 362,48		15 051 220 362,48		قروض للاقتصاد
0	0		2 693 000 000,00		2 693 000 000,00	*أوراق تجارية على المدى القصير



**ملحق 13 : أصول الموازنة المقارنة لسنتي 2010/2009**

%	تغير (2009/2010)	2010	2009	
-1,7	-200 000 000,00	11 598 220 362,48	11 798 220 362,48	*سلفة لسونيمكس
-100	-560 000 000,00	0	560 000 000,00	*أقساط FCI للإيجار المالي
	1 500 000 000,00	1 500 000 000,00	0	*تمويل شبكة لصناديق الشعبية للادخار والقرض
0	0	245 389 800,00	245 389 800,00	سندات مساهمة
-12,72	-189 245 579,69	1 298 825 619,48	1 488 071 199,17	أصول غير منقولة صافية
0,51	58 442 329,24	11 543 969 638,36	11 485 527 309,12	حسابات نظامية وأصول أخرى
1 095,49	2 355 211 528,82	2 570 204 105,41	214 992 576,59	فارق الصرف
	0	0	0	خسائر للسنة المالية
10,06	27 455 808 087,49	300 243 958 482,64	272 788 150 395,15	مجموع

17,65	13 460 000 000,00	89 702 000 000,00	76 242 000 000,00	سندات خزينة صادرة
733,1	8 774 601 010,26	9 971 511 354,65	1 196 910 344,39	قروض مستندية
11,14	949 237 157,52	9 467 711 997,60	8 518 474 840,08	عائدات خارجية للدولة الموريتانية
21,36	144 626 070,00	821 624 640,00	676 998 570,00	اتفاقيات دولية
26,93	23 328 464 237,78	109 962 847 992,25	86 634 383 754,47	مجموع
				المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة

**ملحق 14 : خصوم الموازنة المقارنة 2009 - 2910**

%	VARIATIONS (2010/2009)	2010		2009		البيان
		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	
5,43	4 986 358 911,60	96 784 141 377,60		91 797 782 466,00		نقود ورقية ومعدنية متداولة
31,03	18 533 060 345,46	78 253 472 443,22		59 720 412 097,76		حسابات جارية وودائع
101,06	23 316 072 605,38		46 388 424 093,95		23 072 351 488,57	- تجمعات وهيئات عمومية
-1,08	-233 303 926,12		21 279 329 334,84		21 512 633 260,96	- بنوك ومؤسسات مالية
22,85	1 227 183 698,61		6 597 693 564,34		5 370 509 865,73	- حسابات البنوك التجارية بالعملات الصعبة
2 370,39	46 098 224,33		48 042 979,86		1 944 755,53	- بنوك ومؤسسات مالية أجنبية
130,79	23 729 409,65		41 872 883,45		18 143 473,80	- مؤسسات غير مصرفية
-99,77	-470 000,00		1 073,00		471 073,00	- حسابات خاصة
-79,59	-7 020 239 923,54		1 800 073 806,00		8 820 313 729,54	- ودائع البنوك التجارية/ أسواق الصرف
37,86	347 291 828,56		1 264 694 467,07		917 402 638,51	- ودائع العمال
0	0		6 641 812,12		6 641 812,12	- أرباح موزعة - حوافز العمال
-100	-750 273 632,59		826 698 428,59	750 273 632,59		ودائع المؤسسات العمومية بالعملات الصعبة
3,78	1 926 913 300,05	52 870 262 964,48		50 943 349 664,43		صندوق النقد الدولي
5,65	1 426 319 568,63		26 661 631 158,36		25 235 311 589,73	- مخصصات بحقوق السحب
0	0		399 764 823,34		399 764 823,34	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 1
1,98	500 566 466,17		25 807 434 679,43		25 306 868 213,26	- سندات صندوق النقد الدولي
	0		0		0	- فارق إعادة تقييم صندوق النقد الدولي
1,94	27 265,25		1 432 303,35		1 405 038,10	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 2
1,95	1 865 466,00	97 666 583,00		95 801 117,00		صندوق النقد العربي
15,96	5 651 375 833,71	41 052 586 852,13		35 401 211 018,42		ودائع البنوك الأجنبية
54,63	140 752 207,94	398 395 075,01		257 642 867,07		اتفاقيات دفع
442,91	323 738 009,99		396 831 969,34		73 093 959,35	*اتفاقيات قرض

ملحق 14 : خصوم الموازنة المقارنة 2009 - 2910						
البيان	2009		2010		تغير	%
	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	(2010/2009)	
*اتفاقيات مقاصة	184 548 907,72		1 563 105,67		-182 985 802,05	-99,15
رأس مال وأموال احتياطية		200 000 000,00		200 000 000,00	0	0
- رأس المال	200 000 000,00		200 000 000,00		0	0
- احتياطي قانوني	0		0		0	
- احتياطي اختياري	0		0		0	
- ترحيل من جديد	0		0		0	
احتياطي إعادة تقييم الذهب		2 869 764 240,91		4 111 667 972,43	1 241 903 731,52	43,28
تحيين سندات المساهمة		0		0	0	
حسابات نظامية وأصول أخرى		32 131 015 142,73		23 916 775 174,33	-8 214 239 968,40	-25,56
نتيجة السنة المالية		-1 379 101 851,76		2 558 990 040,44	3 938 091 892,20	-285,55
المجموع		272 788 150 395,15		300 243 958 482,64	27 455 808 087,49	10,06

سندات خزينة صادرة	76 242 000 000,00		89 702 000 000,00	13 460 000 000,00	17,65
قروض مستندية	1 196 910 344,39		9 971 511 354,65	8 774 601 010,26	733,1
عائدات خارجية للدولة الموريتانية	8 518 474 840,08		9 467 711 997,60	949 237 157,52	11,14
اتفاقيات دولية	676 998 570,00		821 624 640,00	144 626 070,00	21,36
مجموع	86 634 383 754,47		109 962 847 992,25	23 328 464 237,78	26,93
المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة					

**ملحق 15 : موازنة البنك المركزي عند الإقفال 2010/12/31**

%	خصوم			%	أصول		
	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	بيان		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	بيان
32,24	96 784 141 377,60		نقود ورقية ومعنوية متداولة	27,03	81 160 793 019,56		ذهب وديون على الخارج
26,06	78 253 472 443,22		حسابات جارية وودائع	1,52		4 553 962 147,70	*عائدات من الذهب
15,45		46 388 424 093,95	- تجمعات وهيئات عمومية	25,51		76 606 830 871,86	*عائدات من العملة الصعبة
7,09		21 279 329 334,84	- بنوك ومؤسسات مالية في موريتانيا	10,72	32 180 960 885,77		صناديق النقد الدولية
2,2		6 597 693 564,34	- حسابات البنوك التجارية بالعملة الصعبة	0		0	*اكتتاب بالعملة الصعبة
0,02		48 042 979,86	- بنوك ومؤسسات مالية أجنبية	0		0	*عائدات بحقوق السحب الخاصة
0,01		41 872 883,45	- مؤسسات غير مصرفية	8,73		26 207 199 502,77	*اكتتاب بالأوقية صندوق النقد الدولي
0,6		1 800 073 806,00	- ودائع البنوك التجارية/ أسواق الصرف	1,99		5 973 761 383,00	*اكتتاب بالأوقية صندوق النقد العربي
0,42		1 264 694 467,07	- ودائع العمال				
0		1 073,00	- حساب خاص				
0		6 641 812,12	- أرباح موزعة - حوافز العمال	51,78	155 452 595 051,58		ديون على الدولة
0		826 698 428,59	ودائع المؤسسات العمومية بالعملة الصعبة	0		7 481 976,92	*هيئة البريد
17,61	52 870 262 964,48		صندوق النقد الدولي	0		0	*الخزينة العامة
8,88		26 661 631 158,36	- مخصصات بحقوق السحب	24,48		73 500 000 000,00	*ديون أخرى على الدولة
0,13		399 764 823,34	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 1	7,21		21 655 734 236,29	دعم بحقوق السحب الخاصة البنك المركزي/الدولة
8,6		25 807 434 679,43	- سندات صندوق النقد الدولي	3,7		11 108 144 091,08	ديون على الدولة تحت التسوية
0		0	- فارق إعادة تقييم صندوق النقد الدولي	16,38		49 181 234 747,29	عمليات أخرى مع الدولة
0		1 432 303,35	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 2				
				5,26	15 791 220 362,48		قروض للاقتصاد
0,03	97 666 583,00		صندوق النقد العربي	0		0	*أوراق تجارية على المدى القصير
13,67	41 052 586 852,13		ودائع البنوك الأجنبية	0		0	*أوراق تجارية مقبوضة
0,13	398 395 075,01		اتفاقيات دفع	0,9		2 693 000 000,00	*أوراق سندات إعادة شراء (باسم بنك)

**ملحق 15 : موازنة البنك المركزي عند الإقفال 2010/12/31**

%	خصوم			%	أصول		
	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	بيان		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	بيان
0,13		396 831 969,34	*اتفاقيات قرض	3,86		11 598 220 362,48	*سلفة لسونيمكس
0		1 563 105,67	*اتفاقيات مقاصة	0,5		1 500 000 000,00	*تمويل شبكة لصناديق الشعبية للادخار والقرض
0,07	200 000 000,00		رأس مال وأموال احتياطية	0,08	245 389 800,00		سندات مساهمة
0,07		200 000 000,00	- رأس المال	0,43	1 298 825 619,48		أصول غير منقولة صافية
0		0	- احتياطي قانوني	3,84	11 543 969 638,36		حسابات نظامية وأصول أخرى
0		0	- احتياطي اختياري				
0		0	- ترحيل من جديد	0,86	2 570 204 105,41		فارق الصرف
1,37	4 111 667 972,43		احتياطي إعادة تقييم الذهب				
0	0		تحيين سندات المساهمة				
7,97	23 916 775 174,33		حسابات نظامية وأصول أخرى				
0,85	2 558 990 040,44		نتيجة السنة المالية				
100	300 243 958 482,64		المجموع	100	300 243 958 482,64		مجموع
							المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة

ملحق 16: حساب التشغيل العام للبنك المركزي			
للفترة من 2010/01/01 إلى 2010/12/31			
دائن		مدين	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
221 183 343,08	فوائد على عائدات العملات	763 616 512,47	صيانة تداول النقود
0	ناتج على نسبة الخصم على المدى القصير	78 128 572,00	اعتمادات التجهيز
3 677 143 432,04	فوائد على اتفاقيات مع الدولة	24 813 331,00	المجلس العام
31 609 955,39	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	5 893 276 651,72	تكاليف العمال
0	فوائد على إعادة شراء سندات	189 170 302,32	مصاريف أصول منقولة وغير منقولة
0	عمولات على ديون البنوك التجارية	264 145 245,02	أسفار ونقل
0	فائض القيمة على تحصيل عناصر الأصول	257 445 809,65	توريدات خارجية
67 148 382,35	عمولة الصرف	541 077 846,92	مصاريف التسيير العام
1 367 288 421,75	عمولة الصرف على عمليات في الحساب	702 694 842,94	مصاريف مالية
0	عمولات على عمليات بالعملات	4 059 595 154,86	اعتمادات الاحتياطيات
1 016 997 668,00	نواتج على سوق الصرف		
867 306 091,15	نواتج أخرى	260 595 843,36	اعتمادات للاندثار
	فوائد على اتفاقيات مع الدولة	36 744 291,87	نفقات للحفظ
0	فوائد متفرقة على مشاركة البنك المركزي	-5 583 096 456,80	نتيجة خام للتشغيل
7 472 500,00	فوائد على مبادلة السيولة بالأذونات		
187 476 711,70	استعادة الاحتياطي		
32 513 441,87	فوائد على الغرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي		
12 068 000,00	نواتج غير جارية		
7 488 207 947,33	المجموع	7 488 207 947,33	مجموع
			المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة

**ملحق 17 : حساب التشغيل العام المقارن 2010-2009**

دائن					مدين				
تغير 2010/2009		السنة		اسم الحساب	تغير 2010/2009		السنة		اسم الحساب
%	قيمة مطلقة	2010	2009		%	قيمة مطلقة	2010	2009	
-38,05	-135 850 542,84	221 183 343,08	357 033 885,92	فوائد على عائدات العملات	-10,71	-91 639 313,42	763 616 512,47	855 255 825,89	صيانة تداول النقود
=	0	0	0	ناتج على نسبة الخصم على المدى القصير	0,94	728 572,00	78 128 572,00	77 400 000,00	اعتمادات التجهيز
-1,44	-53 683 968,11	3 677 143 432,04	3 730 827 400,15	فوائد على اتفاقيات مع الدولة	-5,88	-1 550 001,00	24 813 331,00	26 363 332,00	المجلس العام
5,26	1 580 320,13	31 609 955,39	30 029 635,26	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	6,31	349 991 012,65	5 893 276 651,72	5 543 285 639,07	تكاليف العمال
—	0	0	0	فوائد على إعادة شراء سندات	8,64	15 049 340,06	189 170 302,32	174 120 962,26	مصاريف أصول منقولة وغير منقولة
—	0	0	0	عمولات على ديون البنوك التجارية	77,25	115 124 053,29	264 145 245,02	149 021 191,73	أسفار ونقل
—	0	0	0	فائض القيمة على تحصيل عناصر الأصول	7,84	18 718 187,25	257 445 809,65	238 727 622,40	توريدات خارجية
9,83	6 010 097,84	67 148 382,35	61 138 284,51	عمولة الصرف	18,63	84 966 768,86	541 077 846,92	456 111 078,06	مصاريف التسيير العام
127,38	765 967 279,07	1 367 288 421,75	601 321 142,68	عمولة الصرف على عمليات في الحساب	-34,67	-372 989 339,81	702 694 842,94	1 075 684 182,75	مصاريف مالية
—	0	0	0	عمولات على عمليات بالعملات					
-23,19	-307 046 399,70	1 016 997 668,00	1 324 044 067,70	نواتج على سوق الصرف	-26,21	-92 552 729,18	260 595 843,36	353 148 572,54	اعتمادات للاندثار
13,63	104 041 383,10	867 306 091,15	763 264 708,05	نواتج أخرى	395,44	3 240 204 889,37	4 059 595 154,86	819 390 265,49	اعتمادات الاحتياطات
—	0	0	0	فوائد متفرقة على مشاركة البنك المركزي	—	36 744 291,87	36 744 291,87	0	نفقات للحفظ
1 394,50	6 972 500,00	7 472 500,00	500 000,00	فوائد على مبادلة السيولة بالأذونات					
0,16	297 393,92	187 476 711,70	187 179 317,78	استعادة الاحتياطي	120,17	-3 047 273 683,49	-5 583 096 456,80	-2 535 822 773,31	نتيجة خام للتشغيل
-80,5	-134 257 014,96	32 513 441,87	166 770 456,83	فوائد على الغرامات لعدم كفاية الإحتياطي الإلزامي					
14,1	1 491 000,00	12 068 000,00	10 577 000,00	نواتج غير جارية					
3,53	255 522 048,45	7 488 207 947,33	7 232 685 898,88	مجموع	3,53	255 522 048,45	7 488 207 947,33	7 232 685 98,8	مجموع
المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة للرقابة									

المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة

ملحق 18 : حساب الأرباح والخسائر للبنك المركزي الموريتاني			
للفترة من 2010/01/01 إلى 2010/12/31			
مدین	بيان	مدین	بيان
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
39 371 270,55	نتيجة التشغيل	-5 583 096 456,80	خسائر السنوات السابقة
9 682 702,00	أرباح السنوات السابقة	65 218 400,00	خسائر استثنائية
789 081 959,20	أرباح استثنائية	8 915 004 028,99	مخصصات احتياطي خارج التشغيل
	استرجاع المخصصات	0	
2 558 990 040,44	الخسارة السنوية	0	الربح السنوي
3 397 125 972,19	مجموع	3 397 125 972,19	مجموع
			المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة



ملحق 19 : حساب الأرباح والخسائر المقارن 2010-2009									
دائن					مدين				
التغير 2010/2009		السنة		البيان	تغير 2010/2009		السنة		البيان
%	قيمة مطلقة	2010	2009		%	قيمة مطلقة	2010	2009	
120,17	-3 047 273 683,49	-5 583 096 456,80	-2 535 822 773,31	نتيجة التشغيل	-56,69	-51 526 936,98	39 371 270,55	90 898 207,53	خسائر السنوات السابقة
-86,07	-402 960 723,49	65 218 400,00	468 179 123,49	أرباح السنوات السابقة	9 539,22	9 582 250,90	9 682 702,00	100 451,10	خسائر استثنائية
468,33	7 346 381 613,10	8 915 004 028,99	1 568 622 415,89	أرباح استثنائية	0	0	789 081 959,20	789 081 959,20	مخصصات احتياطي خارج التشغيل
	0	0	0	استرجاع المخصصات					
-100	-1 379 101 851,76	0	1 379 101 851,76	الخسارة السنوية		2 558 990 040,44	2 558 990 040,44	0	الربح السنوي
286	2 517 045 354,36	3 397 125 972,19	880 080 617,83	مجموع	286	2 517 045 354,36	3 397 125 972,19	880 080 617,83	مجموع
							المصدر: البنك المركزي. الإدارة العامة للرقابة		